



جامعة آل البيت

كلية الشريعة

قسم الفقه وأصوله

حاوي مسائل المنية (الحاوي الزاهدي)

نجم الدين أبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزمي

المتوفى سنة: ٦٥٨ هـ - ١٢٦٠ م

من بداية كتاب الإيمان إلى نهاية كتاب السيرة

"دراسة وتحقيق"

Hawi Massael Al-Maneya

By:

Najam AL-Dean Abu Al- Rajaa mukhtar Ben Mahmoud Ben Mohamad AL-Zahidy AL-Gazominy From the Beginning of AL:Eman book to the end of Al-sayer book

Study and Authenticity"-

إعداد الطالب

فراس صعب صالح الفراجي

الرقم الجامعي

(١٣٢٠١٠٤٠١٧)

بإشراف الأستاذ الدكتور

أحمد ياسين القرالة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الفقه وأصوله

الفصل الدراسي الأول 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم



التفويض

إنني فراس صعب صالح الفراجي، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتى للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة .



التوقيع:

التاريخ: 2016/11/28

الإقرار

إنني الطالب: فراس صعب صالح الفراجي

كلية الشريعة / قسم الفقه وأصوله

الرقم الجامعي: (1320104017)

أتعهد بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول

المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان :

حاوي مسائل المنية

لنعم الدين أبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزمي

المتوفى سنة: 658 - 1260 هـ

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية .

كما أتعهد بأن رسالتي هذه غير منقوله، أو مستللة من رسائل، أو أطروحات، أو كتب، أو أبحاث،

أو منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم، فإنني

أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل

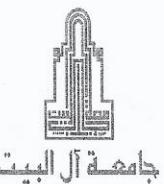
البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد

صدورها، دون أن يكون لي أي حق في النظم، أو الاعتراض، أو الطعن بأي صورة كانت في

القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد .

توقيع الطالب : التاریخ: ٢٠١٦/٢/٢٣م





جامعة آل البيت

كلية الشريعة

قسم الفقه وأصوله

تخصص الفقه وأصوله

حاوي مسائل المتنية (الحاوي الزاهدي)

لنجم الدين أبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزيميني

المتوفى سنة ٦٥٨ هـ - ١٢٦٠

من بداية كتاب الإيمان إلى نهاية كتاب السيرة

"دراسة وتحقيق"

Hawi Massael Al-Maneya

By:

Najam AL-Dean Abu Al-Rajaa Mukhtar Ben Mahmoud Ben Mohamad AL-Zahidy AL-Gazominy From the Beginning of AL: Eman book to the end of
Al-sayer book
"Study and Authenticity"

إعداد الطالب:

فراص صعب صالح الفراجي

الرقم الجامعي:

١٣٢٠١٠٤٠١٧

بإشراف الأستاذ الدكتور

أحمد ياسين القراءلة

أعضاء لجنة المناقشة:

/ الأستاذ الدكتور أحمد ياسين القراءلة

الأستاذ الدكتور جابر إسماعيل الحجاجحة

الدكتور محمد حمد عبد الحميد

الدكتور عبد الله علي الصيفي / الجامعة الأردنية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه وأصوله من كلية الشريعة في

جامعة آل البيت يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/١١/٢٨ م وأجيزت.

الإهداء

إلى نبراس دربي، وقدوتي، ورفة رأسني، والدي العزيز رحمه الله .
ولى التي رأني قلبها قبل عينيها، وحضننتي أحشاؤها قبل يديها، والدتي الغالية رحمة الله .
ولى زوجتي الغالية وأولادي جعلهم الله قرة عين لي .
ولى أساندتي الأعزاء في جامعة آل البيت / كلية الشريعة / قسم الفقه وأصوله .
ولى إخوتي و من ساندني أهدي لهم ثمرة جهدي هذا .

الباحث

شكر وعرفان

بعد أن أكرمني الله عز وجل بإتمام هذا العمل المتواضع بإذن الله سبحانه وتعالى - فإني لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر ، والامتنان إلى فضيلة أستاذى الدكتور (أحمد ياسين القرالة) الذي تفضل برحابة صدر بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة ، وزينها بملحوظاته، وتوجيهاته التي كانت بمثابة الندى للزهر الذي سقاها في يوم قائله فأزهر ، وقد منح من وقته وعمله الشيء الكثير، رغم كثرة مشاغله والتزاماته في الجامعة، أسأل الله أن يجزيه عنِّي خير الجزاء .

وأنقدم بالشكر ، والعرفان إلى أعضاء اللجنة المناقشة ، أصحاب العلم ، والفكر الرزين ، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة ، وأرجو الله أن يثبthem على توجيهاتهم وملحوظاتهم خير الثواب ، كما أتقدم بالشكر الجليل للجامعة التي استضافتنا طيلة فترة دراستنا جامعة آل البيت ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور ضياء الدين عرفة وجميع أعضاء الهيئة التدريسية والأكاديمية في الجامعة بشكل عام وفي كلية الشريعة وقسم الفقه وأصول بشكل خاص.

وأتوجه بالشكر إلى كل من قدم لي المساعدة في هذا المجال ، جزى الله الجميع خير الجزاء .

الملخص

حاوي مسائل المنية (الحاوي الزاهي)

إعداد الطالب

فراس صعب صالح الفراجي

بإشراف الأستاذ الدكتور

أحمد ياسين القرالة

هدفت الدراسة التعرف على مخطوط حاوي مسائل المنية (الحاوي الزاهي) لنجم الدين أبي الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهي الغزمي، وقد تم في هذه الدراسة دراسة حاوي مسائل المنية دراسة، وتحقيق القسم المقرر، والذي يحتوي على قسمين حيث احتوى القسم الأول: على أربعة مباحث . إذ تناول المبحث الأول: اسم المؤلف، وموالده ووفاته، ومكانته العلمية، واقوال العلماء فيه، ثم شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته . أما المبحث الثاني فتناول: نسبة الكتاب إلى المؤلف، وأهمية الكتاب، والمصادر التي نقلت عنه، ومنهجه في التأليف . كما استعرض المبحث الثالث: ترجمة الاختصارات التي تشير إلى الكتب والأعلام . وجاء المبحث الرابع: لوصف النسخ المعتمدة في التحقيق . أما القسم الثاني - قسم التحقيق- فتم من خلاله تحقيق الكتب الآتية : كتاب الأيمان، وكتاب الحدود، وكتاب السرقة، ثم كتاب السير. ثم وصولاً إلى الخاتمة وفيها أهم نتائج الدراسة ونوصياتها.

الكلمات المفتاحية: حاوي، مسائل المنية.

قائمة المحتويات

Contents

المؤلف ح	المؤلف ح
المقدمة ي	المقدمة ي
مشكلة الدراسة ك	مشكلة الدراسة ك
القسم الأول : قسم الدراسة ١	القسم الأول : قسم الدراسة ١
المبحث الأول : حياة المؤلف ٢	المبحث الأول : حياة المؤلف ٢
المطلب الأول: اسمه، وموالده ووفاته، ومكانته العلمية، واقوال العلماء فيه ٢	المطلب الأول: اسمه، وموالده ووفاته، ومكانته العلمية، واقوال العلماء فيه ٢
المطلب الثاني : شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته ٤	المطلب الثاني : شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته ٤
المبحث الثاني : عن الكتاب وفيه المطالب الآتية ١٠	المبحث الثاني : عن الكتاب وفيه المطالب الآتية ١٠
المطلب الأول : نسبة الكتاب إلى المؤلف ١٠	المطلب الأول : نسبة الكتاب إلى المؤلف ١٠
المطلب الثاني : أهمية الكتاب ١١	المطلب الثاني : أهمية الكتاب ١١
المطلب الثالث : منهجه في التأليف ١٤	المطلب الثالث : منهجه في التأليف ١٤
المبحث الثالث : الاختصارات التي اعتمدتها المؤلف ١٦	المبحث الثالث : الاختصارات التي اعتمدتها المؤلف ١٦
المبحث الرابع : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ٢٥	المبحث الرابع : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق ٢٥
القسم الثاني : قسم التحقيق ٣٣	القسم الثاني : قسم التحقيق ٣٣
كتاب الأيمان ^(١) ٣٤	كتاب الأيمان ^(١) ٣٤
كتاب الحدود ١٢٥	كتاب الحدود ١٢٥
كتاب السرقة ١٤٦	كتاب السرقة ١٤٦
كتاب السير ١٤٨	كتاب السير ١٤٨
النتائج والتوصيات: ٢١١	النتائج والتوصيات: ٢١١
أولاً: النتائج ٢١١	أولاً: النتائج ٢١١
قائمة المصادر والمراجع ٢١٢	قائمة المصادر والمراجع ٢١٢
Abstract ٢١٩	Abstract ٢١٩

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوا أحد.

أحمده على نعمه الجليلة، التي لا تحصى ولا تعد، وأشكره شكر العبد الفقير، المعترف بإحسان مولاه الغني القدير، الذي ليس لغافه حد، ولا لقدرته أمد، وأستغفره بقلب منيب خاشع، وأستهديه إلى أكمل الشرائع، وأصلئ وأسلم على صفوته الخلائق، وأفضل الرسل الأكارم، محمد بن عبد الله النبي العربي الخاتم، وعلى آله الأطهار، وصحابته الأبرار، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

كما أتوجه إلى الله عز وجل بالحمد والثناء على نعمه وآلامه العظيمة، فهو أهل أن يحمد، وأفضل الصلاة والتسليم على محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحابته الأبرار إلى يوم الدين.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أثني وأثمن ما قدمته لنا المملكة الأردنية الهاشمية قيادة وحكومة وشعباً من خدمات وبما تمتنا به من حسن الضيافة وكرم الأخلاق. والسلام موصول إلى جامعة آل البيت ممثلة برئيسها الأستاذ الدكتور ضياء الدين عرفة، وعميد كلية الشريعة الأستاذ الدكتور علي جمعة الرواحنة وجميع أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور أحمد القرالة لما كان لتوجيهاته السديدة من أهمية في تحقيق هذه المخطوطات والشكر أيضاً للدكتور محمد حمد رئيس قسم الفقه وأصوله، وإلى كل من قدم وساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.

لا يخفى على كل ذي بصيرة ما لتحقيق كتب المتقدمين من علمانا من أهمية بالغة في نقض الغبار والتراكمات عن تراثنا العريق، الذي نشعر بالفخر، والكبرباء، والغبطة حين نباهي به الأمم.

وكم من محاولات أرادت النيل من تراثنا، ورامت هدم هذا الصرح الكبير الذي شاده علماؤنا في مختلف الميادين، في اللغة، والفقه، والأصول، وغيرها لكنها باعت بالفشل، بفضل جهود القائمين على خدمة هذا الدين الذي ارتضاه الله لنا.

لذا من الوفاء لنا أن نقوم بالعمل على إخراج ما تركه لنا أسلافنا من هذا الكنز الدفين من مؤلفاتهم ومصنفاتهم إلى حيز الوجود من خلال تحقيق هذه المخطوطات.

مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

- ١- ما مكانة الإمام مختار بن محمود الزاهي في المذهب ؟
- ٢- ما المنهج الذي سلكه المؤلف في كتابه ؟
- ٣- هل هو من الكتب المعتمدة في الفتوى في المذهب أم لا ؟
- ٤- ما القيمة العلمية التي أضافها الكتاب إلى المكتبة العلمية ؟

أهداف الدراسة ومبرراتها

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- ١- إخراج كتاب (حاوي مسائل المُنْيَة) إلى حيز الوجود والاستفادة منه بعد أن كان مخطوطاً طي النسيان .
- ٢- معرفة شخصية المؤلف ومكانته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته .
- ٣- الاسهام في نشر تراث أسلافنا للاستفادة منه، وللقيام ببعض واجبنا تجاههم .

الدراسات السابقة

إن مخطوطة حاوي مسائل المُنْيَة ما زال لم يتحقق، هذا ما تبين للباحث من خلال متابعته لموقع الانترنت، ومن خلال مراسلاتة مع المراكز المهتمة بالمخطوطات، والبحث في فهارس المكتبات، وسؤال الأساتذة المختصين والباحثين، والمهتمين بالمخطوطات والتراث وقد تم تحقيق الأجزاء من كتاب الأيمان إلى كتاب السير.

المنهج المتبّع في التحقيق

لقد سلك الباحث في تحقيق هذا المخطوط المنهج الآتي:

- ١- الاعتماد على نسخة السليمانية، والتي رمزت لها برمز (أ) في التحقيق، ثم قابلتها مع النسختين التركية (ب)، والنسخة التركية (ج) .
- ٢- نسخت المتن وفق قواعد الرسم الاملاي الحديث، مع العناية بعلامات الترقيم، وتصحيح الخطأ الواضح دون الإشارة إلى ما خالفه في النسخ، وإن خالف رسم المخطوط.
- ٣- تخريج الآيات والأحاديث التي وردت في المخطوط .

- ٤- ترجمة جميع الأعلام الواردة ذكرها في المخطوط .
- ٥- ترجمة الكتب التي اعتمد عليها المؤلف في فتاويه، وتنسيبها إلى مؤلفيها .
- ٦- شرح الألفاظ والكلمات والمصطلحات الغريبة التي ذكرت، وذلك بالرجوع إلى القواميس المعتمدة في مجاله .
- ٧- توثيق جميع الأقوال والعبارات التي وردت في الكتاب، والمنسوبة إلى أصحابها من مصادرها التي نقل منها المؤلف، سواء أكانت هذه المصادر مطبوعة أو مخطوطة ، فإن تعذر النقل من المخطوط، ذكرت العبارة نفسها ، أو ما قاربها في المعنى من أحد كتب المذهب المعتمد .
- ٨- استخدام المعقوفين [....] في المتن للإشارة إلى الكلمات الساقطة إذا كانت أكثر من كلمة .
- ٩- وضع الكلمة الساقطة من المتن في النسخ داخل قوس(....) في الهاشم .
- ١٠- وضع أسماء كتب الأعلام التي ذكرت في المتن داخل هذه العلامة "....".
- ١١- تدوين المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في التحقيق .

القسم الأول : قسم الدراسة

وفيه أربعة مباحث

المبحث الأول : حياة المؤلف

المبحث الثاني : التعريف بالكتاب

المبحث الثالث: ترجمة الاختصارات التي تشير إلى أسماء الكتب والأعلام

المبحث الرابع : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

المبحث الأول : حياة المؤلف

حياة المؤلف وفيه المطالب الآتية :

المطلب الأول: اسمه، ومولده ووفاته، ومكانته العلمية، وأقوال العلماء فيه

اسميه ومولده ووفاته :

نجم الدين أبو الرجاء مختار بن محمود بن محمد الإمام الزاهي الغزوي نسبة إلى غزوي قصبة^(١) من قصبات خوارزم^(٢) الملقب نجم الدين^(٣).

لم تذكر المصادر التي اعتمدت بترجمة الإمام الزاهي الغزوي السنة التي ولد بها تحديداً، بيد أنها ذكرت أنه توفي بجرجانية خوارزم، سنة ١٤٠ هـ - ٢٦٨ م^(٤)، هذا ولم يجد الباحث أن أحداً من المؤرخين قال بخلاف ذلك، قال الزركلي هو مختار بن محمود بن محمد أبو الوفاء نجم الدين الزاهي الغزوي.

١ - قصبة البلاد: مديتها والقصبة: القرية وقصبة القرية: وسطها، ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويقي الإفريقي (المتوفى: ٧١١ هـ)، لسان العرب، ط ٣ / ١٤١ هـ، دار صادر - بيروت، ٦٧٦/١ - ٦٧٧، و الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية - بيروت، ٥٠٤/٢.

٢ - **خوارزم**: مدينة في الإقليم السادس. وهي من مدن خراسان. يحيط بها وبأعمالها سد عظيم، تهدم أكثره . وهي في وسط صحراء ورمال. وبينها وبين سجستان مرحلة. وهي تعرف بجرجان، ينظر: المنجم، إسحاق بن الحسين المنجم، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، ط ١/١٤٠٨ هـ، عالم الكتب، بيروت، ٧٩/١.

٣ - ينظر: القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله ، أبو محمد، محبي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥ هـ)، الجوهر المضيء في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه - كراتشي، ١٦٦/٢، و البغدادي ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني (المتوفى: ١٣٩٩ هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، ٤٢٣/٢.

٤ - ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، الأعلام، ط ١٥ / أيار / مايو ٢٠٠٢ م، دار العلم للملايين، ١٩٣/٧، و القرشي، الجوهر المضيء في طبقات الحنفية، ١٦٦/٢.

كان الزاهي إماماً كبيراً وفقيها عالماً، له اليد الباسطة في المذهب، والباع الطويل في الكلام والمناظرة، وله التصانيف التي سارت بها الركبان، وهو معتزلي^(١) الاعتقاد، حنفي المذهب^(٢)، ويعد من أعيان القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي^(٣).

أقوال العلماء فيه

قال الكنوي في الفوائد: طلعت المجتبى شرح القدوري، والقنية فوجدتها على المسائل الغريبة حاوين وتفضيل الفوائد كافيين، إلا أنه صرّح ابن وهبان وغيره أنه معتزلي الاعتقاد حنفي الفروع وتصانيفه غير معتبرة ما لم يوجد مطابقتها لغيرها لكونها جامع للرطب والثابض^(٤).

قال ابن عابدين في العقود الدرية في تنقیح الفتاوى الحامدية: الحاوي للزاهي مشهور بنقل الروایات الضعيفة ولذا قال ابن وهبان وغيره: "أنه لا عبرة بما يقوله الزاهي مخالفًا لغيره"^(٥).

١ - المعتزلة:هم أصحاب واصل بن عطاء الغزال الذي اعزز عن مجلس الحسن البصري وأخذ يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر ويثبت له المنزلة بين المنزلتين ويلقبون بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم افترقوا عشرين فرقة يكرر بعضهم بعضاً، ينظر: الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، (تحقيق : د.عبد الرحمن عميرة)، ط١/١٩٩٧، دار الجيل - بيروت، ٦٥٢/٣، و الشهري، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (المتوفى: ٤٨٥هـ)، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، ٤٣/١.

٢ - ينظر: الحنائي، علاء الدين بن أمر الله الحميدي، طبقات الحنفية، (دراسة و تحقيق: أ. د محبي هلال سرحان)، ط١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ٢١٦/٢، و أبو الحاج، الدكتور صلاح محمد أبو الحاج، المنهج الفقهي للإمام الكنوي، ط١/٢٠٠٢م، دار النفاس، عمان، الأردن، ٣٠٦/١.

٣ - ينظر: الزاهي، نجم الدين مختار بن محمود(ت: ٦٥٨هـ)، الرسالة الناصرية، (تحقيق: محمد المصري)، ط١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، منشورات مركز المخطوطات والتراجم والوثائق، الكويت، ص٧.

٤ - ينظر: الكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الكنوي الهندي، الفوائد البهية في ترجم الحنفية، (تحقيق: محمد بدر الدين ابو فراس)، دار الكتاب الاسلامي - القاهرة، ص ٢١٣.

٥ - ينظر: ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، العقود الدرية في تنقیح الفتاوى الحامدية، دار المعرفة، ١٢٧/٢.

وقال الكنوي في الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير: وهو مع جلالته متساهم في نقل الروايات ولذا قال المولى بركل على ما نقله صاحب كشف الظنون: القافية وإن كانت فوق الكتب غير المعتبرة وقد نقل عنها بعض العلماء في كتبهم لكنها مشهورة بضعف الرواية^(١).

المطلب الثاني : شيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته

شيوخه

أخذ الزاهي العلم عن علماء أكابر منهم:

١ - محمد بن عبد الكريم التركستاني^(٢)

٢ - ناصر الدين المطري^(٣)

٣ - فخر الأئمة بديع بن منصور^(٤)

١ - ينظر: الكنوي، أبو الحسنات عبد الحي الكنوي(ت:٤٣٠هـ)، الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م، دار القرآن للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٢٨.

٢ - محمد بن عبد الكريم التركستاني: هو محمد بن عبد الكريم التركستاني الخوارزمي عرف ببرهان الأئمة تلقه عليه مختار بن محمود بن محمد الإمام الزاهد، كان أماماً، عالماً، فقيهاً، بارعاً، ولم يذكر المؤرخون تاريخ وفاته، ينظر: القرشي، الجوهر المضيء في طبقات الحنفية، ٢، ٨٥/٢، و الحنائي، طبقات الحنفية، ٢، ١٥٤/٢.

٣ - ناصر الدين المطري: هو الفقيه الحنفي الأديب أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي المطري الخوارزمي؛ ولد سنة (٥٨٣هـ) في خوارزم ، ينحدر مذهب الإمام أبي حنيفة، رضي الله عنه في الفروع، وله عدة تصانيف نافعة منها: "شرح المقامات" وله كتاب "المغرب"، وله "المغرب في شرح المغرب" وله "الإتقان" في اللغة، توفي سنة (٦٦٠هـ)، ينظر: ابن خلkan، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإيلبي (المتوفى: ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأئمـاء أبناء الزمان، (المحقق: إحسان عباس)، دار صادر - بيروت، ٣٦٩/٥، و القرشي، الجوهر المضيء في طبقات الحنفية، ٢، ١٩٠/٢.

٤ - فخر الأئمة بديع بن منصور: هو فخر الأئمة بديع بن منصور الحنفي، العراقي، استاذ الزاهي، له البحر المحيط في الفروع وهو المشهور: بمنية الفقهاء، التي أخذ الشيخ الزاهي كتابه منها، ينظر: حاجي خليفـة، مصطفـى بن عبد الله كاتـب جـلـيـ القـسـطـنـطـنـيـ (المـتـوفـىـ: ١٠٦٧ـهـ)، كـشـفـ الـظـنـوـنـ عنـ أـسـامـيـ الـكـتـبـ وـالـفـنـوـنـ، ١٩٤١ـمـ، مـكـتـبـةـ المـثـنـىـ - بـغـدـادـ، ٢٢٦ـ/ـ١ـ، ١٣٥٧ـ/ـ٢ـ.

٤- علاء الدين الخياطي^(١)

٥- نجم الدين ابو المعالي^(٢)

وقرأ الكلام على:

٦- يوسف السكاكي الخوارزمي^(٣)

وأخذ القراءات عن:

٧- رشيد الدين يوسف القيدي^(٤)

١ - علاء الدين الخياطي: هو سديد بن محمد علاء الأئمة الخياطي، الملقب بشيخ الإسلام، نسبة إلى الخياطة، تفقه على أبي إسحاق الحافظ، روى عن فخر المشايخ علي بن محمد العماني، وروى عنه نجم الدين حسين بن محمد البارعي، كان إماماً كبيراً رأساً في الفقة والكلام، ولم تذكر المصادر شيئاً عن وفاته، ينظر: القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٣٠٥/٢، و الحنائي، طبقات الحنفية، ١٥٤/٢.

٢ - نجم الدين ابو المعالي: هو نجم الدين طاهر بن محمد بن عمر بن العباس الحفصى أبو المعالى الحنفى المتوفى في حدود سنة (٦٦٠هـ) وهو استاذ مختار الزاهي. من تصانيفه الفصول في علم الاصول، ينظر: البغدادي ، هدية العارفين أسماء المؤلفين وأثار المصنفين، ١/٤٣٠، و ابن قطُلوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني الجمالي الحنفي (المتوفى: ٦٨٧٩هـ)، تاج الترافق، (المحقق: محمد خير رمضان يوسف)، ط١/١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، دار القلم - دمشق، ١٧٣/١.

٣ - يوسف السكاكي الخوارزمي: هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي أبو يعقوب السكاكي الخوارزمي سراج الدين، كان إماماً كبيراً عالماً متبحراً في النحو والتصريف وعلمي المعاني والبيان والعروض والشعر وهو مصنف مفتاح العلوم وقرأ عليه مختار بن محمود الزاهي علم الكلام توفي سنة (٦٦٦هـ) في نواحي قرية الكندي من قرى المالىع، ينظر: القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٢٢٥/٢ - ٢٢٦، و ابن قطُلوبغا، تاج الترافق، ٣١٧/١.

٤ - رشيد الدين يوسف القيدي: هو العلامة رشيد الدين يوسف القيدي الخوارزمي، صدر الإقراء بخوارزم وكان ماهراً بالقرآن قرأ عليه نجم الدين مختار بن محمود الزاهي الغزمي، كان إماماً فاضلاً عارفاً بفنون الأدب ماهراً بروايات القراء السبعة والشواذ وعللها صحيح النقل وكان صدر القراء بجرجانية خوارزم. استشهد في واقعة خوارزم في سنة (٦١٨هـ)، ينظر: ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسى الدمشقى الشافعى شمس الدين، (المتوفى: ٨٤٢هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، (المحقق: محمد نعيم العرقوسى)، ط١/١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٣٥/٧ - ١٣٦.

تلاميذه

١- محمد بن أبي القاسم بن صالح المعزي الخوارزمي^(١)

٢- عبد العزيز بن عبد السيد البارعاني^(٢)

مؤلفاته

لقد أثّر عن مختار بن محمود الزاهدي مؤلفات عدّة وهي :

١- حاوي مسائل المُنْيَة (مخطوط) .

٢- شرح مختصر القدوري (كتاب)^(٣) .

٣- القنية (كتاب)^(٤) .

١ - محمد بن أبي القاسم بن صالح المعزي: هو محمد بن أبي القاسم بن صالح فخر الدين الخوارزمي **المعزي**، مؤدب أولاد معز الدين ابن الوزير،(ت: ٦٧٠ هـ)، روى عن مجذ الأئمة محمد بن محمد اليميني، وغيره، ينظر : ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواية وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ٢١٦/٨، و ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٥٨٥٢ هـ)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، (تحقيق: محمد علي النجار)، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٧٤/٤ .

٢ - **عبد العزيز بن عبد السيد الباراعاني:** هو **عبد العزيز بن عبد السيد** بن عبد العزيز بن محمد أبو خليفة الباراعاني الخوارزمي ولد سنة(٥٦٢١ هـ) كان إماماً فاضلاً فقيها زاهداً عابداً متبحراً في العلوم (ت: ٥٦٨٣ هـ)، ينظر : القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٣١٩/١، و الحنائي، طبقات الحنفية، ٣١٩/١ .

٣ - وقد وقع عليه الخلاف في اسمه فالبعض في اسمه شرح مختصر القدوري ، والبعض سماه المجتبى، ينظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، تاريخ الاسلام ووفيات الاعلام، (تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري)، ط١٤٠٧/١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت، ٣٧٠/٤٨، و الحنائي، طبقات الحنفية، ٢١٦/٢، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٦٣١/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢ .

٤ - ينظر : حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٣٥٧/٢، و الحنائي، طبقات الحنفية، ٢١٦/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢ .

- ٤- **الجامع في الحيض(مخطوط)**^(١).
- ٥- رسالة في المناورة بين المسلمين والنصارى وذكر أسئلتهم (كتاب)^(٢).
- ٦- **الإسناد في الحديث** (كتاب)^(٣).
- ٧- **الصفوة في أصول الفقه**(كتاب)^(٤).
- ٨- **فضل التراویح**(كتاب)^(٥).
- ٩- **الفضائل**(كتاب)^(٦).
- ١٠- **المجتبى في أصول الفقه** (مخطوط)^(٧).
- ١١- زاد الأئمة في فضائل خصيصة الأئمة(كتاب)^(٨).
- ١٢- **فرائض الزاهدي** (مخطوط)^(٩).
-
- ١- مخطوطة في الفقة الحنفي في مكتبة شستريتي رقمها ٣٣٩٩/٢ عدد اوراقها ١٩، ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث - فهرس مخطوطات، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢، حاجي خليفة. كشف الظنون، ٥٧٧/١.
- ٢- ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٨٩٣/١.
- ٣- ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٨٩٧/١.
- ٤- ينظر: الذهبي، تاريخ الاسلام، ٣٧٠/٤٨، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٠٨٠/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢.
- ٥- ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٢٧٨/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢.
- ٦- ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٢٧٨/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢.
- ٧- ينظر: زادة، طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة و مصباح السيادة، ط١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، ٢٥٣/١، و الذهبي، تاريخ الاسلام، ٣٧٠/٤٨، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٥٩٢/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢.

- ٨- ينظر: الذهبي، تاريخ الاسلام، ٣٧٠/٤٨، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ٩٤٥/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢.

١٣ - ذكر المخالفين لنبوة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) (كتاب) ^(٢).

٤ - جواهر الفقه (كتاب) ^(٣).

٥ - فضائل رمضان (كتاب)، ذكر فيه: أنه جمع فضائل رمضان، ليكون عوناً في المجالس والمواعظ، فوجد الوظائف المتعلقة بهذا الشهر عشرة:

الأولى: فضائل علي - رضي الله عنه - .

الثانية: فضائل التراويف.

الثالثة: فضائل صلوات كل ليلة.

الرابعة: فضائل الصوم.

الخامس: فضائل دعوات الصوم.

السادسة: فضائل نية الصوم.

السابعة: فضائل صلوات كل يوم.

الثامنة: فضائل خدمة المرأة.

التاسعة: الخبر العام فيه.

العاشرة: مسائل الصوم لكل يوم ^(٤).

١ - مخطوطة في الفرائض في مكتبة المخطوطات برقم ١٨٩٨ عدد اوراقها ٢١ ، ينظر: مركز الملك فيصل، خزانة التراث - فهرس مخطوطات، ٨٢٣/٧٥ ، و الذهبي، تاريخ الاسلام، ٤٨/٣٧٠ ، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٢٤٩/٢ ، و البغدادي، هدية العارفين، ٢/٤٢٣.

٢ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٨٦٦.

٣ - ينظر: بروكلمان، كارل بروكلمان (ت: ١٣٧٦هـ)، تاريخ الأدب العربي، (ترجمه: النجار وآخرين)، ١٩٦١م، دار المعارف - مصر، ٢/٧٢٥.

٤ - له نسخ في برلين، ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الادب العربي، ٢/٧٢٥ ، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢/٤٢٣ ، و البغدادي، هدية العارفين، ٢/١٤٤٦.

٦ - رسالة لطيفة سماها (الناصرية)^(١)، صنفها لخدمة بركة خان^(٢)، تشمل على: ثلاثة أبواب:
الأول: في الدلالة على أحقيّة رسالة محمد (صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وذُكر شيء من
معجزاته.

الثاني: في ذكر المخالفين لنبوته، والجواب عن شبههم.
الثالث: في المناورة بين المسلمين والنصارى، وذكر أسئلتهم^(٣).

١ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٨٩٥/١، و الحنائى، طبقات الحنفية، ٢١٦/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢.

٢ - بركة خان: هو بركة خان بن باطوخان بن دوشى خان بن جنكىز خان ، جلس على كرسى مملكة التتار سنة(٦٥٢هـ) وملك البلاد الشمالية وأسلم وحسن إسلامه، (ت:٦٦٥هـ) ، ينظر: الحنائى، طبقات الحنفية، ٢١٧/٢، و زادة، عبد اللطيف بن محمد رياض زادة، أسماء الكتب، (تحقيق: د. محمد التونجي)، ٤٣هـ ١٩٨٣م، دار الفكر، دمشق - سوريا، ٢٣٤/١.

٣ - ينظر: الزاهدي، الرسالة الناصرية، ص.٥.

المبحث الثاني : عن الكتاب وفيه المطالب الآتية

المطلب الأول : نسبة الكتاب إلى المؤلف

- ذكر المؤلف مختار بن محمود الزاهدي في بداية النسخ (مخطوطه حاوي مسائل المُنية)، أنه استصفاها من منية الفقهاء لشيخه بديع بن منصور العراقي^(١)، وصرح بذلك في بعض كتبه منها: المجتبى شرح مختصر القدوري.
- ما نقلته الكتب والترجم ومراكيز المخطوطات التي تنسب الكتاب إلى مختار بن محمود الزاهدي^(٢).
- كون المؤلف من أهل خوارزم وقد ذكر في بداية المخطوطة (حاوي مسائل المُنية) أنه استصفاها من منية الفقهاء لشيخه بديع بن منصور ويدل ما وقع فيها من لسان الخوارزم إلى العربية، يوحي إلى صحة نسبة الكتاب إلى مختار بن محمود الزاهدي^(٣).

١ - ينظر: الزاهدي، مختار بن محمود(ت:٥٦٨)، مخطوطه حاوي مسائل المُنية، ص ١.

٢ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦٢٨/١، و الحنائي، طبقات الحنفية، ١٦٦/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٤٢٣/٢.

٣ - ينظر: الزاهدي، مخطوطه حاوي مسائل المُنية، ص ١، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ٦٢٨/١.

المطلب الثاني : أهمية الكتاب

أولاً: المصادر التي نقلت عنه

حاشية ابن عابدين^(١) للشيخ محمد أمين المعروف بابن عابدين^(٢) (في الحاوي للزاهدي): يجوز بيع الحيات إذا كان ينتفع منها للأدوية^(٣).

"والبحر الرائق شرح كنز الدقائق" لزين الدين بن نجيم الحنفي^(٤) (قال في الحاوي الزاهدي، ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها ونفقة ولدتها عشر سنين، وهي معسراً لا تقدر على نفقة ولدتها فلها أن تطالب الزوج بنفقة الولد لأن بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدين عليها كما إذا كان له عليها دين آخر، وهي لا تقدر على قضائه لا تسقط نفقة الولد عنه)^(٥).

١ - **ابن عابدين**: هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي: فقيه الديار الشامية ومام الحنفية في عصره.(ت: ١٢٥٢هـ). له (رد المختار على الدر المختار - ط) فقه، يعرف بحاشية ابن عابدين، و (رفع الأنوار عما أورده الحلباني على الدر المختار) و (العقود الدرية في تتفيق الفتاوى الحامدية - ط)، و (نسمات الأسحار على شرح المنار - ط) أصول، و (حاشية على المطول) في البلاغة، و (الريحق المختوم - ط) في الفرائض، و (حواش على تفسير البيضاوي) التزم فيها أن لا يذكر شيئاً ذكره المفسرون، و (مجموعة رسائل - ط) مجلدان، وهي ٣٢ رسالة، و (عقود اللآلبي في الأسانيد العوالي - ط)، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٤/٤، و البغدادي، هدية العارفين، ٣٦٧/٢.

٢ - ينظر: ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تتوير الأ بصار فقه أبو حنيفة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ٦٨/٥.

٣ - ابن نجيم: هو زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الشهير بابن نجيم: فقيه حنفي، من العلماء. مصري (ت: ٩٧٠هـ). له تصانيف، منها (الأسباب والنظائر - ط) في أصول الفقه و (البحر الرائق في شرح كنز الدقائق - ط) فقه، ثمانية أجزاء، منها سبعة له والثامن تكملة الطوري، و (الرسائل الزينية - ط) ٤١ رسالة في مسائل فقهية، و (الفتاوى الزينية - ط)، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣/٤، و البغدادي، هدية العارفين، ٣٧٨/١.

٤ - ينظر: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط٢، دار الكتاب الإسلامي، ٤/٩٧.

"الفتاوى الهندية" للشيخ نظام البلخي^(١) وجماعة من علماء الهند(لا بأس بالصلة **حذاء البالوعة**^(٢)) إذا لم تكن بقربه، قال عين الأئمة الكرابيسي^(٣) لا تكره الصلاة في بيته **بالوعة**^(٤).

"ومجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر" للكليبيولي^(٥)(وفي **القنية** لو قال ليهودي أو مجوسى يا كافر يأثم إن شق عليه)^(٦).

١ - نظام الدين: هو الشيخ العالم الفقيه نظام الدين الحنفي البرهانبوري، أحد أكابر الفقهاء الحنفية وعلمائهم المشهورين من تبحر في العلوم وحرر المسائل ونقل الأحكام وجدد مآثر الفتوى، وهو من تخرج على القاضي نصير الدين المحدث البرهانبوري، استخدمه عالمكير بن شاهجهان الذهلي حين كان والياً في بلاد الدكن من قبل والده وجعله من ندائه، وولاه تدوين الفتاوي الهندية وترتيبها باستخدام الفقهاء الحنفية، ينظر: الطالبي، عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي (المتوفى: ١٣٤١هـ)، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، ط١٤٢٠هـ، ١٩٩١م، دار ابن حزم - بيروت، لبنان، ٦٥٦/٥.

٢ - مكان صرف الماء الآسي.

٣ - أبو علي الحسين بن علي بن يزيد البغدادي الكرابيسي الشافعى (٢٤٨هـ)، صاحب الإمام الشافعى وأحد رواة مذهبة القديم في العراق.

٤ - ينظر: البلخي، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، الفتوى الهندية، ط٢١٣١٠هـ، دار الفكر، ٣١٥/٥.

٥ - الكليبيولي: هو عبد الرحمن بن محمد بن سليمان، المعروف بشيخي زاده ويقال له الدماماد: فقيه حنفي، من أهل كليبيولي (بتركيا) من قضاة الجيش. له (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر - ط) مجلدان، فرغ من تأليفه ببلدة أدرنة، و (نظم الفرائد - ط) في مسائل الخلاف بين الماتريدية والأشعرية، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣٣٢/٣، و البغدادي، هدية العارفين، ١/٥٤٩.

٦ - ينظر: دماماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي، ١/٦١٠.

"وتبين الحقائق" للزيلعي^(١) (قال في القنية نقلًا عن ظهير الدين التمرتاشي^(٢) لا يقرأ جهرا عند المشتغلين بالأعمال ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ في الأسواق ومواضع اللغو)^(٣).

ثانياً: أهمية الكتاب في الفقه الحنفي

١ - تبرز أهمية الكتاب في علم تخریج الفروع على الأصول أو مؤلفات الفتاوى أو الواقعات أو النوازل.

٢ - يعد كتاب حاوي مسائل المُنْيَة من كتب المذهب الحنفي إلا أنه من الكتب غير المعتبرة في الفتوى، لأنه مشهور بنقل الروايات الضعيفة، وهذا ما أكدته الطحاوي^(٤) في باب ما يفسد الصوم: ما في القنية (من أن الكحل وجب تركه يوم عاشوراء لا يعول عليه لأن القنية ليست من كتب المذهب المعتمدة) ^(٥).

٣ - إن الكتاب لم يضف شيئاً إلى المكتبة العلمية لأن مؤلفه لم يأت بجديد فكان مجرد ناقل لا غير، واكتفى بنقل الأقوال دون مناقشتها والترجح بينها، والأمثلة على ذلك كثيرة في كتابه ومنها، (شم) لا بأس بالصلة حذاء البالوعة إذا لم تكن بقربه، وفي (هـ) تكره الصلة في

١ - الزيلعي: هو عثمان بن علي بن محجن، فخر الدين الزيلعي: فقيه حنفي. قدم القاهرة سنة ٧٠٥ هـ فأفقي ودرس، وتوفي فيها. (ت: ٧٤٣ هـ) له "تبين الحقائق في شرح كنز الدقائق - ط" ست مجلدات، فقه، و "تركة الكلام على أحاديث الأحكام" و "شرح الجامع الكبير" فقه، ينظر: الزركلي، الأعلام، ٤/٢١٠، و القرشي، الجوادر المصدية في طبقات الحنفية، ١/٣٤٥.

٢ - هو شيخ الإسلام شمس الدين العارف بالله تعالى أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب بن محمد الخطيب بن إبراهيم الخطيب التمرتاشي الغزي العمري الحنفي الأصولي.

٣ - ينظر: الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: ٧٤٣ هـ)، تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشلبي، ط١٣١٣ هـ، المطبعة الكبرى للأميرية - بولاق، القاهرة، ١/٥٨.

٤ - لطحاوي هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلامة الأزدي الطحاوي، فقيه انتهت إليه رياضة الحنفية بمصر. ولد ونشأ في طحا من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعى، ثم تحول حنفيا، من أشهر كتبه العقيدة الطحاوية.

٥ - ينظر: اللکنوي، الجامع الصغير مع شرحه النافع الكبير، ص٢٨.

قرب النجاسة (عك) لا تكره الصلاة في بيته بالوعة^(١)، وهذا ما أكده ابن وهب بن بأن تصانيفه غير معترضة ما لم يوجد مطابقتها لغيرها لكونها جامع للرطب واليابس^(٢).

المطلب الثالث : منهجه في التأليف

- ١- جرى الإمام الزاهدي في بيان منهجه في مخطوطه (حاوي مسائل المنية) مجرى من سبقه من الفقهاء والعلماء في تحديد الخطوط العريضة لمصنفاتهم، وبيان حدود موضوعه، والمتبع لهذه المخطوطة يجد أن الزاهدي قد نهج منهجه شيخه بديع^(٣) في مخطوطته^(٤).
- ٢- إنبع المؤلف في تأليفه منهجاً واضحاً في كتابة فتاويه، فقد قسم ما دونه من فتاوى إلى كتب، وقسم بعض الكتب إلى فصل، وكل كتاب وفصل مسائل فقهية تتعلق به.
- ٣- الإختصار المحكم والجيد الذي قدمه إذ وصف كتاب شيخه بديع بحر محيط جمع فيه ما لا يوجد في غيره من فتاوى المتقدمين والمتاخرين، فأصطفى منها ثوابها وحدث على سائر الكتب جوابها^(٥).
- ٤- ذكر في فتاويه عدّة طرق في نسبة الأقوال إلى أصحابها فتارة ينسب القول الذي يذكره إلى الرمز الذي يشير إلى اسم العالم أو إلى اسم الكتاب الذي نقل منه، وتارة يذكر العبارة التي ينص عليها بذكر اسم صاحب الكتاب دون ذكر الكتاب الذي نقل منه فنراه يقول: (قال الطحاوي....، قال السرخسي....، وذكر الصدر الشهيد....، وعن جار الله العلامة....) وتارة يذكر اسم الكتاب دون ذكر صاحبه فنراه يقول: (وفي شرح الآثار....، وفي مجمع الفتوى....، وفي شرح السير الكبير....) وتارة يذكر اسم الكتاب مع ذكر صاحبه فنراه يقول: (في أصول الفقه لأبي بكر الرازى....، وفي روضة الناطق....، وفي بستان العارفين لأبي الليث....)
- ٥- إيراد روایات المسألة الواحدة ، وذكر أقوالهم واتفاقهم واختلافهم فيها، من غير مناقشتها و الترجيح بينها.

١ - ينظر: الزاهدي، مخطوطة حاوي مسائل المنية، ص ١١٨.

٢ - ينظر: الكنوي، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، ص ٢١٣.

٣ - سبقت ترجمته: ص ٨

٤ - ينظر: الزاهدي، مخطوطة حاوي مسائل المنية، ص ١.

٥ - ينظر: المصدر السابق، ص ١.

٦- ظروف عصره:

عاش الإمام نجم الدين أبي الرجاء في فترة ازدهار الفقه الحنفي حيث كان لفقهاء الحنفية دور كبير في تأصيل المسائل الفقهية وقد اتخذ منهاً مخالفًا للفقه الحنفي من خلال اعتزالهم حيث أنه لم يأخذ بمسائل (العقائد)

٧- الأسباب التي دفعته إلى التأليف:

إنما دفع الإمام لتأليف حاوي مسائل المنية هو إبراز وجهة نظره حيال العديد من المسائل الفقهية والتي تتعلق بالفقه وأصوله والنقل عن الأئمة الكبار في المذهب الحنفي وإظهار مخالفته لمنهج الحنفية في تناول المسائل التقليدية في الفقه.

المبحث الثالث : الاختصارات التي اعتمدتها المؤلف

١- اصغر: هو اختصار لكتاب الجامع الصغير: **هو كتاب الجامع الصغير، في الفروع للإمام،** المجتهد: محمد بن الحسن الشيباني، الحنفي. المتوفى: سنة ١٨٧، سبع وثمانين ومائة. وهو كتاب، قديم، مبارك. مشتمل على: ألف وخمسمائة واثنتين وثلاثين مسألة، كما قال البزدوي. وذكر الاختلاف: في مائة وسبعين مسألة، ولم يذكر: القياس والاستحسان إلا في مسائلتين. والمشايخ يعظمونه حتى قالوا: لا يصلح المرء للفتوى، ولا للقضاء إلا إذا علم مسائله^(١).

٢- اسنع: رمز لكتاب الأسرار.

٣- بق: هو اختصار للبقالي: هو محمد بن أبي القاسم بن بابجوك، البقالي الخوارزمي، أبو الفضل الملقب بزizin المشايخ: عالم بالأدب، مفسر، فقيه حنفي، من أهل خوارزم. ووفاته في جرجانيتها سنة (٥٦٢هـ). من كتبه (منازل العرب ومياهها) و(الهداية) في المعانى والبيان، و(مفتاح التنزيل - خ) الثالث منه، في الظاهرية، و (نقويم اللسان) في النحو، و (الإعجاب في الإعراب) و (كافى الترجم بلسان الأعاجم) و (التفسير) و (الفتاوى) و (التنبيه على إعجاز القرآن)^(٢).

٤- بو: هو اختصار للوبرى: هو أحمد بن مسعود الوبرى الإمام الكبير أبو نصر له شرح مختصر الطحاوى فى مجلدين، وفتاوي الوبرى، (ت: ٨٠٥هـ) رحمه الله تعالى^(٣).

٥- بم: هو اختصار برهان صاحب المحيط: هو برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري المرغيناني، من أكابر فقهاء الحنفية. عده ابن كمال باشا من المجتهدين في المسائل. وهو من بيت علم عظيم في بلاده. ولد بمرغينان (من بلاد ما وراء النهر) وتوفي ببخارى. سنة (٦٦٦هـ) من كتبه (ذخيرة الفتاوى - خ) خمسة أجزاء، و

١ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١/٥٦٣.

٢ - ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ٢/٩٨ و الزركلي، الأعلام، ٦/٣٣٥.

٣ - ينظر: القرشي، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ١/١٢١، و ابن قطبونغا، تاج الترجم، ١/١٢٥.

(المحيط البرهانى - خ) أربع مجلدات، فى الفقه، و (تممة الفتوىي - خ) و (الواعقىات) و (الطريقة البرهانية)^(١).

٦- بخ: هو اختصار بكر خواهر زاده: هو محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري أبو بكر الحنفى المعروف ببكر خواهر زاده المتوفى سنة (٤٨٣ هـ). من تصانيفه تجنيس فى الفروع. شرح ادب القاضى لابى يوسف. شرح الجامع الكبير للشيبانى فى الفروع. شرح مختصر القدورى. الفتوى. المبسوط فى الفروع وغير ذلك^(٢).

٧- ث: هو اختصار للغياثى: هو أبو الفتح محمد بن عبد الغفار بن عبد السلام بن على بن أحمد والد القاضى مسعود الماھانى من أهل مرو. كان شيخاً مسنًا مشهوراً من بيت العلم وكانت ولادته فى حدود سنة ستين وأربعين وتوفى بها ليلة الأربعاء العاشر من جمادى الأولى سنة اثننتين وأربعين وخمسين^(٣).

٨- جع: هو اختصار كتاب جامع العلوم: هو كتاب جامع العلوم فارسي، للإمام، فخر الدين: محمد بن عمر الرازى. المتوفى: سنة ٦٠٦، ست وستمائة. وهو مجلد، متوسط؛ مشتمل على أربعين علمًا. ألفه للسلطان، علاء الدين: تكش الخوارزمي. وهو كتاب مفيد جداً^(٤).

٩- حم: هو اختصار لأبى حامد: هو أحمد بن محمد الخازنوجى البشتي، أبو حامد: أديب خراسان فى عصره. من كتبه (تكميلة كتاب العين) و (شرح أبيات أدب الكاتب) نسبته إلى بشت من نواحى نيسابور^(٥).

١٠- خو: هو رمز لخمير الوبرى: هو محمد بن أبى بكر الخوارزمي، الحنفى، الشهير بخمير الوبرى (زين الانمة) فقيه، أخذ عن شمس الانمة الزنجري، وتوفي في حدود سنه ٥١٠ هـ. له كتاب الاضاحى^(٦).

١ - ينظر: حاجى خليفة، كشف الظنون، ٢ / ١٦١٩ ، والزرکلى، الأعلام، ١٦١/٧.

٢ - ينظر: البغدادى، هدية العارفین، ٢ / ٧٦.

٣ - ينظر: المرزوqi، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعانى المرزوqi، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢ هـ)، التجiir في المعجم الكبير، (المحقق: منيرة ناجي سالم)، ط١ / ١٩٧٥ هـ - ١٣٩٥ م، رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ١٥٩/٢.

٤ - ينظر: حاجى خليفة، كشف الظنون، ١ / ٥٦٥.

٥ - ينظر: الزركلى، الأعلام، ١ / ٢٠٨.

١١ - دس: هو اختصار لكتاب دقائق الأسرار: **دقائق الأسرار** هو كتاب لابي بكر محمد بن الحسن بن فورك الاصولي الواقعظ الاصبهاني الشافعي المتوفي سنة ٤٠٦ ست وأربعينه^(٢).

١٢ - ذ: هو اختصار لكتاب الذخيرة: **ذخيرة الفتاوى المشهورة**: بـ (الذخيرة البرهانية) للإمام، برهان الدين: محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازه البخاري. المتوفى: سنة ٦١٦. اختصرها من كتابه المشهور بـ (المحيط البرهاني) جمع فيها مسائل قد استفتى عنها وأحال جواب كل مسألة إلى كتاب موثوق به، أو إلى إمام يعتمد عليه. وهي وإن صغر حجمها، فقد حوت كثيراً من الأحكام^(٣).

١٣ - شز: هو كتاب شرح البزدوي: هو كتاب الكافي شرح البزدوي، للسفاقى الحسين بن علي بن الحاج بن علي بن محمود^(٤).

١٤ - جت: هو اختصار جمع التفاريق من كتب الحنفية، للإمام، زين المشايخ، أبي الفضل: محمد بن أبي القاسم البقالى، الخوارزمي، الحنفى. المتوفى: سنة ٥٨٦ هـ^(٥).

١٥ - جص: هو اختصار الجامع الصغير: هو الجامع الصغير، في الفروع للإمام، المجتهد: محمد بن الحسن الشيباني، الحنفي. المتوفى: سنة ١٨٧، سبع وثمانين ومائة. وهو كتاب قديم، مبارك. مشتمل على: ألف وخمسمائة واثنتين وثلاثين مسألة، كما قال البزدوي وذكر الاختلاف: في مائة وسبعين مسألة، ولم يذكر: القياس والاستحسان إلا في مسائلتين. والمشايخ يعظمونه حتى قالوا: لا يصلح المرء للفتوى، ولا للقضاء إلا إذا علم مسائله^(٦).

١ - ينظر: كحالة، معجم المؤلفين، ٩/١٠٩.

٢ - ينظر: الرومي، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي المتوفى ٦٦٠ (١)، إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١٤١٣ - ١٩٩٢، دار الكتب العلمية بيروت، ٣/٤٧٥.

٣ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٨٢٣.

٤ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٣٠٥.

٥ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٥٩٦.

٦ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٥٦٣.

١٦ - جك: هو اختصار الجامع الكبير: هو الجامع الكبير في الفروع للإمام، المجتهد، أبي عبد الله: محمد بن الحسن الشيباني، الحنفي. المتوفى: سنة (١٨٧هـ)، قال الشيخ: أكمل الدين: هو كاسمه لجلال مسائل الفقه جامع كبير، قد اشتمل على عيون الروايات، ومتون الدراسات، بحيث كاد أن يكون معجزاً، ول تمام لطائف الفقه منجزاً، ولذلك امتدت أعناق ذوي التحقيق نحو تحقيقه، واشتلت رغباتهم في الاعتناء بحل لفظه وتطبيقه، وكتبوا له شروحًا، وجعلوه مبيناً مشروحاً^(١).

١٧ - خج: هو اختصار الخجندى: هو تاج الدين احمد بن محمود بن عمر الخجندى ثم المكى الحنفى المتوفى في حدود سنة (٧٠٠هـ) صنف الاقليد شرح المفصل للزمخشري نسخة موجودة في دار الكتب جزية دار ببروسه. المقاليد في شرح المصباح للمطرزى. عقود الجواهر في علم التصريف^(٢)

١٨ - سبج: هو اختصار الأسبيجانى: هو أحمد بن منصور أبو نصر الأسبيجانى القاضي أحمد شراح مختصر الطحاوى متبحر فى الفقه ببلاده دخل سمرقند وأجلسوه للفتوى وصار الرجوع إليه فى الواقع فانتظمت له الأمور الدينية وظهرت له الآثار الجميلة (ت: ٥٠٠هـ) تقريباً^(٣).

١٩ - سي: هو اختصار سيف السانلى: هو سيف السايلي يلقب بالحافظ له فتاوى سيف الأئمة السانلى^(٤).

٢٠ - سم: هو رمز إسماعيل المتكلم: هو إسماعيل المتكلم له كتاب الكافي إمام كبير ويُلقب بقاضي القضاة وله ابن يقال له برهان الدين إبراهيم إمام كبير رحمهما الله تعالى^(٥).

١ - ينظر: حاجي خليفه، كشف الظنون، ٥٦٩/١.

٢ - ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ١٠٢/١.

٣ - ينظر: القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ١٢٧/١، و كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغنى الدمشق (ت: ٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربى بيروت، ١٨٣/٢، و حاجي خليفه، كشف الظنون، ٥٦٣/١.

٤ - ينظر: القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ٣٧٤/٢، و حاجي خليفه، كشف الظنون، ١٢٢٤/٢.

٥ - ينظر: القرشي، الجواهر المضية في طبقات الحنفية، ١٦١/١.

٢١ - شب: هو اختصار شرح بكر خواهر زاده: وهو من كتب الفقه الحنفي، تأليف محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين البخاري المعروف ببكر خواهر زاده، ابن اخت القاضي أبي ثابت محمد بن أحمد البخاري (ت: ٤٨٣ هـ)^(١).

٢٢ - شح: هو اختصار شمس الأئمة الحلواني: هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلواني الملقب شمس الأئمة من أهل بخارى إمام أصحاب أبي حنيفة بها فى وقته، والحلواني منسوب إلى عمل الحلوى وبيعها، من تصانيفه المبسوط، (ت: ٤٨٤ هـ أو ٤٩٥ هـ) بكش وحمل إلى بخارى ودفن فيها رحمه الله تعالى^(٢).

٢٣ - شم: هو اختصار لشرف الأئمة المكي: هو شرف الأئمة المكي ذكره في القنية^(٣).

٢٤ - شب: هو اختصار لشهاب الإمامي: قال عنه القرشي(شهاب الأئمة ذكره في القنية في مسألة الإيمان بالله إذا كثرت تتداخل ويخرج بالكافرة الواحدة عن عهدة الجميع قال وهو قول محمد وهو المختار عندنا وذكر في القنية أيضاً شهاب الإمامي فلا أدرى أهو هذا أم غيره؟^(٤)).

٢٥ - ص: هو اختصار الأصل: هو كتاب الأصل في الفروع للإمام المجتهد: محمد بن الحسن الشيباني، الحنفي. المتوفى: سنة تسع وثمانين ومائة وهو المبسوط. سماه به، لأنه صنفه أولاً، وأملأه على أصحابه، رواه عن الجوزجاني، وغيره^(٥).

٢٦ - ط: هو اختصار للطحاوي: هو أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، أبو جعفر: فقيه انتهت إليه رياضة الحنفية بمصر. ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفياً. وتوفي بالقاهرة سنة (٣٢١ هـ) وهو ابن اخت المزنى. من تصانيفه (شرح معاني الآثار - ط) في الحديث، مجلدان، و(بيان السنة - ط) رسالة،

١ - ينظر: القرشي، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٤٩/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٧٦/٢.

٢ - ينظر: القرشي، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٣١٨/١، و الزركلي، الأعلام، ١٣/٤، و حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٥٦٩.

٣ - القرشي، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٣٧٤/٢.

٤ - القرشي، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٣٧٥/٢.

٥ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١/٨١.

وكتاب (الشفعة - ط) و (المحاضر والسجلات) و (مشكل الآثار - ط) أربعة أجزاء، في الحديث، و(أحكام القرآن) و(المختصر) في الفقه، وشرحه كثيرون، و (الاختلاف بين الفقهاء - خ)، و (تاریخ) كبير منه مجلدات مخطوطه في اسطنبول، باسم (مفاني الأخيار في أسماء الرجال ومعانی الآثار) و (مناقب أبي حنيفة)^(١).

٢٧- ظت: هو اختصار ظهير التمرتاشي: هو التمرتاشي - احمد بن ابى ثابت اسماعيل بن محمد بن آيد عمش التمرتاشي ظهير الدين أبو العباس الخوارزمي الحنفي نزيل كوركاج توفى سنة (٦٠١ هـ) له شرح الجامع الصغير للشيباني في الفروع. فتاوى التمرتاشي. وفرائض التمرتاشي^(٢).

٢٨- ظم: هو اختصار ظهير مرغيناني: هو المرغيناني - على بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني ظهير الدين الكبير الحنفي المتوفى سنة (٦٥٠ هـ) له اقضية الرسول - صلى الله عليه وسلم - قيل كتاب الأقضية مناقب الإمام الأعظم^(٣).

٢٩- عتج: هو اختصار علاء ترجماني: هو محمد بن محمود، علاء الدين الترجماني المكي الخوارزمي: فقيه حنفي. مات في جرجانية خوارزم سنة (٦٤٥ هـ) له (يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر)^(٤).

٣٠- عن: هو اختصار عمر النسفي: هو عين الأنفة عمر النسفي ونسبة سعد بن محمد بن الحسين أبو المظفر جمال الإسلام النيسابوري الكرابيسي نسبة إلى بيع الكرابيس وهي الثياب^(٥).

٣١- عس: هو اختصار علي السعدي: هو علي بن الحسين بن محمد السعدي القاضي أبو الحسين الملقب شيخ الإسلام والسعدي ناحية كثيرة المياه والأشجار من نواحي سمرقند قال السمعاني سكن بخارى وكان إماما فاضلا فقيها مناظرا وسمع الحديث روى عنه شمس الأنمة

١ - ينظر: الزركلي، الأعلام، ٢٠٦/١، و البغدادي، هدية العارفين، ٥٨/١.

٢ - ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ٨٩/١، و حاجي خليفه، كشف الظنون، ١٢٢١/٢.

٣ - ينظر: البغدادي، هدية العارفين، ٦٩٤/١، و حاجي خليفه، كشف الظنون، ١٢٩٨/٢.

٤ - ينظر: الزركلي، الأعلام، ٨٦/٧، و البغدادي، هدية العارفين، ١٢٥/٢.

٥ - ينظر: القرشي، الجوادر المصيبة في طبقات الحنفية، ٣٤٠/٢.

السرخسي السير الكبير وتوفي ببخارى سنة (٦١٤هـ) من تصانيفه النتف في الفتاوي وشرح السير الكبير رحمة الله تعالى^(١).

-٣٢ عك: هو رمز عين الأئمة الكرابيسي: هو عين الأئمة عمر ونسبة سعد بن محمد بن الحسين أبو المظفر جمال الإسلام النيسابوري^(٢) ، والكرابيسي نسبة إلى بيته الكرابيس وهي الثياب .

-٣٣ غر: هو اختصار لكتاب غريب الرواية: **غريب الرواية، في فروع الحنفية للسيد، الإمام: محمد بن أبي شجاع العلوي.** اختصره: أبو حفص السفكري^(٣).

-٣٤ فخ: هو اختصار كتاب الفتاوي البخارية: **هو كتاب الفتاوي البخارية** لصدر الإسلام: طاهر بن محمود بن أحمد بن برهان الدين الكبير: عبد العزيز البخاري، الحنفي. المتوفى: (سنة ٤٥٠هـ)^(٤).

-٣٥ فك : هو اختصار أبو فضل الكرماني: هو عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه، أبو الفضل الكرماني: فقيه حنفي انتهت إليه رياضة المذهب بخراسان. مولده بكرمان ووفاته بمرو. سنة (٤٥٤هـ) من كتبه (التجريد) في الفقه، و (الإيضاح في شرح التجريد - خ^(٥)) ثلاث مجلدات، و (شرح الجامع الكبير) و (الفتاوى)^(٦) .

١ - ينظر: القرشي، الجوهر المضيء في طبقات الحنفية، ١/٣٦١، و الزركلي، الأعلام، ٤/٢٧٩، و البغدادي، هدية العارفين، ١/٦٩١.

٢ - ينظر: القرشي، الجوهر المضيء في طبقات الحنفية، ٢/٣٤٠.

٣ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢/١٢٠٧.

٤ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ٢/١٢٢١.

٥ - مخطوط.

٦ - ينظر: الزركلي، الأعلام، ٣/٣٢٧، و كحالة، معجم المؤلفين، ٥/١٧٢، و البغدادي، هدية العارفين، ١/٥١٩.

٣٦- فع: هو اختصار فتاوى العصر لعلي السعدي: هو كتاب في الفقه الحنفي واسمه فتاوى العصر لعلي بن الحسين بن محمد السعدي القاضي أبو الحسين الملقبشيخ الإسلام توفي بخارى سنة (٤٦١هـ)^(١).

٣٧- قب: هو اختصار قاضي بديع: هو فخر الدين بديع بن أبي منصور العراقي، الحنفي.صاحب منية الفقهاء أخذ تلميذه الإمام ابو الرجاء نجم الدين مختار بن محمود الزاهدي (ت:٥٦٨هـ) صاحب (القنية) كتابه منها. وذكر أنها: بحر محيط، فإنه جمع فيه ما لا يوجد في غيره، فاستقصى لبابها.وسماه: (قنية المنية)^(٢).

٣٨- قخ: هو اختصار قاضي خان: هو الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود بن عبد العزيز الأوزجندى الفرغانى الكبير المعروف بقاضي خان الإمام فخر الدين (ت:٩٢٥هـ) ودفن عند القضاة السبعة، له الفتاوى أربعة أسفار كبار وشرح الجامع الصغير فى مجلدين كبيرين^(٣).

٣٩- قع: هو اختصار القاضي عبد الجبار: هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني الاسد ابادى، أبو الحسين: قاض، أصولي.كان شيخ المعتزلة في عصره. وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره.ولي القضاء بالري، ومات فيها سنة (٤١٥هـ)، له تصانيف كثيرة، منها: (تنزيه القرآن عن المطاعن - ط) و (الأمالي) و (المجموع في المحيط بالتكليف - ط) الأول منه، و (شرح الأصول الخمسة - ط) و (المقني في أبواب التوحيد والعدل - ط) أحد عشر جزءا منه، و (ثبت دلائل النبوة - ط) و (متشابه القرآن - ط).^(٤).

١ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٢٢٧/٢، و البغدادي، هدية العارفين، ٦٩١/١.

٢ - ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون، ١٨٨٦/٢.

٣ - ينظر: القرشى، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٢٠٥/١، و كحالة، معجم المؤلفين، ٢٩٧/٣، و البغدادي، هدية العارفين، ٢٨٠/١.

٤ - ينظر: الزركلى، الأعلام، ٢٧٤/٣، و القرشى، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٢٩٤/١، و كحالة، معجم المؤلفين، ٧٨٥/٥.

٤٠ - كب: هو اختصار كمال بيعي: هو البياعي إمام كبير من مشائخ المعتزلة الملقب بكمال الأئمة^(١).

٤١ - نج: هو رمز نجد الأئمة الحكمي: هو ابن حكيم محمد بن أسعد بن محمد بن نصر الحكيمي لقب بابن حكيم أبو المظفر الواعظ ولعل في بعض أجاده من اشتهر بالحكمة وقولها^(٢).

٤٢ - ن: هو اختصار نوازل الفقيه أبي الليث: وهو من كتب الفقه الحنفي واسمه النوازل، في الفروع، للإمام، أبي الليث: نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندى، الحنفي. (ت: ٣٧٦ هـ)، ذكر فيها: أنه جمع من كلام: محمد بن شجاع الثلاجي. ومحمد بن مقاتل الرazi. ومحمد بن سلمة. ونصير بن يحيى. ومحمد بن سلام. وأبي بكر الإسکافي. وعلي بن أحمد الفارسي. والفقیه، أبي جعفر: محمد بن عبد الله. فإنهم وقفوا النظر، فيما وقع لهم من النوازل، فرغ من إملائه: يوم الجمعة، من جمادى الأولى، سنة ٣٧٦، ست وسبعين وثلاثمائة^(٣).

٤٣ - يف: هو اختصار لكتاب يتيمة العصر: **يتيمة الدهر، في فتاوى العصر**، للإمام الترجمانى، علاء الدين: محمد الحنفى. المتوفى: سنة ٦٤٥، خمس وأربعين وستمائة^(٤).

١ - ينظر: القرشى، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٢٩١/٢.

٢ - ينظر: القرشى، الجوادر المضية في طبقات الحنفية، ٣٩٤/٢.

٣ - ينظر: حاجى خليفة، كشف الظنون، ١٩٨١/٢، و البغدادى، هدية العارفین، ٤٩٠/٢، و حالة، معجم المؤلفين، ٩١/١٣.

٤ - ينظر: حاجى خليفة، كشف الظنون، ٢٠٤٩/٢.

المبحث الرابع : وصف النسخ المعتمدة في التحقيق

اعتمد الباحث في الدراسة على ثلاثة نسخ في التحقيق وبيانها الآتي.

١) نسخة السليمانية :

إسم المكتبة : حاجي بشير اغا (ضمن مكتبة السليمانية)

إسم الدولة : تركيا

إسم المدينة : اسطنبول

رقم الحفظ : (٣١١)

اسم الناشر : محمد امين

تاريخ النسخ : مجهول

عدد اللوحات : (٣٢٠)

عدد الاسطر : (٢٥)

وقد اعتمد على هذه النسخة وجعلتها النسخة الأم في مقابلة النسخ، ورمزت لها برمز (أ)، والأسباب التي جعلتني أتخاذها النسخة الأم هي الآتي.

أولاً : وذلك لوضوح النسخة الحالية أكثر من النسخ الباقيه .

ثانياً : لوضوح الخط، وقلة الكلمات المبهمة، والساقة منها، والاختصارات التي تشير إلى اسماء الكتب والأعلام مكتوبة بلون أحمر، تبدأ النسخة بعد البسملة: (الحمد لله الذي أوضح عالم العلوم وتنتهي والله أعلم بالصواب تم الكتاب بعون الملك الوهاب).

٢) النسخة التركية :

إسم المكتبة : مكتبة عبدالله جلبي

إسم الدولة : تركيا

إسم المدينة : اسطنبول

رقم الحفظ : (١٠١)

اسم الناشر : علي بن محمد

تاریخ النسخ: ١٠٧٩ هـ

عدد اللوحات : (١٨٨)

عدد الأسطر : (٢٧)

وهي النسخة التي رممت لها (ب)، وفيها الاختصارات التي تشير إلى أسماء الكتب والأعلام باللون الأحمر أيضاً، والنسخة واضحة، تبدأ المخطوطة بعد البسمة: (الحمد لله الذي أوضح معالم العلوم ... وتنتهي تم الكتاب على يد علي بن محمد في سنة ١٠٧٩ هـ).

٣) النسخة التركية :

اسم المكتبة : لا لالي

اسم الدولة : تركيا

اسم المدينة : اسطنبول

رقم الحفظ : (٨٧٩)

اسم الناشر : محمد بن احمد

تاریخ النسخ : ١٧ / ذي القعده / ١٠٦٣ هـ

عدد اللوحات : (٢٢٩)

عدد الأسطر : (٢٩)

وهي النسخة التي رممت لها برمز (ج)، وهي منسوبة بخط غير واضح، تبدأ النسخة بعد البسمة: (وبه نستعين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً..... وتنتهي تم الكتاب المبارك بعونه وتوفيقه على يد أضعف الخلق إلى الحق العبد الفقير الحقير العاجز محمد بن احمد بن علي السويسني من يوم الجمعة المبارك السابع عشر من ذي القعده الحرام من شهور سنة ثلاثة وثلاثين وسبعين وalf من هجرة خير الانام عليه افضل الصلوة والسلام) .

والنسخ الثلاثة كاملة والفرق بين عدد اللواح يعود سببه إلى رقة الخط وكثرة عدد الكلمات في السطر.

النسخة الأولى من نسخة السليمانية (أ)

النسخة الأخيرة من نسخة السليمانية (أ)

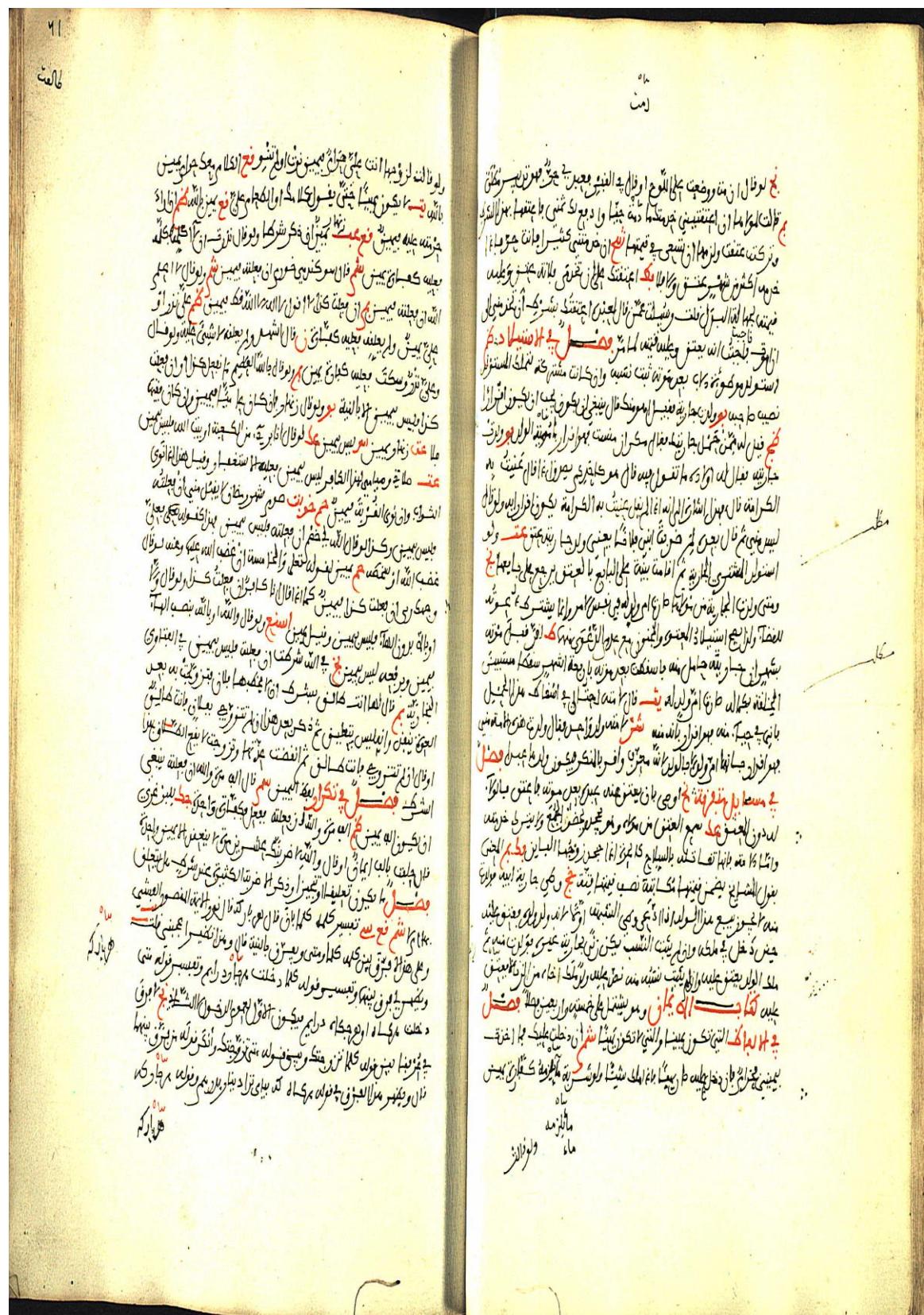
اسنف الفنون والطبيه يمثلاً فنون المعنوي او فن صدر حي جي ارادت ان اكمي نظره فور المعنوي من تعلمى بقدسية البوئي او خارج عن صوراً، على العالى او شفاعة او سلطه جهاز وسته فنه باليدوى وذاته على طرق المراجع والنهل يكتونه كخاصه ان كان في قفسه الجرس له ذهراً البرد او اعلى البقعه باسمها لا يكمل ويتحقق ان يكون مطلعها من شفاعة وسط صلا وفال هر ازماً فو ومت هيكله ذهراً ومحكمه مثله وكذا انا الفن والطبيه وبمعنى امساً ودي ولست المعلم الزاندار ودخل وا لاحب للتجاهله ومسه خلاصه من قال بصوره الماركي كاوا اخر من يجيئه اعني بالعنوان اسم اصحابه ان كانوا من اصحابه يعني ايجي اهم البيرو ونوره مجتمع المزايل اجمع الحوى يوم انجزه زفافه سام سمه وحده وضفتها لفيف ومن اشتراك يوم انجزه زفافه وملوكه ناشئه ميزانه ذلك اراد به تحطم ذلك اليوم كمزد من اهلي يوم انجزه زفافه ان كشاده والر تقطعم ذلك اليوم كغيف من استئذني يوم انجزه زفافه بغيره من الملل كنم عن ابني حضن اباكمي اهلي يوم انجزه زفافه لاعضل المركبين بغيره ذلك اليوم فمه كفوف وخط عالم الازان خارق حسبي عاماً وسنه في زفافه للجوى واغتمبها باغلوبون ذلك يوم انجزه زفافه جوزه لفيفه من قال به الطعام من حلال ومه حرام فهو لا يكره انت من اليهاب وغافل عن الظاهره يمثلاً فراسن حلال فعازل حرام حتى لا ادعا بكوني زاحف لامن ط من قال ان الماء حرام مثل بغيره وآدم للطلب او شارع حناني اصلحه تعالوا ايتها الفخاري تهذبوا الاصلام كمزاد واقفال نصبت او ارى من هدكم الحشرى زفعه جبريل بخاص بغيره من قال بعد سبعين عام حكمه ادوكه اذ اذ حلال كمزاد من جازيع حكمه كفرن قال الى اللست سخوا ازنا واظلم اذ قتل سلم صن لا اذونه جبريل بخاصة مثله قال بغير حلال كفرن طولين بغير اهلي كمزاد ومه حرام قال شد دخول رمضان جا شهير اتفيرا و قال اهلي من حصل على القسم فاعتليه كونه خلاصه لوقاها اهلي كفرن ط

النسخة الأولى من نسخة التركية (ب)

النسخة الأخيرة من نسخة التركيبة (ب)



النسخة الأولى من نسخة التركية (ج)



النسخة الأخيرة من نسخة السليمانية (ج)

الْكُفَّارُ فِي رَحْمَةٍ مِّنْ يَمِنْ وَيَمِنْ الْبَاقِيَّةِ تَرْفَعُ الْكَبِيرُونَ فِي سَلَامٍ كُلِّ الْمُجَاهِدِينَ
إِنَّ كَبِيرَنَّ يُمْرِنُ الْمُجَاهِدِينَ كُلِّهِ وَمِنْ قَالَ إِنَّمَا كَلِيلُ الْمُجَاهِدِينَ فَلِيُمْجِرُ وَلَوْلَى
الْمُجَاهِدِينَ ارْتَشَانَ لِغُصَّةِ الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّوَلَّى وَمَنْ كَفَرَ بِأَنَّهُمْ عَبْدُوْ
الْأَرْضِ فَزَهَرَتِ الْأَرْضُ شَرِقَهُ وَغَربَهُ بِقِبَلِهِ كُبِيرٌ بِيَمِنِهِ بِيَمِنِهِ
شَهِيْشَ مِنْ رَاحَةِ الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا بِيَمِنِهِ كُبِيرٌ كُبِيرٌ غَلِيْسَ كَلِيلُ الْمُجَاهِدِينَ
شَهِيْشَ الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا كُبِيرٌ بِيَمِنِهِ مُهَاجِرُ الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا بِيَمِنِهِ كُبِيرٌ كُبِيرٌ
أَسْسَ كَلِيلٍ كَسْتَرَنَ لِعَلَمِ الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا بِيَمِنِهِ خَوْلُ شَرِهِلَنْ كَلِيلُ الْمُجَاهِدِينَ
اَشْتَفِلُوا إِلَيْكُمْ بَعْنَى هَذِهِ الْمُقْبِلَهُ بِيَمِنِهِ كُبِيرٌ كُبِيرٌ كَلِيلُ جَائِسَ
الْمُجَاهِدِينَ كُبِيرٌ كَلِيلُ الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا بِيَمِنِهِ كُبِيرٌ كُبِيرٌ كَلِيلُ الْمُجَاهِدِينَ
وَرَنْ تَصْرُّقُ كُبِيرٌ بَعْنَى شَهِيْشَهُ هُنَّا بِيَمِنِهِ كَلِيلُ جَوَالِهِلَهُ كُبِيرٌ كُبِيرٌ كَلِيلُ
الْمُجَاهِدِينَ كُبِيرٌ بَعْنَى الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا بِيَمِنِهِ كَلِيلُ كَلِيلُ جَوَالِهِلَهُ كُبِيرٌ كُبِيرٌ
بِيَمِنِهِ كُبِيرٌ كَلِيلُ الْمُجَاهِدِينَ هُنَّا بِيَمِنِهِ كَلِيلُ كَلِيلُ جَوَالِهِلَهُ كُبِيرٌ كُبِيرٌ
وَتَبَعَّهُ بَارِسُ الْمُكَبِّيَهُ كُبِيرٌ بَعْنَى هَذِهِ الْمُقْبِلَهُ بِيَمِنِهِ كَلِيلُ كَلِيلُ
بِوَلَيْسَ كَلِيلُ كُبِيرٌ بَعْنَى اَشْتَفِلَهُ هُنَّا بِيَمِنِهِ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ
اسْبِيَهُ قَبْلَ الْمُسْتَبِرَهُ كُبِيرٌ بَعْنَى السَّكَانِيَهُ بَيْتَهُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ
اسْنَهُ وَرَنْ تَسْعِيَهُ كَلِيلُ بَعْنَى الْمُعَنَّهِيَهُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ
وَلَلْجَمِيعِهِمْ كُبِيرٌ كَلِيلُ هُنَّا بِيَمِنِهِ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ
نَادَرَ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ بَعْنَى هَذِهِ الْمُعَنَّهِيَهُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ
خَلَابِيَ رَضِيَ اَخْلَامَهُ شَهِيْشَهُ وَرَنْ قَبْلَهُ كَلِيلُ كَلِيلُ بَعْنَى الْمُعَنَّهِيَهُ كَلِيلُ
بِيَسَنْ
سَعِيَانُ تَسِيَهُ بِيَسَنْ بِيَسَنْ وَتَسِيَهُ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ
الْمُنَظَّرُهُ اَسْعِيَهُمُونَ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ
وَبِيَطْلُونَ تَقْبِيلُ الْمُرَفَّهُ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ
بِدَارِ الْمُسْبِعَهُ كَاهُونَ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ بِيَسَنْ
كَلِيلُ
شَاهِيْشَهُ بَرْفَانَ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ كَلِيلُ
مِنْ قَالَ اَهْتَشَرَتِ الْمُلْمَنَيَهُ اَنَّهُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ
الْمَنَهُ اَنَّهُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ كَمَمُ
فَالَّذِي اَنْتَهُ
اَشْتَفِلَهُ اَشْتَفِلَهُ اَشْتَفِلَهُ اَشْتَفِلَهُ اَشْتَفِلَهُ اَشْتَفِلَهُ اَشْتَفِلَهُ اَشْتَفِلَهُ

القسم الثاني : قسم التحقيق

وفيه تحقيق الكتب الآتية:

- كتاب الأيمان
- كتاب الحدود
- كتاب السرقة
- كتاب السير

كتاب الأيمان^(١)

وهو يشتمل على خمسة^٢ وأربعون^٣ فصلاً.

فصل:

في الألفاظ التي تكون^٤ يميناً والتي [٤٨أ] لا يكون^٥ يميناً

شم: إن دخلت عليكَ فما أخذت بيميني فحرام، فإن دخل عليه^٦: صار يميناً. فإذا ملك شيئاً ولو شربة ماء يلزمُه كفارة يمين. ولو قالت لزوجها: أنت على^٧ حرام: فيمين، نوث أو لم تنو^٨.
قع: الكلام معك حرام: يمين بالله.

يت: لا يكون يميناً حتى يقول: كلامك على^٩, أو: الطعام على.

قع: يمين بالله.

ظم: إن أراد حرمته عليه فيمين.^{١٠}

١ - صيغة للحلف بالله أو بأحد أسمائه على أمر ما.

٢- (خمسة) ليست في (أ).

٣- في (أ) (ب) (أربعين). في الأصل: وأربعون، لحن ظاهر.

٤- في (أ) (يكون).

٥- في الأصل: يكون، ولا يسوغ. في (ب) (تكون).

٦- في (أ) (عليه).

٧- في (أ) (ينو). انظر: ابن مازه البخاري، أبو المعالي محمود بن أحمد ابن مازة برهان الدين البخاري، المحيط البرهاني، ت: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية .بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، (٢٢٦/٣)، الموصلي، أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود مجد الدين الموصلي البلذحي، الاختيار لتعليق المختار، ت: محمود أبو دقique، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م، (١٦٢/٣).

٨- (علي) ليست في (ب).

٩- انظر: الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، الأصل، ت: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، د. ت، (٤٥٢/٤).

قع عت: زنهار^١ : يمين إن ذكر شرطا، ولو قال: نذرث إن كلمته، فكلمه^٢، فعليه كفارة يمين.

شم: قال: سوکند میخوارم^٣ إن [فعلت كذا]: فليس بيمين. قال رحمه الله: هذا مشكل؛ لأن ترجمة قوله: أحلف، أو: أقسم، وقد نصَّ أنه يمين. ط: سوکندمي خورم^٤ إن [فعلته]: فيمين.

شم: ولو قال: لا أعلم الله إن فعلته: فيمين. بم: إن فعلت كذا لا أقول: لا إله إلا الله قط^٥: فيمين.^٦ (ظم: على نذر، أو: على يمين، ولم يعلقه: فعليه كفارة يمين^٧).^٨ ن: قال: أشهد ولم يعلقه: لا شيء عليه، ولو قال: وعلى نذر وسكت: فعليه كفارة يمين.^٩

بم: ولو قال: بالله العظيم ما تفعل كذا، (فقال: ما أفعل): فليس بيمين إلا بالنسبة.^{١٠}

١- اسم فارسي معناه حماية:

٢- في (ب) (بكلمة) .

٣- صيغة حلف يمين.

٤- صيغة حلف يمين.

٥- ما بين [] ليست في (ب) .

٦- (إلا) ليست في (أ) .

٧- في (أ) (فقط) .

(٨) انظر: الحموي، أبو العباس أحمد بن محمد مكي شهاب الدين الحسيني، غمز عيون المصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، (٢٠٤/٢).

(٩) (يمين) ليست في (ب) . انظر: ابن نجيم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادي، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط٢، د. تاريخ، (٣٠٧/٤).

١٠ ما بين () ليست في (أ) .

(١١) انظر: ملا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بـ ملا خسرو، درر الحكم شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية. بيروت، د. ط، د. ت، (٤/٢)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٠٦/٤).

بو: ولو قال: زنهار، فإن كان عاملاً فيمين، وإن كان فقيهاً فلا.

عت: زنهار (إن فعلت كذا) "فيمين" ، س: (ليس بيمن).

عك: لو قال: أنا بريء من الكعبة، أو: من بيت الله، فليس بيمنين.^(٢)

ع:)^٧ صلوٰتی^٨ و صياماتی^٩ بهذا . الكافر، فليس ^{١٠} بيمين فعله الاستغفار، وقيل: هذا اذا

^(١٢) نهـ، الثواب، وان نهـ، القراءة فمعنىـ.

اما بين () (وإن فعلت كذا) في (ب) .

^(٢) انظر: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٠٦) النية مدار قبول الأعمال.

۳) ما بین () لیست فی (ب) .

۴ فی (ب) (پمین) .

٥) من (لیست فی (ب) .

(٦) وجعله بعضهم يميّناً لأن البراءة من هذه الأشياء كفر. انظر: الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (٤/٥١)، البابرتى، أبو عبد الله محمد بن محمد بن أكمل الدين الرومى، العناية شرح الهدایة، دار الفكر . بيروت، د.ط، د.ت، (٥/٧٧)، ابن الباز ، الفتاوى البنازية، (٤).

قال ابن نجيم: (أما مسألة الحلف بالتعليق بالكفر، فلأنه لما جعل الشرط علما على الكفر فقد اعتقاده واجب الامتناع، وقد أمكن القول بوجوبه لغيره يجعله يميناً). ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٠٩/٤).

٧ ما بين () ليست في (أ) .

الفصل الثانى

٩ في (أ) (صيامي، أتى) وفي (ب) (صيامي) :

١٠ . لـهذا) بـ (أـ) فـ .

۱۱ فی (ب) (لیس) :

(١٢) انظر : ابن نجيم المصري ، البحر الرائق ، (٤/٣٠٩) ، الدر المختار ، مطبوع مع الدر المختار ، (٣/٧٢٠).

حُم خويت: صوم شهر رمضان لا يقبل مني إن فعلته: فليس بيمن، وكذا لو قال: الله لي خصم إن فعلته^١، وهذا كقوله^٢: فعلني غضب الله أو: سخطه^(٤)

حُم: يمين، لقوله تعالى: (والخامسة أنَّ غضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)^(٦). وعنده: لو قال: وجهك ربّي إن فعلت كذا: فيمين، كما إذا قال: أنا كافر إن فعلت كذا، ولو قال: وألا، أو: بِاللهِ، بدون الهاء، فليس بيمن، وقيل: يمين.^(٧)

أسنع: ولو قال: والله، أو: بالله، (أو: تَالَّهُ) بنصب الهاء يمين^(٩)، ويرفعه: ليس بيمن.^(١٠)

١ زاد في (ب) (فليس بيمن) .

٢ في (أ) (كذا) في (ب) (فهذا) .

٣ في (أ) (قوله) وفي (ب) (زاد) (تعالى) .

(٤) ليس بحلف؛ لأنَّه دعاء على نفسه، ولا يتعلَّق ذلك بالشرط. انظر: المرغيناني، أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل برهان الدين الفرغاني المرغيناني ، الهدایة شرح بداية المبتدى، ت: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربي - بيروت، (٣١٩/٢)، الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن فخر الدين البارعيالزيلعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط١، ١٣١٣ هـ، (١١١/٣)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣١١/٤).

٥ في (أ) (ظم) .

(٦) سورة النور الآية ٩.

(٧) وقال الحصيفي: (كذا عند محمد ورجحه في البحر). الحصيفي، محمد بن علي بن محمد الحصيفي المعروف بعلا الدين الحصيفي، الدر المختار شرح توكير الأ بصار للمرتضاشي، مطبوع مع رد المختار، دار الفكر - بيروت، ط٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م، (٧١٠/٣).

٨ ما بين () ليست في (ب) .

(٩) أما (والله) بالواو فلا يكون يميناً إلا بالجر. انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (١/٥٤٣)، ابن عابدين، رد المختار، (٧١٠/٣).

(١٠) كذا في الفتوى الطهيرية. وفي فتاوى قاضيكان: (يكون يميناً لأنَّ ذكر اسم الله تعالى بحرف القسم، والخطأ في الإعراب لا يمنع صحة اليدين). الأوزجندى، حسن بن منصور فخر الدين الأوزجندى الفرغانى، فتاوى قاضيكان، (٤/٣). وانظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣١٣).

وقال الحصيفي: (كذا عند محمد، ورجحه في البحر). الحصيفي، الدر المختار، مطبوع مع رد المختار، (٣١٠/٣). وانظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣١٣)، شيخي زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بدماماد أفندي، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي . بيروت، د.ط، د.ت، (١/٥٤٣).

بح: في الله شرط إن فعلته: فليس بيدين في "الفتاوى البخارية".

بم: قال لها: أنت طالق بشرط أن يخطبها فلان، فتزوجت به بعد العدة^(٣): ينفذ وأنه ليس بتعليق، ثم ذكر بعد هذا: إن لم تتزوجي بفلان فأنت طالق، أو قال: إن لم تتزوجي فأنت طالق [٤٨ ب] ثم انقضت عدتها وتزوجت: لا يقع الطلاق بهذا الشرط.^(٦)

فصل: في تكرار لفظ اليمين

شم: قال ألف مرة: والله إن فعلته: ينبغي أن يكون ألف يمين.

ظم: ألف مرة: والله إن فعلته، فعل، فكارة واحدة.^(٧)

عك: للبزدوبي^(٨): قال: حلفت بألفي بأيمان^(٩)، أو قال: والله لأضربك^(١٠) عشرين مرة: لا ينعقد إلا يمين واحد.^(١١)

١ في (أ) (البخاري).

٢ زاد في (ب) (لا).

(٣) هي الفترة التي تقضيها الزوجة في بيت زوجها بسبب الطلاق أو الموت.

٤ (لم) ليست في (أ).

٥ في (أ) (تروجي).

(٦) انظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٣٤٣/٣).

(٧) انظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٧١٣/٣).

٨ علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد أبو الحسن، المعروف بفخر الإسلام البزدوبي، الفقيه الإمام الكبير بما وراء النهر، صاحب الطريقة على مذهب أبي حنيفة، أبو العسر..

٩ في (ب) (أيمان).

١٠ أكذا من دون نون توكيدي في (ب) (لأضرنك).

١١ في (ب) (واحدة).

(١٢) انظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، (٣٤٣/٣).

فصلٌ: ما يكون تعليقاً أو تنجيئاً^٢

وذكر الأجزية الكثيرة عند شرط هل يتعلق بها أم لا؟

شم^٣ قع سٰي: تفسير^٤ كلمة "كُلما" بأنْ قال: هرباركه واريٰم وروى^٥، قال نورُ الأئمة المنصورُ الغشـي: وعلى هذا لا فرقَ بينَ كُلما ومتى، ويُفرَقُ بالنـيـةـ. قال رحمـه اللهـ: وهذا نظرـ^٦ عجـبـنيـ^٧، قلتـ ويـظـهـرـ لـيـ فـرـقـ بـيـنـهـمـاـ. (وتفـسـيرـ قولـهـ: كـلـمـاـ دـخـلـتـ هـرـبـارـكـهـ وـارـيـمـ^٨) وتفـسـيرـ قولـهـ: متـىـ دـخـلـتـ هـرـكـاهـ أـوـ هـرـجـكـاهـ وـارـيـمـ^٩، فـيـكـونـ الـأـوـلـ لـعـمـومـ الدـخـولـ لـأـلـثـانـيـ.

١ هو الطلاق المعلق على شرط.

٢ هو الطلاق النافذ.

٣ في (أ) (ب) .

٤ لفـظـةـ فـارـسـيـةـ لمـ أـتـوـصـلـ إـلـىـ معـناـهـاـ:

٥ (رحمـهـ اللهـ) لـيـسـتـ فـيـ (بـ) .

٦ فـيـ (بـ) (نظـيرـ) .

٧ فـيـ (أـ) (عـجـبـنيـ) .

لفـظـةـ فـارـسـيـةـ لمـ أـتـوـصـلـ إـلـىـ معـناـهـاـ^٨:

٩ ماـ بـيـنـ () لـيـسـتـ فـيـ (أـ) .

١٠ متـىـ جـتـتـنيـ أـعـطـيـكـ دـيـنـارـاـ:

نج: لا فرق في عرفاً بين قوله: **كُلَّمَا تزوجْتِكِ** (وبين قوله: **مُتَى تزوجْتِكِ**) **وأنكر قولَ**
من فرق بينهما.^(٣) قال رحمة الله: ويظهر هذا الفرق في قوله: (هركاه كه بيای ترا دينار
بدهم ، قوله:) ^٧ هربارکهبياى ترا دينار بدهم ^٨ ، ففي الأول: يقع على وقت واحد، أي: وقت
كان ، وفي الثاني: على كل وقت من أوقات المجيء، وهذا حسن، وكلاهما تفسير لقوله: **كُلَّمَا**
تزوجْتِكِ في عرفاً، فيكون الحنث في كلا ^٩ الصورتين حتى يتم الثالث.

قلت: وما أشار إليه أستاذنا مستقيم فيما إذا علقه بكلمة "كُلَّمَا" على غير التزوج، وأما إذا
علقه بالتزوج لا يتم بالثالث.

شم ^{١١}: قالت لزوجها: اذهب إلى فرنسي، فغضب ^{١٢} الزوج وقال: اذهب فالحال على حرام
واذهبي فانت ^{١٣} طالق ثلاثة، وقع الثالث في الحال، وكذا لو قال: أنت طالق ثلاثة وذهبتي.

١ ما بين () ليس في (أ) .

٢ في (أ) (فأنكر) .

(٣) ينظر في التفريق بينهما: الشيباني، الأصل، (٤٧١/٤، ٥٩٤)، السريحي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السريحي، المبسوط، دار المعرفة - بيروت، د.ط، ٤١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، (٩٨/٦).

٤ (رحمه الله) ليس في (ب) .

٥ في (أ) (القول) .

٦ **كُلَّمَا جَتَّنِي أَعْطَيْكِ دِينَارًا:**

٧ ما بين () ليس في (أ) .

٨ في (أ) (ب) (بدرهم) .

٩ **كُلَّمَا جَتَّنِي أَعْطَيْكِ دِينَارًا:**

٠ افي الأصل: كلا، وليس يسوع والحنث هو عدم الوفاء باليمين.

١١ (شم) ليس في (أ) .

١٢ في (ب) (غضب) .

١٣ في (ب) (وانت) .

سي: هو في الحقيقة تنجيز وبه ذر، وفي العرف تعليق وبه الوبري ، إذا نوى (في الحال، وكذا لو قال: أنت طالق ثلاثة وأذهبني) التعليق.

شم: وقع بينهما مكاذبة في الدفع، فقال: يعطيك ثلاثة طلقات هو، وقال: نويت الإنكار، تقع الثلاث قضاءً. قع: وقع الثلاث إذا أراد به التحقيق.

سي: إن أراد به التعليق لا يحيث.

قع: قيل له: أتزوج فلانة؟ فقال: لا، فأعاد كلامه، فقال: من أتزوجها؟ فلها ثلاثة طلقات، فتزوجها، لا يقع. سي: لا يقع إلا بالنية^٩.

شم: يضرب ولده، فأرادت أمّه أن تأخذ^١ منه، فقال: أنت طالق ثلاثة فلا تأخذ^{١١} [١٨٥] مني، فهو تنجيز ظاهر، أو إذا نوى التعليق فتعليق. قع: هو تعليق. شه: هو تنجيز.

١ في (أ) (حقيقة) .

٢ ما بين معقوفين أخل به الأصل، فوجبت إضافته. (قال أبو)

٣ ما بين معقوفين أخل به الأصل، فوجبت إضافته. زاد في (ب) (قال) .

٤ هو الضوء الذي يغطي الشعر .

٥ ما بين () ليس في (أ) (ب) .

٦ في (ب) (نعطيك) .

٧ في (أ) (فأعاده) .

٨ في (ب) (أتزوج) .

٩ في (أ) (بنية) .

٠ أكذا في الأصل، والجادة: تأخذه. في (ب) (تأخذه) .

١ أكذا في الأصل، والجادة: تأخذيه.

عك: قال للمشتري: إن لم تدفع إلى الثمن إلى خمسة أيام أ تكون امرأتك طالق^١ ثلاثة؟ فقال: نعم، فلم يدفع الثمن إلى خمسة أيام، وقع الثالث. نج: أ تكون امرأتك طالق^٢ إن فعلت كذا؟ فقال^٣: ألف مرة، فهو جواب وإن زاد على حرف الجواب؛ لأنه يذكر للمبالغة ويقع واحدة.

قع: مثله.

بم: قال لزوجته: أنت طالق واحدة وشتين وثلاث إن دخلت داري^٤، وقع الثالث إلى هنا^٥ قبل الدخول بقوله: أنت طالق واحدة وشتين.^(٦)

ظم: قال لها: إن خرجت يقع الطلاق، فخرجت، لم يقع لتركه الإضافة.^(٧) بهاء الدين الإسبيجابي^٨: قال لها في الخصومة: أشكني وإلا أعطيتك ثلاثة طلقات، فإن أراد به التعليق لا يقع.

نج: أنت طالق بشرط أن لا تذهب من الشهر وقبلت: وقع الطلاق بقبولها.

افي الأصل: طالق، لحن ظاهر.

٢ المقصود انتهاء عرى الزوجية .

٣ في (ب) (قال) .

٤ في (ب) (الدار) .

٥ ما بين () في (أ) في مكان آخر عند **** .

(٦) ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد كمال الدين السياسي، فتح القدير، دار الفكر . بيروت، د.ط، د.ت ، (١٣٢/٤).

(٧) انظر : ابن عابدين، الدر المختار، مطبوع مع رد المحتار، (٢٤٨/٣).

٨ هو أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن علي بن أحمد ابن محمد بن إسحاق الأسييجابي السمرقندى المعروف بشيخ الإسلام من أهل سمرقند. وهو من أسييجاب بلدة من ثغور الترك سكن سمرقند، وصار المفتى، والمقدم بها ولم يكن أحد بما وراء النهر في زمانه من يحفظ مذهب أبي حنيفة ويعرّفه مثله. كانت ولادته في جمادى الأولى (٤٤٥هـ)، وتوفي ب Samarqand في ذي القعدة سنة (٥٥٣هـ). انظر: السمعانى، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعانى المروزى، التحبير في المعجم الكبير، ت: منيرة ناجي سالم، نشر رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ط١، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، (١/٥٧٨)، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين الذهبي، ت: بشار عواد معروض، دار الغرب الإسلامي . بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، (١١/٦٣٦-٦٣٧).

٩ (لا) ليست في (أ) (ب) .

نج: أنت طالق ثلاثة إن أعطيتني هذا الذهب فلم أنفق منه فلساً ، أي: بعضاً، بل اشتري حديداً، فهذا تعليق، والكل شرط، حتى لو أنفق منه شيئاً بعد إعطائها له أو لم ينفق لكن لم يشتري به حديداً في الوقت، إذا كانت اليمين مؤقتة يحيث.

ولو قال رب الدين لمديونه: ما هذه المعاملة السيئة التي تعاملنيها؟ فحلل الله على حرام إن أعطاك أحد شيئاً مع الرهن، فكيف بلا رهن؟ فدفع إنسان إليه بغير رهن فباحث أصحابه فيه فتقرّر آراءهم ؛ أنه لا يحيث ، والجزاء لا يتعلق (إلا بالدفع بالرهن، قوله: فكيف بلا رهن؟ تقرير للأول لا تعليق) ^٦ به.

قع: قال لها: كان ^٨ في الصّرة كذا، فقالت: لم يكن، فقال: أنت طالق ثلاثة: إن كان فهو تنجيز.

بو: قيل له: امرأتك تفعل كذا، فقال: هي طالق ثلاثة فإنها لا تفعل كذا، فهذا تعليق، وقال أبو ذر^٩: تنجيز. مت: فالمسألة الأولى يجب أن تكون ^{١٠} على هذا بخلاف ^{١١}.

١) في (أ) (فلا).

٢) (نفق) في (أ).

٣) زاد في (أ) (ب) (به).

٤) (أمراوهم) في (أ).

٥) في (ب) (وقوله).

٦) ما بين () ليست في (أ).

٧) زاد في (ب) (إن).

٨) (كان) ليست في (أ).

^٩ أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري (المتوفي سنة 32 هـ) صحابي من السابقين إلى الإسلام، قيل رابع أو خامس من دخل في الإسلام، وأحد الذين جهروا بالإسلام في مكة قبل الهجرة النبوية ..

١٠) (يكون) في (أ).

١١) في (ب) (الخلاف).

عك: كانت تتهى زوجها عن أمر، فقال: أنت طالق ثلاثة إن قدْرْتُ على نهي، فإن انتهَى بنهيها حِنْثٌ وإلا فلا، إلا أن يريد التجيز فتجيز. ومثله عن أحمد الحجي^١. بو: تعليق بقدرتها.

في "فتاوی النسفي"^٢: هي مني طالق ثلاثة كه^٣ فعل هذا الفعل أو ما فعل، أو بقول: كه أنا أفعل كذا، أو: ما أفعل، ولا نقول^٤: أكر^٥، فهذه الكلمة في ديارنا تعليق لا تجيز. وعن الكرخي^٦: عبده حرّ أنه صلّى الغداة فتعليق، إنْ تعارفوه^٧ شرطاً [٨٥ ب]. ط: وأما قوله: كه فإن لم يتعارفوا التعليق به: يقع للحال، (وإن لم يتعارفوا (إلا به)^٨: فتعليق،)^٩ وإن تعارفوا به و^{١٠} بتصريح^{١١} الشرط^{١٢} فاختلف^{١٣} فيه، فالأصح^{١٤}: أنه^{١٥} لا يقع.

١ أحمد الحجي بن محمد المهدي بن أحمد بن محمد عسّاف الكردي ..

٢ أحد الأنمة في تفسير القرآن الكريم

٣ أي: (كه) ليست في (ب) .

٤ في (أ) (ب) (يقول) .

٥ وهي كلمة كردية لها صلة بالطلاق.

٦ هو عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم، أبو الحسن الفقيه الكرخي، من أهل كرخ جدان، سكن بغداد، ودرس بها فقه أبي حنيفة. توفي ليلة النصف من شعبان سنة (١٣٤هـ)، وقيل: إن مولده سنة (٢٦٠هـ)، انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، تاريخ مدينة السلام، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، (١٢/٧٤)، ابن قططويغا، تاج الترجم، ت: محمد خير رمضان، دار القلم - دمشق، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، (ص ٢٠٠).

٧ في (أ) (عارفوه) .

٨ ما بين () ليست في (أ) .

٩ ما بين () ليست في (ب) .

١٠ (و) ليست في (ب) .

١١ في (ب) (بتصريح) .

١٢ (الشرط) ليست في (ب) .

١٣ في (ب) (واختلف) .

١٤ في (ب) (بالأصح) .

١٥ (أنه) ليست في (ب) .

فَخٌ: قَالَ لِهَا: أَلْفَ طَلاقٍ إِنْ فَعَلَ كَذَا، أَوْ أَرَادَ بِهِ التَّعْلِيقَ، فَلَيْسَ بِتَعْلِيقٍ وَلَا تَنْجِيزٍ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلَ كَذَا أَلْفُ طَلاقٍ، وَأَرَادَ بِهِ التَّعْلِيقَ^٤: كَانَ تَعْلِيقًا، وَعِنْدَ الْمُتَأْخِرِينَ مِنَ الْأَحْنَافِ: تَعْلِيقٌ فِي الْوِجْهَيْنِ لِإِضْمَارِ الْخَطَابِ فِيهِمَا^٥.

قَلْتُ: وَالْفَرْقُ لِلْسَّالِفِ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّ فِي الْأُولَى لَمْ يَتَقدَّمِ الْطَلاقُ خَطَابًا فَلَا يُضْمَرُ، وَفِي الثَّانِيَةِ تَقدَّمَهُ فَدَلَّ عَلَى إِرَادَتِهِ.

نَجٌ: حُكْمُ طَلاقِ السَّكَرَانُ قَرْعَ الْبَابِ فَلَمْ يُفْتَحْ لَهُ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ يُفْتَحْ الْبَابَ الْلَّيْلَةَ فَأَنْتَ طَلاقٌ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ أَحَدٌ، فَمَضَتِ الْلَّيْلَةَ وَلَمْ يُفْتَحْ^٦: لَا تَطْلُقُ^٧.

نَجٌ: أَبْوَانَ عَرَضاً عَلَى ابْنَهُمَا خَطِيبَةً فَقَالَ: إِنْ أَصْلَحْتُمْ هَذَا الْأَمْرَ لِي، أَوْ قَالَ: إِنْ أَصْلَحْتُ^٨ لِي هَذَا الْأَمْرَ فَلَتَكُنْ حِرَاماً، فَأَصْلَحَاهُ أَوْ أَصْلَحَهُ هُوَ بَعْدَ مَوْتِهِمَا، لَا تَحْرُمُ؛ لَأَنَّ الطَّلاقَ لَيْسَ بِمُضَافٍ إِلَى الْمِلْكِ وَلَا إِلَى سَبِيلِهِ^٩.

بَمٌ: دَعَثُهُ جَمَاعَةٌ إِلَى شَرْبِ الْخَمْرِ فَقَالَ: لِي حَلْفٌ أَنْ لَا أَشْرَبَ الْخَمْرَ، وَكَانَ كَادِبًا فِيهِ، ثُمَّ شَرَبَ: طَلَقَتْ. فَخٌ: لَا تَطْلُقُ دِيَانَةً.^{١٠}

١ (و) في (أ) (ب).

٢ هنا موقع الكلام في مخطوطة (أ).

٣ في (ب) (فيها).

٤ (ظاهر) ليست في (أ).

٥ في (أ) (تفتحي).

٦ في (ب) (يفتح).

٧ ذكرها معزوةً للقنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٢٦٧/٣).

٨ في الأصل: أصلحتم، والسياق يأباه، ويعوضه ما يأتي من التثنية.

٩ في (أ) (أصلحه) في (ب) (أصلحته).

١٠ في (ب) (سبب). وحكم الطلاق لا يثبت إلا في ملك، أو مضافاً إلى ملك. انظر: الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، ت: سائد بکداش وآخرون، دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، ط١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، (١٥٨/٥)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٣٣/٢).

فصل: في تفسير الألفاظ التي تستعمل في شروط تعليق الطلاق

شم: قالت له: أخذت زوجاً أطهر وأورع فما يعيّبُ عليّ وأنت تعيبُ عليّ، حين يعيّبها في اتخاذ الطعام وغيره، فقال: إن كان أطهر وأورع فأنت طالق، فإن كان يعلم أن الأول كان أتقى وأنقى وقع وإلا فلا. قع: إن كان هو تقىاً نظيفاً لا يقع.

عك: ناكس ونا فراغ (من ليس له قرار ولا شجر ولا دار، يعني: إذا قالت لزوجها: ناكس ونا فراغ،) فقال: إن كنت كذا فانت طالق، قال: وناكس ونا فراغ من ليس له الى آخره. وقال شم: من ليس له ذرع ولا شجر. وقال قع: هو المهاه في عرفا.

شم: قماش: هو من لا يتحرّرُ عن الأمور الدينيّة عادةً. قع: مثلاً.

شم: قال لها: إن لم أذهب بمالك فانتِ كذا، فهذا إتلافُ مالها وأسبابها، ولا يُشترط إتلافُ الكل، فما دام حيّا لا يحيث. ولو قال لها: إن لم أرافقك فانتِ كذا، فذهبتْ^٧ مقدارَ فرسخٍ^٨ أو نصفه وبَلْغَتْ ختماً^٩ (أو قرية)^{١٠}، آخر لا يحيث وإن عادتْ إليه بعد ذلك.

عَتْ: قَالَ لَهَا: إِنْ لَمْ يَذْهُبْ مِنْكِ إِلَى الدُّنْيَا فَأَنْتِ كَذَا، فَذَهَبْ مَقْدَارَ فَرْسَخٍ: لَا يَحْنَثُ، وَقِيلَ:
يَحْنَثُ إِنْ لَمْ يَذْهُبْ، إِلَى "أَنْ يَدْخُلَ دَارَ الْحَرْبِ". [١٨٦] قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ: وَالْأُولَأُ أَصْحَاحٌ.

(١) ذكر المسألة بعينها معزوة للفتية: ابن الشحنة، أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشحنة الحلبـي، لسان الحـكام، مطبعة البابـي الـحلبي - القـاهرة، طـ٢، ١٣٩٣ - ١٩٧٣م، (صـ ٣٤٨)، ابن نجـيم المصرـى، الـبحر الرـائق، (٣/٢٧٢).

٢ (زوجها) (أ) في .

٣ ما بين () ليست في (أ) .

٤٧) (أ) ناكس.

٥ ما بین () لیست فی (ب) .

٦ في الأصل: ذرع. في (أ) (ب) (زرع).

فی (أ) (فذهب)

٨ الفرسخ هو مسافة تقدر بمليين ونصف .

٩٧ حرفت هذه الكلمة في الأصل: "ختما" مع تجويد ناسخه وضبطه، وهو غريب. في (ب) (حِيَا).

١٠ ما بين () ليست في (أ) (ب) .

وَكثِيرُ الْأَكْلِ إِنْ لَمْ يَأْكُلْ أَكْثَرَ مِنْ مَنْوِينَ، وَقِيلَ: وَمَا لَوْ حَضَرَ وَقَتُّ طَعَامٍ آخَرَ لَا يَمْكُثُ الْأَكْلُ، يَعْنِي: فِي حَقِ الْحَلْفِ بِالْطَّلاقِ عَلَى كَثِيرِ الْأَكْلِ بِأَنْ قَالَ: إِنْ أَكْلْتُ كَثِيرًا فَأَنْتَ كَذَا، فَهَذِهِ مَا ذُكِرَ.

ظم: قال لها: إن لم ^٨ تكوني أحسن من الشمس والقمر فانت طالق ثلاثة، لا يحيث، لقوله تعالى: (لَقَدْ خَلَقْنَا إِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ) وفيه حكاية معروفة.

عت: قوله ^٩: بي دين، هو من لا يغلب حسناته على سيئاته، ولو قال: إن كنت يهودي الوجه فانت طالق ثلاثة، فإن كان عبوس الوجه مقبوضاً ولم يكن هشا بشيا كما هو عادة السلف: حنث، وإنما فلا. ولو قال: إن لم أزن ^{١٠} منك السبخات ^{١١} فانت طالق، فلو أذاها أذى بليغا وناشتها في ^{١٢} كل أمر: لا يحيث. ولو قالت له ^{١٣}: يا من امرأتك زان ^{١٤}، فقال لها: إن كنت كذلك فانت طالق ثلاثة ^{١٥}، فإن أظهرت ^{١٦} عند الخروج أمارات الفجار بحيث يطمع فيها كل مرتاب فحـ يقع الثالث.

١ زاد في (أ) (منك إلى الدنيا فانت كذا فذهبت مقدار فرسخ لا يحيث وقيل يحيث) .

٢ (إلى) ليست في (أ) .

٣ ويقصد بها هنا المعركة .

٤ (رحمه الله) ليست في (ب) .

٥ زاد في (أ) (ب) (بخ) .

٦ (لم) ليست في (أ) (ب) .

٧ في (أ) (ب) (هو) .

٨ (لم) ليست في (أ) .

٩ (قوله) ليست في (ب) .

١٠ في (أ) (أذن) .

١١ في (أ) (التجارة) .

١٢ (في) ليست في (أ) .

١٣ (له) ليست في (أ) (ب) .

٤ في (ب) (زانية) .

١٥ (ثلاثة) ليست في (ب) .

١٦ في (أ) (ظهرت) .

فصل: في ذكر الشرطين أو أكثر

شم: قال: إن شربت خمراً إن شربت بكنين^١، وهو: ما يَخْذُ من الذرّة، إن زنيث إن تزوجت امرأة إن أخذت امرأة، إن اشتريت وصفة فانت طالق ثلاثة، ثم شرب^٢ خمراً أو بكنين: لا يحيث؛ لأنها شروط معتبرة فِي قَدْمِ المؤخر فِي كُونِ الْآخِر^٣ شرط الانعقاد وما قبلها^٤ شرط الانحلال. قال رحمة الله: هذا في العربية، وأما في الخوارزمية فلا يريدون به إلا تعليق الجزاء بجملتها أو^٥ بكل واحد منها^٦ وهو الأظهر؛ لأنهم يريدون به التغليظ على أنفسهم بأيمان كثيرة لكن يذكرون الجزاء^٧ بعدها اختصاراً فيحيث.

١ زاد (أو) في (ب).

٢ الضبط من الأصل ويقصد بها الشمالة.

٣ (شرب) ليست في (أ).

٤ في (أ) (الآخر).

٥ في الأصل: قبلها، ولا يسوغ. في (أ) (ب) (قبله).

٦ في (ب) (و).

٧ في الأصل: منها بالثنية، ولا يسوغ.

٨ زاد (و) في (أ).

سم^١ : ولو^٢ أتَهَا بِرْ حِيلٌ^٣ فَقَالَ: أَنْتِ طَالِقُ ثَلَاثَةٍ، أَوْ: إِنْ رَجَعْتَ إِلَى هَذِهِ
الضَّيْعَةِ خَصْوَصًا، وَأَرَادَ بِالخِيَانَةِ^٤ الْزَّنَى، ثُمَّ رَجَعْتَ إِلَى^٥ ضَيْعَتِهِ^٦: حِينَ، وَإِنْ رَجَعْتَ إِلَيْهَا فِي
وَقْتِ زَوَالِ نُهْمَتِهِ، سَيِّد: مَثَلِهِ.

نج: قال: إن شربت خمراً، أو: إن شربت بكنين فأنت طالق ثلاثة، فشرب الخمر دون
البَكَنِينَ: حِينَ. كَبٌ: مَثَلِهِ، وَعَنْهُ: الْكُلُّ^٧ شرط واحد.

نج كَبٌ^٨: قال: إن كنت دعوت فلانة وسارت معي فأنت طالق ثلاثة، وكان دعاها لكنها لم
تذهب معه: لم يحِنْ. وَالْفَرْقُ حَسَنٌ يُعْرَفُ بِالتَّأْمِلِ فِي غَرْضِ الْحَالِفِ.

١) (سم) ليست في (أ) وفي (ب) (شم).

٢) في (أ) (لم).

٣) في (أ) (ب) (برجل).

٤) (ثلاثة) ليست في (أ).

٥) في (ب) (ختني).

٦) في (ب) (من).

٧) (الجنائية) في (أ).

٨) في (ب) (إليه).

٩) (ضياعته) ليست في (ب).

١٠) في (أ) (الأكل).

١١) (كب) ليست موجودة في (أ).

ط: ولو قال: امرأتي طالقٌ ثلثا إن شربت سَيْكِي^١ و كنت مقامراً^{٢ أو ٣}: أخذت [٨٦ ب] حَمَاماً، قال محمد بن الفضل^٤: كلُّ واحد شرط على حدة، وقال غيره^٥ من المشايخ: الكل شرط واحد، وفي أسنع: مثله، كما لو قال: إن لم أدفع إلى زيد ما أودعه من المال له^٦ عن بكر ولم أحضر بكرًا في المجلس إلى كذا فكذا، فأخذ ما على بكر بلا إحضاره ودفع إلى زيد: لا يحث؛ لأنَّ الكل شرط واحد حكمًا؛ لأنَّ إحضاره لتحصيل المال لمودع^٧، وهو شرط الأداء، والأداء شرط عدم الحِنْث، فشرط الشرط في حُكْم الشرط، بخلاف ما لو قال: إن لم أشرب سَيْكِي ولم أكن مقامراً ولم آخذ الحَمَام، فكلُّ واحدٍ شرط على حدةٍ بلا خلاف. ط: مثله.

ث^٨: مشايخ بَلْخٍ كانوا يُفْتَنُ فِيمَنْ حَلْفٌ: إِنْ كَلَمْتُ فَلَثَا وَفَلَثَا فَأَمْرَأَتِه طَالِقٌ، فَكُلُّ أَحَدٍ هُمْ حِنْثٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْثُونَ^٩ حَسْمَ كَلَامِهِمَا فَلَا يَكُلُّمُونَ وَاحِدًا^{١٠} مِنْهُمَا.^{١١}

الضبط من الأصل نوع من أنواع المشروب.

^٢في (أ) (مقامر).

^٣في (أ) (ب) (و).

٤: أبو عبد الله محمد بن الفضل بن عباس بن حفص البلخي، أحد علماء أهل السنة والجماعة ومن أعلام التصوف السنوي في القرن الرابع الهجري.

^٥(غيره) ليست في (أ).

^٦زاد (الذى) في (ب).

^٧(له) ليست في (أ).

^٨في (أ) (المودع).

^٩(واحدا) ليست في (أ).

^{١٠}في (أ) (مت).

^{١١}في (أ) (يُفْتَنُ).

١٢ في الأصل: واحد، لحن بين. في (أ) (واحدا).

(١٣) الأوزجندى، فتاوى قاضيختان، (٢/١٠٠).

قع عك: اتهما بفاحشة فقال: إن كنت فعلت ذلك^٢ وإن فعلته فانت طالق: يحيث بأحدهما، بخلاف قوله: وتفعلين.

ن: إن دخلت دار فلان ويدخل فلان دارك فانت كذا، يحيث بأحدهما. جت^٣: نحوه عن نصير وابن سلام وجماعه: إن دخل فلان وفلان الدار: يحيث بدخول أحدهما. وهذا كله اختيار المتأخرین من الحنفیة، وجواب الكتاب بخلافه.

ط: قال^٤: أنت طالق إن أكل كذا وشرب كذا وكلم فلانا أو آخر الجزاء عنها: لا يقع الطلاق حتى يجتمع الكل، إلا أن ينوي شيئا آخر. كذا^٥ عن أبي القاسم الصفار. وإن كرر حرف الشرط بأن قال: إن أكل وإن شرب وإن كلم، فإن قدم الجزاء: يقع الطلاق بإحدیها^٦، وإن آخر: لا يقع ما لم يوجد الكل. وهذا عند محمد، وأما عند أبي يوسف يقع بإحدیها^٧ في الفصلین وترتفع^٨ اليمین^٩، وإن ذكر شرطین وذكر بینهما جزاء: يقرر كل شرط في وضعه^{١٠} ويكون الشرط الأول شرط الانعقاد والثاني شرط الانحلال^{١١} وحلول الجزاء، بأن قال: إن دخلت الدار فانت طالق إن كلمنت فلانا، فدخلت ثم كلمت: طفت، ولو كلمت ثم دخلت: لا تطلق.^{١٢}

١ في (أ) (انهما).

٢ (ذلك) ليست في (ب).

٣ في (أ) (عت).

٤ في (أ) (قالت).

٥ زاد (ذلك) في (ب).

٦ (كذا) ليست في (ب).

٧ في (أ) (حق).

٨ في (ب) (أحدهما).

٩ في (ب) (بأحدهما).

١٠ في (أ) (ويقع) وفي (ب) (يرتفع).

(١١) انظر: ابن مازه، البخاري، المحيط البرهاني، (٣٩٨/٣).

١٢ في (أ) (ب) (وضعه).

١٣ في (أ) (لإنحلال).

(١٤) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٥)، ابن عابدين، رد المحتار، (٣٦٤/٣).

فَخٌ^١: قَالَ كُلَّ امْرَأٍ أَنْزَوْجُهَا فَهِيَ طَالِقٌ إِنْ تَزَوَّجَتْ عَلَيْكِ، فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا: لَا تَطْلُقُ الَّتِي تَزَوَّجُهَا إِلَّا إِذَا تَزَوَّجَ عَلَيْهَا أُخْرَى. فَحٌ: تَطْلُقُ الثَّانِيَةَ.^٢

قَبٌ: إِنْ ذَهَبَ^٣ غَدًا إِلَى قَرْيَةِ كَذَا (أَوْ تَعْلَمُ فَعْلًا) ، كَذَا فَإِمَّا رَأَاهُ طَالِقٌ، فَذَهَبَ غَدًا إِلَى الْقَرْيَةِ وَلَمْ يَتَعْلَمْ ذَلِكَ^٤: يَحْنَثُ نَمٌ: مَثَلُهُ، وَقَدْ مَرَّ مَثَلُهُ.

بِمٌ: إِنْ لَمْ تَحْضُرِي فَرَاشِي وَلَمْ تَرَاعِينِي، فَحَضَرَ فَرَاشَهَا وَلَمْ تَحْضُرْ هِيَ وَلَكِنْ [٨٧ أٌ]
رَاعِيَهُ: حَنَثُ، فَجُعِلَ عَدْمُ مَجْمُوعِهِمَا شَرْطًا^٥. قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ^٦: إِنَّهُمَا الْحَقَاهُمَا بِمَسَأَةِ الْجَامِعِ،
وَهُوَ مَاذَا^٧ قَالٌ: إِنْ لَمْ أَكُنْ ضَرَبْتُ هَذِينَ السَّوْطَيْنِ فِي دَارِ فَلَانِ فَعْنَدِي^٨ حُرًّا، وَضَرَبَ أَحَدُهُمَا فِي
دارِ غَيْرِهِ: يَحْنَثُ، أَوْ قَالٌ: إِنْ لَمْ أَكُلْمُ فَلَانًا وَفَلَانًا الْيَوْمَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَكُلْمُ أَحَدُهُمَا الْيَوْمَ وَلَمْ يَكُلْمُ
الْآخَرَ، يَحْنَثُ، وَفِيهِ إِشْكَالٌ وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ جَلِيلٌ؛ لِأَنَّ الْحَنَثَ فِي أَيِّ يَمِينِ كَانَ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا صَدَقَ
مَا دَخَلَ عَلَيْهِ حِرْفُ الشَّرْطِ، فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ: إِنْ دَخَلْتَ^٩ الدَّارَ فَإِنَّمَا يَحْنَثُ إِذَا صَدَقَ دَخْلَتِ، وَإِنْ لَمْ
أَدْخُلْ فَإِنَّمَا يَحْنَثُ إِذَا صَدَقَ لَمْ أَدْخُلْ، فَإِذَا^{١٠} قَالٌ: إِنْ لَمْ أَدْخُلْ هَاتِيْنِ الدَّارِيْنِ الْيَوْمَ، أَوْ قَالٌ: إِنْ لَمْ
أَكُنْ ضَرَبْتُ هَذِينَ السَّوْطَيْنِ فِي دَارِ فَلَانَة^{١١} فَحِرْفُ الشَّرْطِ دَخْلٌ عَلَى "لَمْ أَكُنْ دَخَلْتُ هَاتِيْنِ

فِي (أٌ) (قَحٌ) .

(٢) هذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف. انظر: الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ت: أبو الوفا الأفغاني، نشر لجنة إحياء المعرفة النعمانية، الهند، ط١، (ص ٢٠٢)، الشيباني، الأصل، (٤/٥٠)، الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، (٥/١٨)، السمرقندى، تحفة الفقهاء، (٢/٣٠).

فِي (بٌ) (ذَهَبَتٌ) .

٤ ما بَيْنَ () (وَتَعْلَمْتُ فَعْلًا) فِي (بٌ) .

٥ زَادَ (الْأَمْرِ) فِي (أٌ) (بٌ) .

٦ (وَ) لَيْسَ فِي (بٌ) .

٧ فِي (بٌ) (شَرْطٌ) .

٨ (رَحْمَهُ اللَّهُ) لَيْسَ فِي (بٌ) .

٩ فِي الْأَصْلِ: مَاذَا.

٠ اَفِي الْأَصْلِ: فَعْنَدِي، تَصْحِيفٌ. فِي (أٌ) (فَعْدِي) وَفِي (بٌ) (فَعْدَائِي) .

١١ زَادَ فِي (أٌ) (قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ) .

١٢ اَفِي (بٌ) (فَإِنَّ) .

١٣ فِي (بٌ) (فَلَانَ) .

الدارين" أو "ضربيت هذين السوطين"، قوله: "لم اكن دخلت" أو "ضربيت هاتين^١" نفي لمجموع دخول الدارين^٢ وضرب السوطين، ونفي المجموع يتحقق بنفي أحد أجزائه، بخلاف قوله: "إن لم تحضرني فراشي ولم تراعيني"، فإنه لما كرر حرف النفي كان نفيا بكل واحدٍ منهم، (ونفي كل واحدٍ منها)^٣ لا يصدق مع ثبوت أحدهما، فإنه لا يصدق قولنا: لم يقدم زيد ولم يقدم عمرو، مع قدوم أحدهما، (ويصدق قولنا: لم يصدق زيد وعمرو، مع قدوم أحدهما)،^٤ لكن ذكر في م ما يدل على صحة جوابهما، حيث قال فيه: إذا قال لها: إن لم^٥ (فلانا ولم^٦ تكلم^٧ فلانا اليوم فانت طلاق، فكملت أحدهما ومضى اليوم، طلقت كما أجاب^٨ به^٩ أقب بم. قال رحمة الله^{١٠}:

افي الأصل: هاتين، خطأ.

٢ في (ب) (الدار) .

٣ ما بين () ليست في (أ) .

في الأصل موضع ما بين معقوفين: "يصدق"، سبق قلم من الناسخ.

٤ ما بين () ليست في (ب) .

اما بين معقوفين أسقطه ناسخ الأصل، والسباق يوجب وجوده.

٥ ما بين () ليست في (أ) .

٦ في (ب) (تكلمي) .

٧ في (ب) (أجابت) .

٨ (به) ليست في (أ) .

٩ (رحمة الله) ليست في (ب) .

فصحَّ جوابُهما من حيثِ الرواية وإنْ كانَ [‘]ما قلْتُ عَلَيْهِ مِنِ الإشكالِ قوياً^٦. ط: قال: إنْ ذهبتِ [‘]دارَ، فلانَ وَكَلَمْتُ [‘]معه فَأَنْتِ طالقٌ: يَحْنَثُ بِأَحدهما. شح عس: مثله. س: إنْ أَكَلْتُ [‘]هذا الرغيفَ الْيَوْمَ فَأَمْرَأُه طالقٌ، وإنْ لَمْ أَكَلْه فَأَمْرَأُه حُرّةٌ، فَأَكَلَ النَّصْفَ: لَمْ يَحْنَثْ لانعدام شرط الحِنْثِ في اليمين.^٧ ط: مثله.

قال رحمه الله^٨: وهذا مُشْكُلٌ جدًا، ويجب^٩ أن يَحْنَثَ في يمين العِنق؛ لأنَّه لم يَأْكُل الرغيف، أو يقول: لا واسطة بين النفي والإثبات، وكلُّ واحدٍ منهما شرط^{١٠} الحِنْثِ، فيَحْنَثُ في أحدهما.

١١ في (أ) (كانوا) وفي (ب) (كانت) .

(٢) ذكر المسألة بتمامها معزوة للحاوي: ابن عابدين، رد المحتار، (٧٣١/٣. ٧٣٢).

١٢ في (ب) (دخلت إلى) .

١٣ في (أ) (أَنْ) .

١٤ في الأصل: وكلمت، ولا يسوغ. في (ب) (وتكلمت) .

١٥ في (أ) (كلت) .

١٦ في (أ) (حر) .

(٨) وهو أكل الكل أو ترك الكل. انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٨٩)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٤٦).

١٧ (رحمه الله) ليس في (ب) .

١٨ في (أ) (يَحْنَثُ) .

١٩ في (ب) (بشرط) .

وفي "الجامع الأصغر"^١، عن أبي^٢ القاسم الصفار^٣، قال: إن شرب فلانٌ هذا الشراب فامرأته طالق ثلاثة، ولم يؤقه، وقال الآخر: إن لم يشربه^٤ فلانٌ فامرأته طالق ثلاثة، فشربه فلانٌ مع غيره^٥ أو دابة^٦ بعضاً، [٨٧ب] أو انصبَّ بعضه فنشفته الأرض: حِثُّ الثاني^٧ دون الأول لِمَا مِرَّ، فكذا هذا.^٨

فصل: في اليمين يُحمل^٩ على معناها دون ظاهر اللفظ

قع شم: سكران قال لآخر: إن لم أكن لك عبداً فامرأته طالق ثلاثة، لا يحيث إن كان متواضعاً له. بم: قال لها: أنا عبدك، وإن لم أكن عبداً لك فانت طالق، يُنوى: فإن أراد به الانقياد كعادة العبد لا يحيث.

قب: عن أبي يوسف: حَلْفٌ: لا يعبر هذا الماء وهو جار، ثم عبر بعد ساعة: لا يحيث؛ لأنه لم يبق ذلك الماء.^{١٠} قال مشايخ الحنفية: في عُرْفنا يحيث.

ولو قال: إن مرث^{١١} بهذا الوادي فامرأته كذا، فمرّ بقطرة عليه: حِثُّ.

^١ كتاب من أشهر كتب الجوامع الحديثية، لخصه المصنف من كتابه «جمع الجوامع»، وكان قد قسم الكتاب إلى أحاديث قولية وأحاديث فعلية، فلما رأه كبير الحجم على الناس، حذف الأحاديث الفعلية واقتصر على الأحاديث القولية في «الجامع الصغير»، وقد رتبه على حروف المعجم، اقتصر فيه على الأحاديث الوجيزة، كما بالغ في تحرير التخريج، وصانه عما تفرد به وضياع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع.

^٢ (أبي) ليس في (أ).

^٣ أبو القاسم أحمد بن عبد الله بن عمر الغافقي (توفي سنة ٤٢٦ هـ) المعروف بـ ابن الصفار رياضياتي وفلكي أندلسي.

^٤ في (ب) (يُشرب).

^٥ زاد في (ب) (أو شرب غيره).

^٦ (رأيه) في (أ).

^٧ (الثاني) ليس في (ب).

^٨) انظر المسألة بتمامها معزوة للحاوي: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٤٦)، ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق، (٤/٣٤٦).

^٩ في (ب) (تحمل).

^{١٠} زاد في (أ) (و).

^{١١} في الأصل: مرث. في (أ) (ب) (مرث).

بِمْ حَلَالٌ اللَّهُ عَلَيْ حَرَامٍ إِنْ شَرِبْتُ سَيْكِي فِي كُلِّ عُمْرِي، أَوْ قَالَ: إِنْ ضَرَبْتُ فَلَاتَا: يَقُولُ
الْيَمِينُ عَلَى مَا يَعْتَدُهُ فِي كُلِّ أَسْبَوْعٍ أَوْ فِي كُلِّ شَهْرٍ.

عَنْ: قَالَ: إِنْ شَرِبْتُ خَمْرًا أَوْ إِنْ أَخْذَتُ بَيْدِي فَأَنْتَ كَذَا، فَأَخْذُهَا لَا لِلشَّرْبِ: يَحْنَثُ، إِلَّا إِذَا
نَوْيَ الْأَخْذَ لِلشَّرْبِ. وَلَوْ قَالَ: هِي طَالِقٌ إِنْ التَّقْتَ جَلَوْنَا، فَقَبَّلَهَا^١ أَوْ لَمْسَهَا: حَنْثٌ.

طِبَّ: إِنْ وَضَعْتِ يَدِكِ عَلَى الْمِغْزَلِ فَكَذَا، فَوَضَعْتِ يَدَهَا^٢ وَلَمْ تَغْزَلْ: لَا يَحْنَثُ.^٣ وَلَوْ مَنَّ^٤
الصَّهْرُ^٥ عَلَى الْخَتْنِ بِمَا وَقَعَ^٦ إِلَيْهِ مِنَ الْبَقْرِ لِلزَّرْاعَةِ، فَقَالَ: إِنْ وَضَعْتِ يَدِي عَلَى هَذَا الْبَقْرِ،
فَوَضَعْتِ يَدَهُ عَلَيْهِ لَيْلًا لِتَطْلِبِ حَمَارَهُ: لَا يَحْنَثُ بَنْجٌ: قَالَ لَهَا: إِنْ أَخْذَتِ الزَّائِنَدَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَضْلًا عَنْ
أَطْحَنَ، ثُمَّ نَسِيَ فَأَخْذَ الزَّائِنَدَ، ثُمَّ ذَكَرَ فَتْرَكَهُ قَبْلَ أَنْ يَطْحَنَ: حَنْثٌ. وَالْفَرْقُ بَيْنِهِ وَبَيْنِ وَضْعِ
الْيَدِ عَلَى الْمِغْزَلِ أَوِ الْثَّوْرِ أَنَّهُ يَرَادُ بَوْضَعُ الْيَدِ ثُمَّ الغَزْلَ وَلِكَرْبٍ^٧، وَالْمَرَادُ بِأَخْذِ الزَّائِنَدِ تَعْلُقُ
الْحُكْمُ بِهِ حَتَّى يَسْتَقِيمَ. قَوْلُهُ: "فَضْلًا عَنْ أَنْ 'أَطْحَنَ' لَأَنَّهُ^٨ يَسْتَعْمِلُ هَذَا الْبَيَانَ"^٩ تَعْلُقُ الْحُكْمُ
بِالْأَعْلَى لِتَعْلُقِ ذَلِكَ الْحُكْمَ بِالْأَدْنَى فَيَتَعْلُقُ^{١٠} ضَرُورَةً.

١ فِي (أ) (ب) (أَخْذَتِهَا).

٢ فِي (أ) (فَقَبَّلَهُ).

٣ زَادَ فِي (أ) (ب) (عَلَيْهِ).

٤ فِي (ب) (لَمْ).

٥ فِي (ب) (تَحْنَثُ).

٦ انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢٤/٤).

٧ فِي (أ) (فِي).

٨ فِي (أ) (الظَّهَرُ) وَهُوَ النَّسِيبُ.

٩ فِي (ب) (دَفَعَ).

١٠ أَكَذَا فِي الْأَصْلِ. فِي (ب) (وَالْكَبْرُو).

١١ (أَنْ) لَيْسَ فِي (ب).

١٢ فِي (أ) (أَنَّهُ).

١٣ فِي الْأَصْلِ: "الْبَيَانُ". فِي (ب) (بَيَانٌ).

١٤ زَادَ فِي (أ) (ب) (بَهْ).

بنج: قال لها: إن أجر الرّحى لأجلك فانت طالق ثلاثة، ثم فسَدت الطاحونة وأصلحها وأدارها^١: لم يحنث.

عج: قال لها: إن دفعت^٢ لأخيك شيئاً، ودفع إليها أرضاً لتدفعه إليه: لا يحنث^٣.

قع عت: قال لها في الغضب: إن لم أكسر^٤ عظامك تحت جلدك، فهذا على الضرب الشديد^٥.

بو: خرج من داره وحلف: لا يرجع، ثم رجع لشيء نسيه^٦ في داره، لا يحنث^٧.

نج: قالت الله: تشتري جارية؟ فلي^٨ الفم وسائل الدم من عيني، فقال: إن اشتريتها فهي حرة، فوهبت له جارية فباعها بخمسة وعشرين، (قال^٩ له المشتري: اشتراها مني بعشرين حتى لا يأخذ النخاسون الدلالية^{١٠} من خمسة وعشرين،) فعل^{١١} الحالف: لا تعنق، ولو حلف: إن تركت^{١٢} فلانة في إدخال داري فانت^{١٣} كذا، فدخلت^{١٤} فلانة داره بغير علمه، ثم رأها ولم

١ (ثم) ليست في (ب).

٢ في (أ) (أو أراد بها).

٣ في (أ) (وضع).

٤ انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢٤/٤).

٥ في (أ) (أكثر).

٦ في (أ) (ضرب).

٧ في (أ) (شديد).

٨ (نسيه) ليست في (ب).

٩ ذكرها معزوة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢٤/٤).

١٠ في (أ) (قالا).

١١ في (أ) (على).

١٢ في (ب) (الدلالة).

١٣ ما بين () ليست في (أ).

٤ في (أ) (تفعل) و(فعل) ليست في (ب).

يأمرها بالخروج: لا يحنث. ولو قال لها: إن تزوجتك بتسوّج فأنتِ كذا، فتزوجها بدينار: يحنث؛ لأن شرط الحِنْث نفسُ تزوجها لا تزوجها بالقدر المذكور.

عن: إن خرجت من باب هذا^١ الدار فأنتِ كذا، فخرجت من غير الباب: حِنْث، وقيل: لا يحنث، والأول أصح؛ لأن المراد خروجها من الدار لا من الباب.

فصل: فيما يقع به الفصل بين الشرط والجزاء

فيكون تجيزاً أو يبطل أو لا يقع

فع شه^٢: قال لها: إن خاينتِ عليَّ، ويريدُ أن يقال^٣، فأنتِ طالق ثلاثة، فقالت له أمراً: أتريد الزاني^٤? فقال: نعم، قالت^٥: أنا ببراء^٦ من ذلك، فقالت^٧: أنتِ طالق ثلاثة، فهو فاصل^٨ ووقع الثالث، ولو قال: أشك أنني أهل^٩ أعدت الشرط: يُعمل بعمل^{١٠} رأيه، وإن لم يكن له رأيٌ لا يقع.

١ في (أ) (بطوح).

٢ كذا في الأصل، وليس هو أسلوبه، فالناسخ على التأنيث إلا هنا. في (أ) (ب) (هذه).

٣ في (أ) (شر) في (ب) (شم).

٤ في (أ) (ب) (يقول).

٥ في (أ) (أنت).

٦ (له) ليست في (أ).

٧ في (أ) (ب) (الزنا).

٨ (قالت) ليست في (أ).

٩ كذا رسم الكلمة في الأصل، ولعله يريد: براء، فقصر عنه اللفظ الصحيح. في (أ) (بريني) في (ب) (بريء).

١٠ في الأصل: "قالت". في (أ) (ب) (قال).

١١ في (أ) (ب) (هل).

١٢ في (أ) (ب) (بغائب).

شم قع سی: دعاء الظالم فقال: إني مريض، فقال الحالف: منك^١ زوجتك ثلاثة إن كنت مريضاً، فقال: لا، فأعاده أربعاً فيقول: لا، فقال الظالم في الخامسة: أ تكون منك^٢? ولم يزد، فقال: خصوص ألف مرة، ظنا منه^٣ أن ما قاله آخر لغوغ: لا يقع شيء.

ط جك: إن دخلت هذه الداران دخلت هذه الدار فعدي حُرّ، والدار واحدة: لا يحيث قياساً حتى تدخل^٤ دخلتين، وفي "الاستحسان": يحيث بدخلة واحدة، وعن الكرمي: على قياس قول أبي حنيفة رحمه الله^٥: يتعق^٦ للحال؛ لأن التكرار هدر، فصار فاصلاً، وعندهما: لا يفصل، فيتعلق قبل^٧. قال^٨ مشايخنا: وهذا قول الكل. ولو قال: أنت طالق ثلاثة وثلاثة إن دخلت الدار، أو^٩ قال لعبد: أنت حُرّ وحُرّ إن شاء الله: وقع الطلاق والعناق^{١٠} للحال خلافاً لهما^{١١}.

فصل: في اليمين، على الفور أم على التراخي؟

يت قع: قال لها في الخصومة: الحلال على حرام إن لم تخرجي^{١٢}، وقال: ما أردت به الخروج للحال، ثم خرجت بعد ساعة، يحيث إن كان^{١٣} الخصومة في الخروج، وإلا فلا، وفي "الجامع" للبزدوبي^{١٤}: لو قال لها: إن لم أضربك^{١٥} فانت طالق: فهو على أربعة أقسام: فإن كان فيه

١كذا في الأصل، والنقدير: تبين أو تطلق منك، أو نحوهما، والله أعلم.

٢(منك) ليست في (أ).

٣في (أ) (ب) (خصوصاً).

٤(منه) (ليست في (ب)).

٥ في (ب) (يدخل).

٦(رحمه الله) ليست في (أ) (ب).

٧(قال) ليست في (أ).

٨في (أ) (و).

٩ في (ب) (والعنق).

(١٠) انظر: السرخسي، المبسوط، (٩٠/١٨)، الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية. بيروت، ط٢، ٢٠٠٦هـ - ١٩٨٦م، (١٥٨/٣)، ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٣٧٩/٣)، ملا خسرو، درر الحكم، (٣٨٦/٣).

١١في (ب) (خرج).

١٢كذا في الأصل، اختار التذكير. في (ب) (كانت).

دلالة الفور، بأن قصد ضربها فمُنْعِ: انصرف إلى الفور، وإن نوى الفور بدون الدلالة: يُصَدِّق أيضًا؛ لأنَّ فيه [٨٨ ب] تغليظاً، وإن نوى الأبد لا^١ أو لم يكن له نية انصرف إلى الأبد، وإن نوى اليوم أو الغد لم يُعمل^٢ نية^٣.

شم: قال لها، سبب^٤ الخصومة في أمّه: تريدين أن تخرج أمي؟ فإن خرجت فأنت طالق ثلاثة^٥، ثم خرجت أمّه لحاجتها لا بالخصومة^٦: لا يقع الثالث، وهو على الحال والفور.

قع: قالت: طلقني طلقني، فقال: إن لم^٧ أطلقك، فهو على الفور^٨.

شم: باع منها جوزة^٩ ، فطالبتها بالثمن فلم تدفع، فقال: إن لم تدفعي إلى^{١٠} الثمن فأنت طالق ثلاثة: لا يحيث ما دام حيًا، إلا إذا أراد الفور^{١١}. ولو أخذ بضرب امرأته وأرادت ظهر ولده أن تخرج فقال: إن خرجت هذه، وأراد به^{١٢} الظهر، فهي طالق ثلاثة، وأراد الحالف أن لا يبيع^{١٣} خبر الضرب إلى أبيها وأمّها، قع: يت: لم يكن على الفور، شم: على الفور، ظم: إن خرجت بعد

١) بعده في الأصل: "لا"، ولا معنى له. ممكن (إلا بـلا) (لا) ليست في (ب).

٢) في (أ) (ب) (تعمل).

٣) في (ب) (نية).

(٤) ذكرها معزوة للقنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤/٤٣)، النهر الفائق، (٣/٧٣).

٥) كذا في الأصل. في (أ) (سبب) وفي (ب) (في).

٦) ثلاثة (ليست في (ب)).

٧) في (ب) (للخصومة).

٨) (لم) ليست في (أ).

(٩) ذكرها معزوة للقنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٩٦).

(١٠) بعد البحث لا يوجد لها معنى معين؟

١١) في (ب) (لي).

(١٢) لأن شرط الحنث فوت الإتيان وهو لا يتحقق إلا بما ذكر؛ لأن البر مرجوٌ ما دام حيًا. انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣/١٢١.١٢٢)، العيني، البناءة شرح الهدایة، (٦/١٦٠).

١٣) (به) ليست في (ب).

٤) في الأصل: "بلغ". في (أ) (ب) (بلغ).

انقطاع الوحشة لا يحث. قال رحمة الله^١: وهذا أحسن الأجرة؛ لأنَّه^٢ لا يريد به الأبدَ لأنَّه متعذر، ولا الفور المضيق بساعة اليمين؛ لأنَّ الغير^٣ إنَّ لا يُخبر الوالدين، فيكون المراد حالة الوحشة.

عت: قال: مات^٤ وترك ضياعته ميراثاً لبنيه، فقال السلفُ لسلفه: ألك^٥ مأكل^٦ من ضياعة شهرك وتشرب^٧ من نهره؟ فقال: إنْ كنتَ أكلتَ من ضياعته أو شربتَ من ماء نهره،^٨ وأكلَ من طعامه حال حياة^٩ صهْرِه: ينصرفُ إلى دلالة الحال.

بم: قال لها: إنْ ذهبتَ إلى عرس فلان ولم تغسلِي ثوبِي فكذا، فذهبَتْ إليه ثم جاءت وغضَّلتْ ثوبَه: حثٌ؛ لأنَّه للحال.

فك: إنْ أخذتَ من مالي شيئاً ولم تخبرن^{١٠} فكذا، فأخذته ولم تخبره في الحال ولا قبله، وإنما أخبرته بعد أيام: لا يحث^{١١}.

حم: إنْ رأيتَ سارقاً فلم أخبرك^{١٢}: فعلى الفور. ولو قال: وإنْ لم أخبرك^{١٣}: فعلى التراخي، ولا بد من الشرطين^{١٤}.

١) رحمة الله (ليست في (ب) .

٢) في (ب) (وهو) .

٣) لأنَّه (ليست في (أ) .

٤) في (أ) (ب) (الغرض) .

٥) (إن) ليست في (أ) .

٦) زاد في (أ) (ب) (الصهر) .

٧) في (أ) (ب) (إنك) .

٨) في (أ) (ب) (تأكل) .

٩) زاد في (أ) (ب) (أو زرعت في أرضه فامرأته طلاق وقد كان زرع في أرضه وشرب من ماء نهره) .
١٠) في (أ) (حياته) .

١١) في الأصل: تخبرن. في (أ) (تخبرين) في (ب) (تخبريني) .

١٢) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٤٣/٤).

١٣) انظر ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٤٣/٤).

عَتْ: مَا سَأَلْتُ مِنْكِ هَذِهِ الْمَرْأَةِ فَإِنْ لَمْ تُعْطِهَا إِذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَسَأَلْتُهَا شَيْئًا وَلَمْ تُعْطِهَا فِي الْحَالِ: لَا يَحْتَ. بُو: مَثْلُهُ قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ: وَيُنْبَغِي أَنْ يَتَّقِيدَ هَذَا الْيَمِينُ بِحَالِ بَقَاءِ حَاجَةِ السَّانَلَةِ إِلَيْهِ وَلَوْ قَالَ لَهَا إِنْ لَمْ أَخْرُجَكَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ إِذَا قَدِمَ أَبُوكَ فَهُوَ عَلَى التَّرَاخِيِّ بَعْدِ الْقَدْوَمِ . مَتْ: وَفِيهِ نَظَرٌ قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ: وَيُنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِطَ إِخْرَاجَهُ بَعْدِ الْقَدْوَمِ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَانٍ يَظْهُرُ فِيهِ رَضَاهُ بِكُونَهَا فِي الدَّارِ.

بُو: تَنَازَعَا فِي الْفَرَاشِ لِلْوَطْءِ، فَقَالَ: إِنْ لَمْ تَدْخُلِي فِي الْفَرَاشِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْ^٧ دَخَلْتُ^٨ قَبْلَ سَكُونِ شَهُوتِهِ لَمْ يَحْتَ^٩.

[١٨٩] فَصْلٌ: فِي الْيَمِينِ بِلْفَظِ عَامٍ أَوْ مَطْلَقٍ

فَيَتَخَصَّصُ بِدَلِيلٍ أَوْ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ لَا يَتَخَصَّصُ وَيُعْتَبَرُ الْلَّفْظُ دُونَ الْغَرَضِ فَعَ: إِنْ دَفَعْتِ^{١٠} شَيْئًا بِغَيْرِ إِذْنِي فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَدَفَعْتُ مِنْ مَالِ نَفْسِهَا بِغَيْرِ إِذْنِهِ: لَمْ يَقُعِ^{١١}.

١) في (أ) (يعطها).

٢) (ذا) ليست في (ب).

٣) (رحمه الله) ليست في (ب).

٤) (و) ليست في (ب).

٥) (رحمه الله) ليست في (ب).

٦) زاد في (ب) (ثلاثا).

٧) في (أ) (فأنت).

٨) (دخلت) ليست في (أ).

٩) انظر ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٤٣/٤).

١٠) في (ب) (أدخلت).

١١) ذكرها معزوةً للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٤٠/٤).

قب^١: دخل بلدة ومعه خمس زقاق مملوقة من الراهن^٢، وله زق فارغ معها، فأخذ البياع للمكس^٣ واستخلفه أن ليس معه زقاق سوى الخمسة، فخلف ومعه الزق^٤ الفارغ: لا يحنث. ولو دفع السكران لامرأته دراهم فقالت^٥: ثقني ثم تأخذ، فقال: ثم إن أخذت فلت^٦ طلاق، ثم أخذها في الحال: لا يحنث، وينصرف إلى قيد الأخذ بعد الإفادة.

م^٧: خاصم أخته فقال لامرأته: إن رضيت واخترت^٨ حتى دخلت أختي في دارك وأكلت شيء^٩ فأنت طلاق، ثم تسالما ودخلت الأخت بيته وأكلت من طعامه بجازتها: لا يحنث. ولو قال^{١٠}: إن دخل أحد من أقربائك داري فكذا، ثم دخل أحد من أقربائهم: حنث، وقيل: لا يحنث.

نج: إن عملت في هذه الرعية فكذا، وعنى به العمل في حانوت معين: تصح نيتها، ولا يحنث إن عمل في غيره.

قع عك: إن لبست من^{١١} لباسك، وعنى به الثياب التي تصنع في المستقبل: صدق ديانة.

بو: أراد أن يذهب بجاريته إلى السفر، فحلفت^{١٢} زوجته إن ذهب^{١٣} بها يتقيد بهذا السفر.

١ في (أ) (قع) .

٢ في (أ) (الدنانير) في (ب) (الرهن) .

٣ في (ب) (المكس) .

٤ في (أ) (الزاق) .

٥ في (ب) (قال) .

٦ في (أ) (بم) وليس في (ب) .

٧ في (أ) (وآخر) .

٨ في الأصل: شيء. في (ب) (شيئاً) .

٩ زاد (لها) في (ب) .

١٠ (من) ليست في (أ) .

١١ في (أ) (فحافت) .

١٢ في (ب) (ذهبت) .

قع: إن قبّلْتُ أحداً فامرأته طالق ثلاثة: لا يحث بتفبييل امرأته إذا كان الحلف لمنازعتها^١ في تفبييل غيرها.

نج: (إن أحسنت)^٢ إلى أقربائك فأنت طالق، فأحسنت إلى واحد منهم: يحث ولا يرأد الجمع في عرفاً^٣.

فصل: في اليمين في الكلام

شم: حلف لا يكلم أحداً فكلم أصم لا يسمع أصلاً: ينبغي أن يحث. سي^٤: مثله. ولو رد السلام: يحث. لم يسمع المسلم: ينبغي أن لا يحث^٥.

شbez: قال لها: إن كلمت فلاناً بعد اليوم فأنت طالق ثلاثة، فكلمها فلان فسكت ثم قالت: لا يشغل شأن^٦ نفسه وشغله^٧ ما^٨ إلا بعينه وماذا يطلب مني، ولا تريده^٩ مخاطبة^{١٠}: وقع الثالث. قع: لا يحث. قلت: وهو الأظهر والأصوب.

١ في (أ) (لمنازعتها).

٢ ما بين () ليست في (أ).

(٣) ذكرها معزوة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٢٩)، ابن عابدين، رد المحتار، (٣/٧١٩).

٤ في (أ) (بخ).

٥ (لا) ليست في (أ).

(٦) انظر: السمرقندى، أبو بكر محمد بن أبي أحمد علاء الدين السمرقندى، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية . بيروت، ط، ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، (٢/٣٣٢)، ابن مازه البخارى، المحيط البرهانى (٤/٢٣٧)، الموصلى، الاختيار لتعليق المختار، (٤/٥٩).

٧ زاد في (ب) (لم).

٨ في (ب) (يشتغل).

٩ في (ب) (بشأن).

١٠ في (ب) (ويشتغل).

١١ في (ب) (بما).

١٢ في (ب) (يريد).

١٣ في (أ) (ب) (مخاطبته).

قع ظم: إن كَلِمْتَ فلاناً فَأَنْتَ طالق، ثم إن الفلان نادى ^{فِي} دار الحالف يطلبُه، فقالت زوجته: ليس في ^٣ الدار، ولم تعلم ^{أَنَّه} الفلان ^٤: حِنْثٌ، والعلم في ^{كَلَامٍ} فلان ليس بشرط الحنث في الجانبين.

ظم: قال: إن ذكرت معي فلان ^٥ فَأَنْتَ طالق، فقالت: أذكره وأذكريه ^٦: حِنْثٌ؛ لأن ^{١٠ [٨٩]} ذكره للحال، فيكون ذكرًا في المال فيحنث.

فصل: في اليمين على الهبة والبيع والشراء

سي: حلف لا يَهُبُ، فوَهَبَ شرط العَوْضَ: ينبغي أن يحنث.

شم: حلف لا يبيع، فوَهَبَ بشرط العَوْضَ: ينبغي أن يحنث ^{١٢}.

نج: حلف لا يبيع هذا الثوب، فوهبه وسلم ^{١٣}، ثم باعه بالوكالة للموهوب له: حِنْثٌ.

بم: حلف لا يشتري: لا يحنث بالتعاطي، وقد اختلف فيه أئمة بخارى وسمَرْقَند. م: لا يحنث بالتعاطي. قال رحمه الله ^١: وهو المختار، وبعد الموضعية ^٢ على قدر البيع، والثمن يكون تعاطيًا ما لم يجر على لسانهما لفظ البيع والشراء ^٣.

١) في (ب) (فلانا).

٢) (نادي) ليست في (أ).

٣) (في) ليست في (أ).

٤) في (ب) (يقل).

٥) في (أ) (فلان) وفي (ب) (فلان).

٦) (في) ليست في (ب).

٧) في (ب) (بكلام).

٨) في الأصل: فلان، لحن ظاهر. في (أ) (ب) (فلانا).

٩) (وأذكريه) ليست في (أ).

١٠) إزد في (أ) (وأذكريه حنث لأن).

١١) في (ب) (شرط).

١٢) انظر: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٧٩)، الأوزجندى، فتاوى قاضيختان، (٢/٣٨).

١٣) في (ب) (سلمه).

نج: إن اشتريت لك مَعِيًّا، فائت طالق، فاشتراءٌ: لم يقع حتى سُلْمٌ. ظم: يحنث^٧. قب: لا يحنث ما لم يُسْلِم.

بم: باع جاريته ثم قال: إن دخلت هي ^٨في بيعي فهو ^٩حرة، فإن رُدَّت عليه بغير ^{١٠}قضاء تعنق وإلا ^{١١}عك ^{١٢}: حلف إن اشتراها ^{١٣}: يحنث بالإقالة. قب ^{١٤}: حلف لا يبيع: لا ^{١٥}يحنث ^{١٦}بالتلجمة ^{١٧}.

فصل: في اليمين في الفعل إلا بإذنه

بم: حلف لا يشرب خمرا إلا بإذنها ثم استأذنها فقالت: أنت تعلم، فهو إذن. قب بم: ولو أذنت له أن يشربها في دار كذا فشربها ^١في غيرها: حنث ^٢.

١) (رحمه الله) ليست في (ب).

٢) (أ) (الموعظة) في (ب) (المواضعة).

٣) انظر: ابن نجيم المصري، النهر الفائق، (١٠١/٣).

٤) الضبط من الأصل.

٥) (أ) (فاشتبه).

٦) في (ب) (يسلم).

٧) في (ب) (حنث).

٨) (هي) (ليست في (أ)).

٩) في الأصل: "فهو"، ولا يسوغ في (أ) (ب) (فهي).

١٠) (بغير) ليست في (ب).

١١) إضافة لا بد منها أخل ناسخ الأصل بها. زاد في (أ) (ب) (فلا).

١٢) (عك) ليست في (أ).

١٣) في (أ) (أشتبها).

١٤) (قب) ليست في (أ).

١٥) (لا) ليست في (ب).

١٦) زاد في (أ) (بيع) وفي (ب) (بيع) بدل (يحنث).

١٧) انظر في المسائل الثلاثة: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٧٧/٤).

وفي "الجامع الأصغر": حلف لا يخرج من بخارى إلا بإذن هولاء ثلاثة، فجُنَاحُهُمْ لا يخرج؛ لأنَّه أفق الجنون: حيثُ، ولو مات أحدهُمْ لا يحيطُ ببطلان اليمين.^٦

نج: قال لها: إن خرجت من الدار إلا بإذني فانت طلاق، فوقع فيها غرق أو حرق غالب فخرجت: لا يحيط^٧.

فصل: في اليمين في تعليق الطلاق والنكاح والتزويج

شم شه^٨ س نج: قيل له: إنك تزوجت فلانة، فقال: إن كنت نكحتها (وإن أنكحها) ف فهي طلاق ثلاثة^٩، ثم تزوجها نكاحاً صحيحاً بعدما كان تزوجها قبل اليمين فاسداً: حيثُ. قال مولانا سيف الدين^{١٠}: ولو كان بالعكس فلا يحيط.

١) (فشرها) ليس في (أ) .

٢) ذكرها معروفة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٤٠).

٣) (أ) (بأذنه) .

٤) إضافة لا بد منها أخذ ناسخ الأصل بها. زاد في (أ) (ب) (إن) .

٥) ذكرها معروفة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٨).

٦) ذكرها معروفة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٣)، (٢٣/٤).

٧) قال ابن نجيم: (مع كون الشرط قد وجد، ولكن الشرط الخروج بغير إذنه لغير الغرق والحرق). ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٣).

٨) (شه) ليس في (أ) .

٩) ما بين () ليس في (أ) .

١٠) (ثلاثة) ليس في (أ) .

١١) مفضل سيف الدين سلطان البهرة والداعي المطلق الثالث والخمسون من سلسلة الدعاة المطائفين الفاطميين . والابن الثاني لسلطان البهرة الراحل الدكتور محمد برهان الدين.

ظم: عَدَ لَهْ نِكَاحًا ثُمَّ قَالَ قَبْلَ الزَّفَافِ: إِنْ أَصْلَحْتَ هَذِهِ الْمُصَاهِرَةَ فَهِيَ طَالِقٌ، فَأَصْلَحْهَا غَيْرُهُ^١
بَغْيَرْ أَمْرِهِ: لَا يَحْنَثُ قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ^٢: يَنْبَغِي إِنْ يَحْنَثَ فِي عُرْفَنَا إِذَا زُفْتَ إِلَيْهِ وَرَضَيْتَ بِذَلِكَ.

عَكْ: تَزَوَّجُ شَمْ وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبْوَيْهِ بِسَبَبِ^٣ قَلَةِ جَهَازِ الْخَطِيبَةِ - مَشَاجِرَةً، فَقَالَ لَهُمْ: إِنْ أَصْلَحْتُمْ هَذَا الْأَمْرَ فَهِيَ مِنِي طَالِقٌ، فَأَصْلَحْهَا بِنَفْسِهِ أَمْ غَيْرَ أَنْ يَسْتَشِيرَهُمَا: لَا يَحْنَثُ شَمْ: سِيْ عَكْ: حَلَفَ إِنْ أَصْلَحْتُ هَذَا الْفَعْلَ: لَا يَحْنَثُ بِالنَّكَاحِ إِلَّا إِذَا [١٩٠] نَوَاهُ شَمْ: قِيلَ لَهُ: تَزَوَّجُهَا، فَقَالَ جَوَابًا: إِنْ أَصْلَحْتُ هَذَا الْفَعْلَ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا: يَنْصُرُفُ إِلَى النَّكَاحِ. قَلَثُ: وَعْنَوَاهُ إِنْ لَا يَنْعَدِدَ الْيَمِينُ.

قَعْ سِيْ: قِيلَ لَهُ: تَزَوَّجُ^٤ بِفَلَانَةٍ؟ فَقَالَ: مَنْ أَعْدَدَ^٥ عَلَيْهَا النَّكَاحَ فَلَيْكُنْ طَلاقًا، فَتَزَوَّجُهَا: لَا يَقُعُ
إِلَّا بِالنِّيَّةِ شَمْ: إِنْ فَعَلْتَ كَذَّا^٦ مَا عَدَتْ مِنْ نَكَاحٍ فَلَيْكُنْ حِرَاماً: لَا يَنْعَدِدُ مَا لَمْ يَنْوِ
بِالْحَرَامِ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَتَزَوَّجُهَا.

قَعْ: حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ مِنْ قَبِيلَةِ فَلانَ، فَتَزَوَّجُ بَنْتَهُ: لَا يَحْنَثُ.

١) في (أ) (غيرها) .

٢) (رحمه الله) ليست في (ب) .

٣) في (ب) (سبب) .

٤) كذا في الأصل، بخطاب الجمع مع أن المخاطب أبواء، وتصويبه: لهما.

٥) كذا في الأصل، بخطاب الجمع مع أن المخاطب أبواء، وتصويبه: أصلحتما في (أ) (أصلحهم) .

٦) في (أ) (بنفسها) .

٧) في (ب) (تزوج) .

٨) في (ب) (فلانة) .

٩) كذا العبارة في الأصل والاضطراب واضح عليها.

١٠) (كذا) ليست في (ب) .

شم: قال لأقربائه: إن دخل^١ عليكم أحداً فهي طالق ثلاثة: لا ينعقد، حتى لو تزوج ^٣ امرأة؛ لا تطلق.

جت: قال لأجنبية: إن دخلت الدار فأنت طالق ثلاثة من جهتي، أو: طلقتك: صح وصار كأنه قال: إن دخلت الدار وتزوجتك فأنت طالق. ولو قال لأجنبية: إن ولدت فأنت طالق مني، فتزوجها فولدت: طلقت وصار كأنه قال: إن ولدت وأتزوجتك فأنت طالق. أنسع: بخلاف ما إذا ^٧ لأجنبية: إن دخلت الدار (فأنت طالق، ثم نكحها ثم دخلت الدار): ^٨ لا تطلق لعدم انعقاد هذا اليمين ^٩.

بم: حلال الله على حرام إن تزوجت فلانة، ثم تزوجها، قال قبح: حرمت، والأصح أنها لا تحرم ^{١١}.

١ في (أ) (أد) في (ب) (دخل).

٢ كذا في الأصل، والظاهر في هذا الاسم وجوب الرفع على الفاعلية.

٣ في (أ) (أتزوج).

٤ في (ب) (امرأته).

٥ (ان) ليست في (أ).

٦ في (أ) (دخلت).

٧ ما بين معقوفين إضافة لا بد منها أخل ناسخ الأصل بها. زاد في (أ) (ب) (قال).

٨ ما بين () ليست في (ب).

٩ في (ب) (لعموم).

(١٠) ذكرها ابن نجم معزوة للفنية، وقال بعدها: (وهو مشكل). انظر: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/١١).

(١١) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٤/١١٨).

بو: قال لامرأته: إن نكحٌك أو راجعٌك فانت طالق^١ ، فإن كان يمثُله بالعربيَّة فهي^٢ الوطء في النكاح وإلا فعلى نكاح جديدٍ ورجعةٍ بعد الطلاق^٣ .

نج: إن تزوجها بأكثر من دينار فهذا، فتزوجها بدينار ثم زاد في مهرها: لا يحيث.

قع: يصلحُ المُصاهرة، فقال: الحال عليه حرام إن أصلح هذا الأمر ولا نية له: تحرم إذا وجد الشرط.

شم: خطبها رجلان ووَقعت مُنازعَة، فقال أبو البنـت: إن تزوجت بنتي من أحديكم فامرأتي طالق، وقد كان زوجها من أحديهما قبل اليمين فانتزعاها منه وزوجها من الآخر: حـيث؛ لأنـه عقد يمينه على فعلـين لا يتصور اجتماعـهما فـان عـقد على كلـ واحدـ منهاـ سـيـ مثلـهـ.

شم: إن أصلحت أمرـ بنتـي معـ فلانـ فالحالـ عليهـ حرامـ، وهيـ بالـغـةـ: لاـ يـحيـثـ بـحـضـورـهـ وـبـسـكـوتـهـ^٤ ولاـ بـتصـوـيـبـهـ إـذـاـ أـصـلـحـهـ أـجـنبـيـ.

قـخـ: إنـ خطـبـتـ امرـأـةـ باـسـمـكـ فـهيـ طـالـقـ، فـتـزـوـجـ اـمـرـأـةـ اـسـمـهـاـ عـنـدـ وـلـادـتـهـاـ ذـلـكـ لـكـنـ لـهـاـ اـسـمـ آخرـ مـعـرـفـ وـمـشـهـورـ: لاـ يـحيـثـ بـمـ: [٩٠ـ بـ]ـ يـحيـثـ.

خـوـ: إنـ لـمـ أـذـهـبـ بـكـمـ^٥ـ إـلـىـ نـكـاحـيـ^٦ـ فـهيـ طـالـقـ ثـلـاثـاـ: لاـ يـصـحـ. يـتـ: مـثـلـهـ. عـكـ: هـوـ لـغـوـ.

أسـنـعـ: إنـ ذـهـبـتـ بـهـاـ مـنـ مـكـانـ كـذـاـ (إـلـىـ مـكـانـ كـذـاـ)ـ فـهيـ طـالـقـ ثـلـاثـاـ، فـذـهـبـتـ إـلـيـهـ مـنـ غـيـرـ إـذـنـ وجـبـرـ مـنـهـ: لاـ يـحيـثـ الزـوـجـ.

١ (طالق) ليست في (أ) .

٢ زـادـ فـيـ (أ)ـ (ب)ـ (عـلـىـ)ـ .

٣ انظر: ابن عابدين، رد المحتار، (٣٤٤.٣٤٥.٣٤٦).

٤ زـادـ فـيـ (أ)ـ (مـنـهـماـ)ـ .

٥ (فـانـ)ـ لـيـسـتـ فـيـ (ب)ـ .

٦ فـيـ (ب)ـ (فـانـعـقـدـ)ـ .

٧ زـادـ فـيـ (أ)ـ (ب)ـ (لـا)ـ .

٨ فـيـ (ب)ـ (سـكـوتـهـ)ـ .

٩ زـادـ فـيـ (أ)ـ (أـخـرـ)ـ .

١٠ زـادـ فـيـ (أ)ـ (يـدلـ)ـ .

فصل: في اليمين على العتق والطلاق

بم: قال لبنته: إن خرجم من زوجك^٢ فأمك طالق ثلاثاً، فخلعها الأب من زوجها فأجازت: لا يحث؛ لأن الخلع من جانبها، بيع، فلا يحث بفعل الوكيل والقضولي إذا أجاز^٣.

قبح: إن طلقها ببخارى فبعد حرج، فوكل رجلا ببخارى بطلاقها وطلقها بسمرقند: لا يعتق. قبح: مثله. بم: يعتق.

قع بو: حلفت إن لم تطلق زوجها اليوم: أو قالت: إن لم تسرّح: تبر^٤ إذا أتت بما وسعها من المُخاصمة إلى الحاكم وثقواه بلسانها، ولو حلف لا يتراك نبه^٥ على ختنه، فإن كانت صغيرة فنزعها^٦ من يده بر، وإن لم يكن له وجه في الانتزاع شرعاً أو جهة فلم يقدر على نزعها بر، ولا يكون تاركاً إلا مع الرضاء^٧ والقدرة.

١ ما بين () ليس في (أ) .

٢ كذا شبه الجملة في الأصل، ولعله يريد: إن خرجت من دار زوجك.

٣ (ثلاثاً) ليس في (ب) .

٤ في (أ) (جانبيها) .

٥ وذلك أن صفة الخلع: أنه يمين من جانب الزوج معاوضة من جانبها؛ فتراعي أحكام اليمين من جانبها، وأحكام المعاوضة من جانبها عند أبي حنيفة. انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٤/٢١١).

٦ في (أ) (بخارى) .

٧ في (ب) (تبرأ) .

٨ زاد في (أ) (ب) (في) .

٩ رسم ناسخ الأصل هذه الكلمة: "بنه". (نبه) في (أ) (بنيه) في (ب) (بنته) .

١٠ في (ب) (فينزعها) .

١١ في (ب) (الرضى) .

فصل: في اليمين في الصلاة

نج: قال لها: إن أخرجت^١ صلاة الفجر عن وقتها فأنـت طالق، فنامت حتى طاعت الشمس: لا رواية لها وخالف فيها^٢، فقيل: إذا انتبهت بعد طلوع الفجر ثم نامت حـنـث وإنـا فلا، وقيل: لا يـحـنـث مـطـلقـاً^٣. طـبـاـلـهـ ماـأـخـرـثـ الصـلـاـةـ عـنـ وـقـتـهـ، وـقـدـ كـانـ نـامـ عـنـ صـلـاـةـ حـتـىـ خـرـجـ وـقـتـهـ ثـمـ صـلـاـهـ، فـقـيلـ يـحـنـثـ، وـقـيلـ لـاـ يـحـنـثـ^٤.

بـمـ: حـلـفـ لـاـ يـصـلـيـ الـيـوـمـ جـمـاعـةـ فـاقـتـدـيـ بـمـصـلـيـ وـحـدـهـ حـنـثـ مـمـ^٥: حـلـفـ لـيـصـلـيـنـ بـجـمـاعـةـ قـامـ الـحـالـفـ صـبـيـاـ يـعـقـلـ الصـلـاـةـ بـرـ^٦.

فصل: في اليمين على الأكل والشرب

سـيـ شـمـ: حـلـفـ لـاـ تـأـكـلـ الـيـوـمـ طـعـامـاـ، فـمـضـقـتـهـ لـصـبـيـهـاـ فـسـبـقـ إـلـىـ حـلـفـهـاـ شـيـءـ مـنـهـ: تـحـنـثـ^٧. قـعـ: لـاـ تـحـنـثـ^٨ خـصـوـصـاـ إـذـاـ كـانـ يـسـيرـ^٩.

ولـوـ حـلـفـ لـاـ يـأـكـلـ دـجـاجـةـ فـأـكـلـ فـرـخـاـ: يـحـنـثـ، وـإـنـ نـوـيـ الـكـبـيـرـةـ فـأـكـلـ فـرـخـاـ: لـاـ يـحـنـثـ دـيـانـةـ^{١٠}.

١ (خرجـتـ) فـيـ (أـ) (بـ) .

٢ (فيـهاـ) لـيـسـتـ فـيـ (أـ) .

(٣) انظر: ابن نجيم المصري، النهر الفائق، (١١٣/٣)، الحسكـيـ، الدر المختار، مطبـوعـ معـ ردـ المـحتـارـ، (٨٣٠/٣).

(٤) انظر: ابن نجيم المصري، النهر الفائق، (١١٣/٣)، الحسكـيـ، الدر المختار، مطبـوعـ معـ ردـ المـحتـارـ، (٨٣٠/٣).

٥ فـيـ (أـ) (بـ) (جـمـاعـةـ) .

٦ فـيـ (أـ) (بـ) (بـمـصـلـ) .

٧ فـيـ (أـ) (بـمـ) وـ (مـ) لـيـسـتـ فـيـ (بـ) .

(٨) انظر: السرخـيـ، المـبـسوـطـ، (٢٥/٩).

٩ فـيـ (أـ) (حـلـفـ) .

١٠ فـيـ (أـ) (نـأـكـلـ) .

١١ فـيـ (أـ) (يـحـنـثـ) .

١٢ فـيـ (أـ) (يـحـنـثـ) .

(١٣) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٤٤).

فع سى: ^٣لا يأكل من هذه إلا طرية، مشيرًا إلى القطع قبل الطبخ، ثم جعلها عجيناً وطبخها ^{شيئا آخر فأكل: لا يحث.}

فأئتِ طالق، فكان^٧ أكل في القرصين بصلًا^٨ وشرب ماءً^٩: لا يحنث.

يت: إن شربت خمراً، فشرب بزاغاً فيه خمرٌ: لا يحنت إن كان البزاغ غالباً. شز: ولو حَلْفَ لَا يشربُ خمراً فشربَ عصيراً وَ^١ قد صار مُسِكراً: حنت.

قب: حلف لا يأكل من جفراًت هذه البقرة فجعلها في التتماج فأكله^{١١} يحيث إن كانت غالبة بـم: مثله. ط: والأصل فيه أن الحالف متى أكل المحلوف عليه بعدما خلط بخلاف جنسه، فإن صار هالكاً من كل وجه أو من وجه^١: لا يحيث، وإن لم يصر هالكاً وكان قائماً من كل وجه^٢: يحيث^٣. قال رحمة الله^٤: وقيام اللون في السمن المخلوط، ببقاء لونه وزواله بزواله، واللبن في التتماج إن كان الشور باج^٥ غالباً: لا يحيث، والا فيحيث.

الدجاجة (أ) في .

^(٢) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٦٣/٢).

إضافة لازمة يقتضيها الكلام أسقطها ناسخ الأصل، وقد كثر ما أسقطها الناسخ على سبيل اختزال النص ودلالة النصر، عليها بخلاف.

٤٦ (طبخا) (أ) .

۵ فی (ب) (بسبب) .

٦ الضبط من الأصل. (أكلت) ليست في (أ). .

٧ فی (ب) (فان) .

٨ (ب) لیست فی (ب) .

۹ (بزغا) (أ) فی .

١٠ فی (أ) (أو).

۱۱) في (ب) (وأكله) .

۱۲ زاد (ل) فی (ب)

(١٣) انظر : ابن مازه النخار

（上） 168 169

（一）（二）（三）

ولو حلف لا يأكل ملحا فأكل طعاما فيه ملح: يحث إذا كان مالحا وإلا فلا^١.

ولو حلف لا يأكل هذا اللبن فطبخ مع الأرض فأكله^٢: لا يحث وإن لم يجعل فيه الماء، كمن حلف على خل لا يأكله فاتخذ منه سكاجة^٣.

قب: حلف كلما أكلت لحاما فامرأته طالق، فمضغ لقمة منه ثم ابتلعها بثلاث^٤ كرات، وكان يتنفس عند كل مرّة تقع طلقة واحدة، وفي شرب الماء في هذه الصورة ثلاثة^٥. ط: كلما أكلت لحاما فعند من عبيدي حر: لزمه بكل لقمة عشق عبد^٦.

قال أبو القاسم: إن شربت مسکرا إلى سنة فامرأته طالق، فرأوه سكران^٧ فأنكر شرب الخمر المسکر، فشهادوا عليه: لا يقبل الحاكم بشهادة^٨ من لم يعاين شرب المسکر ولكن تحاط المرأة في التزه عنه^٩.

١ (لونه) ليست في (أ).

٢ في (ب) (التنماج).

(٣) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٩٠)، الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٥/٤)، ابن عابدين، رد المحتار، (٣/٧٧٩).

٤ في (أ) (فأكل).

٥ (ان) ليست في (أ).

(٦) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٩٠)، ابن الهمام، فتح القدير، (٥/١٢٤)، الحصکفي، الدر المختار، مطبوع مع رد المحتار (٣/٧٧٩).

٧ في (ب) (في ثلاث).

٨ في (ب) (ثلاث).

٩ (أكلت) ليست في (أ).

١٠ (عبد) ليست في (ب).

(١١) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٩٠).

١٢ في (أ) (سكرانا).

١٣ في (أ) (شهادة) في (ب) (شهادته).

(١٤) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٣/٤٩٠).

قب: حَلْفَ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَوَصَّلُوا بِهَا خَصْنَانِ أَخْرَى وَأَثْمَرَ الْوَصْلَ فَأَكَلَ: لَا يَحْتَبِمْ: مِثْلَهُ^١ بَطْمٌ وَغَيْرُهُ^٢ يَحْنَثُ.^٣

قب : حَلْفَ إِنْ شَرَبَتْ خَمْرًا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةِ، فَمَرْضٌ فَقَالَ لِهِ الطَّبِيبُ: إِنْ لَمْ تَشْرِبْ الْخَمْرَ فِي هَذِهِ الْعَلَةِ فَفِيهَا خَطَرُ الْهَلاَكِ فَاَشْرَبَهَا، فَشَرَبَهَا^٤: حَنَثٌ^٥، مَسْلِمًا كَانَ الطَّبِيبُ أَوْ كَافِرًا؛ لَأَنَّ ضَرُورَةَ الْمَرِيضِ^٦ الْإِسْتِشْفَاءُ وَلَا شَفَاءً^٧ فِي الْحَرَامِ (بِالنَّصْ)^٨، وَقَوْلٌ: إِنْ تَعَيَّنَ الْخَمْرُ لَدَفْعِ الْعَلَةِ فَهِيَ ضَرُورَةٌ.^٩

(١) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٩٣)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٤٥).

٢ في (ب) (حنث).

(٣) انظر: ابن عابدين، رد المحتار، (٣/٧٦٨).

٤ فَشَرَبَهَا (ليست في (أ)).

٥ في (أ) (يَحْنَثُ).

٦ في (أ) (الضرورة).

٧ (المريض) ليست في (أ).

٨ في (ب) (استشفاء).

٩ ما بين () ليست في (أ).

فَخٌ: حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ هَذَا الْجَمْدُ، فَذَابَ ثُمَّ أَنْجَمَدَ ثُمَّ أَكَلَ^٢: لَا يَحْتَ، بِخَلَافِ مَا لَوْ حَلْفٌ لَا يَشْرُبُ هَذَا الْمَاءَ (ثُمَّ أَنْجَمَدَ) ثُمَّ ذَابَ فَشَرَبَ: حَنْثٌ^٣.

بِمٖ: إِنْ أَكَلَ أَبْنَكَ مِنْ حُبْزِي قَرْصًا وَاحِدًا فَأَكَلَ قَطْعَاتٍ مِنْ أَخْبَازِهِ: يَحْنَثُ، تَبْلُغُ قَرْصًا وَاحِدًا يَجْبُ أَنْ لَا يَحْنَثُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجِدْ أَكْلُ قَرْصٍ [١٩١ بٌ] وَاحِدًا. (فَخٌ: يَحْنَثُ؛ لِأَنَّهُ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الْمَنْعِ^٤).
وَلَوْ حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ مِنْ أَشْيَاءِ الصَّهْرَةِ^٨ فَشَرَبَ مِنْ مَائِهَا الْمَبَرَّدَ بِالْجَمْدِ: لَا يَحْنَثُ، وَقِيلٌ: يَحْنَثُ.
فَخٌ: يَحْنَثٌ^٩.

بِمٖ: ^{١٠} حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ مِنْ كَسْبِ فَلَان١١ فَشَرَبَ مِنْ مَاءَ جَمْدِهِ الَّذِي وَضَعَهُ عَلَى الطَّرِيقِ لِلنَّاسِ: أَخَافُ أَنْ يَحْنَثُ.

١ في (أ) (هذه).

٢ في (ب) (أكله).

٣ ما بين () ليس في (ب).

(٤) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (١٣٨/٥).

ما بين معقوفين إضافة لا بد منها أخل ناسخ الأصل بها.

٦ في (أ) (المبالغة).

(٧) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٩٠. ٢٨٩)، الموصلي، الاختيار تعليل المختار، (٤/٦).

٨ في (أ) (الظاهر).

(٩) انظر نحوها: العيني، البناء شرح الهدایة، (١٨٨/٦).

١٠ ما بين () ليس في (ب).

(١١) الكسب ما يصير ملكاً للإنسان بفعله أو بقوله مثل الاستيلاء والاصطياد والبيع وغيرها. انظر: السمرقندى، تحفة الفقهاء، (٢/٣٢٩)، الكاسانى، بدائع الصنائع، (٣/٦٤).

قب: حَلْفَ لَا يَأْكُلَ مِنْ هَذَا الْقِدْرَ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ^١، ثُمَّ طَبَخُوا فِيهِ شَيْئاً وَأَكَلَ مِنْهُ: فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ: يَحْنَثُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَا يَنْعَدُ الْيَمِينَ عَنْهُمَا خَلْفًا لِأَبِي يُوسُفٍ^٢، كَمَنْ حَلْفَ إِنْ لَمْ أَجَمِعُكِ اللَّيْلَةَ، وَكَانَ الْفَجْرُ طَالِعًا: فَإِنْ كَانَ يَعْلَمُ بِالظُّلُوعِ فَهُوَ عَلَى الْلَّيْلَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَا يَنْعَدُ الْيَمِينَ عَنْهُمَا^٣. قَع: عَكٌ: حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ بَطِيشاً: لَا يَحْنَثُ^٤ الْمُحَدِّجُ فِي الصِّيفِ وَيَحْنَثُ فِي الْخَرِيفِ وَالشَّتَاءِ فِي عُرْفِنَا^٥ بِلَدِنَا. وَلَوْ أَكَلَ أَطْبَحَ^٦: لَا يَحْنَثُ^٧.

خَجٌ: حَلْفٌ لَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الْبَقَرَةِ أَوْ مِنْ هَذِهِ الشَّاةِ، فَأَكَلَ^٨ مِنْ لَبَنِهَا أَوْ سَمِّنِهَا: لَا يَحْنَثُ، إِلَّا بِدِلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَتَقْيِيدُ الْيَمِينَ فِي هَذَا^٩ الْجَنْسِ^{١٠} بِالْعَيْنِ^{١١} لَا بِمَا يَتَوَلَّ مِنْهُ^{١٢}.

١) (شيءٌ) ليست في (أ).

(٢) الكاساني، بدائع الصنائع، (٦٦/٣)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٥٠/٤).

(٣) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٦٣، ٣٥٩/٤).

٤) زاد في (أ) (ب) (باءً).

٥) في (أ) (ب) (الحج).

٦) في (أ) (و).

٧) في الأصل: "عرفنا بلدنا"، سبق قلم في (أ) (ب) (عرف).

٨) الضبط من الأصل.

(٩) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٦١/٢).

٩) أكذا عبارة الأصل، والأليق أن يقول: فشرب من لبنها.

١١) زاد في (ب) (من).

١٢) في (أ) (هذه).

١٣) في (أ) (جنس).

١٤) في (أ) (بالغير).

(١٥) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهانى، (٤/٢٧٩)، ابن عابدين، رد المحتار، (٣/٧٦٧).

فصلٌ في اليمين على الدخول والخروج

فع: حلف لا يدخل داره، فدخل إصطبله: لا يحث^١.

قخ: كان في البيت الشّتوي، فخاصم امرأته فقال: إن دخلت هذا البيت إلى العيد فالحلال عليه حرام، ثم قال: نويت ذلك ^٣البيت بعينه؛ يصدق. قب: لا يصدق حكماً.

بم: حلف لا يدخل الحمام، فدخل بيته الذي ينترع فيه الثياب: لا يحث^٧. قخ: يحث.

ظم: حلف لا يدخل في هذه السّكة فعدا به فرسه وأدخله السّكة ولا يقدر على المنع: يحث، وقيل: لا يحث^٨.

قع طح: حلف لا يدخل على هؤلاء القوم، فدخل عتبة الباب فرأى واحداً منهم فرجع: لا يحث.

عك: حلف لا يدخل هذه الدار، فأدخل فيها مكرهاً ثم دخل ^٩طوعاً: حث، وهذا ظاهر^{١٠}.

بو: انتقل الزوجان من الرستاق^{١١} إلى قرية فلحة مؤن الديوان، فقال لها: اخرجني معك إلى حيث كنت أفيه، فأبأث خروجاً ^٢ (إلى الجمعة).

(١) ذكرها معزوة للفنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٢٨/٤).

(٢) لأن الدار اسم لما أدى عليه الحدود من الحائط، فهي كل موضع إذا أغلق الباب صار داخلاً لا يمكنه الخروج من الدار والأيمان مبنية على العرف. انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٩٨/٤)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٢٥/٤).

^٣في (ب) (هذا).

^٤(بعينه) ليست في (أ).

(٥) ذكرها معزوة للفنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٣١/٤).

^٦في (أ) (ب) (ينزع).

(٧) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٨٦/٢).

(٨) يحث لأن فعل الدابة مضاد إليه. انظر: الموصلى، الاختيار لتعليق المختار، (٤/٥٤)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣/١٢٠)، ابن الهمام، فتح القدير، (٥/١٠٨).

^٩في (أ) (ب) (دخلها).

(١٠) انظر: الشيباني، الأصل، (٣/٢٦٩)، ابن الهمام، فتح القدير، (٥/١٠٢).

(١١) مدينة في سلطنة عمان

”فقال: إن لم تخرجي معي فكذا: فإن كانت قد تأهبت للخروج فهو على الفور، وإن خرجمت معه في الحال إلى درب القرية ثم رجعت: بَرَّ وإن أراد زوجها الخروج أصلاً إلى حيث كان فيه“.

فصل: في اليمين على اللبس

عك : قال: إن لبست من غرلك أو ثيابك فأنت طالق، فليس من ثياب^٧ تغزله المرأة^٨ من جوزقة الحالف: لا يحيث، [١٩٢] إلا إذا نوى^٩ .

شم : قال: إن سألت منك ثوباً ولبسه فأنت طالق، لما سمع شكايتها منه أنه يطمع منها ثياباً، ثم قال: عنيت اتخاذ ثوبٍ بعد اليمين لا المتخذة قبل اليمين: يُصدق ديانة سبي: يُصدق قضاءً.

١ في (أ) (كذا) .

٢ في (أ) (خرجها) وفي (ب) (الخروج) .

٣ ما بين () ليس في (ب) .

٤ زاد في (ب) (إلى حيث كنا فيه) .

٥ في الأصل: ”كانت“، سبق قلم. في (أ) (ب) (كان) .

٦ ذكرها معزولة لقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٣٧).

٧ كذا في الأصل، بلحظة الجمع وما بعده فعل مفعوله مفرد.

٨ كذا كتبها ناسخ الأصل وكذا قرأتها، فإن كانت صواباً وجب على الناسخ أن يكتبها: امرأة، بألفين.

٩ زاد في (أ) (ب) (ذلك) .

١٠ انظر في نحوها: الأوزجندى، فتاوى قاضيختان، (٢/٧١).

بم : حَلْفٌ لَا يَلْبَسُ مِنْ غَرْلِهَا فَلَبِسَ ثُوَبًا مِنْ غَرْلِهَا فَوْقَ ثَوَابِ^١ أَوْ لِحَافٍ لَيْسَ مِنْ غَرْلِهَا : يَحْنَثُ بِالْجَمَاعِ، وَقِيلَ: لَا يَحْنَثُ، قِيَاسًا عَلَى مَسَأَةِ لِبْسِ الْحَرِيرِ فَوْقَ الدَّثَارِ^٢ فَإِنَّهُ لَا يُكَرِّهُ، وَهَذَا فَعْلَهُ بَعْضُ الْمُشَايخِ. بِمِنْ لِبْسِ الْحَرِيرِ فَوْقَ الدَّثَارِ إِنْمَالًا يُكَرِّهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَأَنَّهُ اعْتَبَرَ حُرْمَةً اسْتِعْمَالَ الْحَرِيرِ إِذَا كَانَ مَتَّصِلًا بِبَدْنِهِ صُورَةً^٣.

سَبِيجٌ : حَلْفٌ لَا يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِهَا^٤، فَبَاعَتْ ثِيَابَهَا مِنْهُ وَلَبِسَهَا: لَا يَحْنَثُ إِلَّا إِذَا نَوَى غَرْلِهَا^٥.

عَكٌ : وَلَوْ أَلْقَتْ لِبَاجِتَهَا عَلَى الْحَالِفِ مِنْ غَرْلِهَا، فَإِنْ أَلْقَاهَا^٦ عَنْ نَفْسِهِ مِنْ سَاعَتِهِ لَا يَحْنَثُ^٧.

طٌ^٨ : وَلَوْ لَبِسَ تَكَةً مِنْ غَرْلِهَا يَحْنَثُ عَنْ أَبِي يَوسُفٍ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَوَيْتَانِ^٩.

يَتْ بُو : إِنْ أَنْخَذْتِ لِي ثُوَبًا بَعْدَ الْيَوْمِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنْخَذْتِ لَهُ إِزَارًا شَبِيرًا وَنَصْفَ شَبِيرٍ فَأَنْزَرْتَ بِهِ وَسْتَرَ عُورَتِهِ الْغَلِيظَةَ وَبَعْضَ الْمُخْفَقَةِ: يَجْبُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مَنْصُرَفًا إِلَى مَا سَتَرَ^{١٠} بِهِ الْعُورَةَ عَلَى

١) في الأصل: ثوب، تحريف. في (أ) (ثوبا) في (ب) (ثوب).

(٢) اللباس الذي يستدفيء به

٣) (لا) ليست في (ب).

(٤) ابن الشحنة، لسان الحكام، ص (٣٧٨).

٤) زاد في (أ) (منه).

(٦) وسيأتي مثلها، وهو ما إذا حلف لا يدخل دار فلان فباعها ثم دخل. انظر: الشبياني، الأصل، (٢٦٦/٣)، القدوري، التجريد، (٦٤٤٣/١٢)، ابن الهمام، فتح القيدير، (١٥٢/٥).

٥) في (أ) (ب) (ألقاها).

(٨) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٧١/٢).

٩) (ط) ليست في (ب).

١٠) (عن) ليست في (أ).

(١١) لأنَّه يقال: شد التكَة ولا يقال لبس، وعكس السمرقندى نسبة الأقوال. انظر: السمرقندى، تحفة الفقهاء، (٣٢٨/٢)، ابن مازه البخارى، المحيط البرهانى، (٤/٣١٠)، الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٦٩/٢)، الكاسانى، بدائع الصنائع، (٣٧٠/٣)، ابن الهمام، فتح القيدير، (١٩٠/٥)، ابن نجم المصرى، البحر الرائق، (٤/٣٩١).

١٢) في (أ) (ب) (يسْتَرَ).

وجه يجوز^١ به الصلاة، ولا عبرة لطول الحال وضخامته. عت: ولو كور^٢ إزاراً من غزلها يحنث، وعنده: لا يحنث بالتكوير ويحنث بالاتزار به^٣.

قال رحمة الله^٤: وهذا كله مستقيم على ما عليه جواب^٥ الأصول إذا كان اليمين بالعربية، فإنه يقال: ليس الإزار والعمامة والقلنسوة والتكلكة، أما الخوارزمية فلا تحنث^٦ في أمثال هذا، وهو الصحيح؛ لأن اللبس^٧ لا يتناول وضع القلنسوة على الرأس والتكوير والاتزار به.

نج: إن لبست من عدك^٨، أو قال: إن لبست من غزلك فكور^٩ من غزلها إزاراً على رأسه أو التحف بملحفة من غزلها: في عرفاً^{١٠} لا يحنث.

عج: حلف إن لبست من غزلك، فاشترى الغزل منها ثم نسجه ولبسه: لا يحنث^{١١}. قال مت: إن كان الحلف معنى في الغزل يحنث، وإلا فلا، كما في نث: حلف لا يدخل دار فلان فباعها ثم

١ في (ب) (تجوز).

٢ زاد (لا) في (ب).

٣ في (ب) (أتزر).

(٤) انظر نحوها: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٦٩/٢).

٥ (رحمه الله) ليست في (ب).

٦ زاد (هي) في (ب).

٧ في (أ) (جواز).

٨ في (ب) (يحنث).

٩ (البس) ليست في (أ).

١٠ في (ب) (مما).

١١ في (ب) (عندك).

١٢ أكذا أثبت ناسخ الأصل صورة هذه الكلمة، فأخطأ فلم ينصبها مفعول "لبست" وخالف ما بعدها من قوله: "أو التحف"، فالظاهر أنها: فكور.

١٣ في (أ) (و).

٤ زاد في (أ) (من غزلها).

(١٥) انظر: ابن نجم المصري، النهر الفائق، (١١٣/٣)، ابن البزار، الفتاوى البزارية، (٦/٤). غير موافق للمطبوع

دخل: يحث إن كان الحلف بمعنى في الدار، وإلا فلا^١. قال أمت: وإن لم يكن ظاهر المذهب لكنه تفصيل حسن.

فصل: في اليمين على الترك والإمساك والإذن

ق: ضاع متاع المودع فاتهم المودع، فقال في حالة الغضب: إن حفظت^[٩٢ ب] في هذا البيت بعد هذا اليوم شيءً أحد^٢ فأمرأته طلاق، وفي دار^٣ أشياء لأبيه ولا يعلم بها وأخرجها^٤ بعد ستة أيام: حث إن لم يكن في لفظه ما يدل على الأجانب.

أسنع ده: قال والله لا يفعله^٥ على الأبد، بخلاف ما لو قال: لا يضربها، فهي طلاق تتحل^٦ بمرة لتضمنه معنى الشرط، فالمعنى: إن ضربها فهي طلاق.

بم شذ: حلف لا يترك فلاناً يخرج من بيتي أو يدخل، وخرج^٧ غير علمه أو دخل: لا يحث نج ولو رأه فيه ولم يخرجه لا يحث^٨. ط^٩: أبو القاسم الصفار^{١٠}: حلف إن أدخلت^{١١} فلاناً

(١) إذا دخلها الحالف ولم يكن له نية حين حلف فإنه لا يحث متى ما دخلها، في قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد بن الحسن يحث: إذا قال: هذه الدار؛ فان كان نوى حين حلف أن لا يدخلها ما دامت لفلان فباعها فلان، أو خرجت من ملكه بغير بيع فدخلها؛ فإنه لا يحث، وإن لم يكن له نية فإنه يحث متى ما دخلها، في قول محمد بن الحسن. انظر: الشيباني، الأصل، (٢٦٦/٣)، القدوري، التجريد، (٦٤٤٣/١٢)، ابن الهمام، فتح القيدير، (١٥٢/٥).

٢ (قال) ليست في (أ) .

٣ في (ب) (شيئاً) .

٤ في (ب) (لأحد) .

٥ في الأصل: "دار"، ولا يسوغ مجرداً من الضمير. في (ب) (داره) .

٦ (وأخرجها) ليست في (أ) .

٧ في (ب) (يفعل) .

٨ في (أ) (ب) (ينحل) .

٩ في (ب) (ويخرج) .

١٠ زاد في (ب) (نج) .

١١ سبق تعريفه.

١٢ في (أ) (دخلت) في (ب) (أدخل) .

أفي بيتي: فهذا على الدخول بأمره عِلْمٌ أو لَمْ يُعْلَمْ، ولو حَلْفٌ: إن دَخَلَ، فهذا على دخوله أَمْرٌ أو لَا عِلْمٌ أَوْ لَا. ولو حَلْفٌ: إن تَرَكَتْ فلاناً يَدْخُلُ بَيْتِي، فهذا على أَن يَدْخُلَ بَعْلَمَهُ وَلَا يَمْنَعُهُ.

بم: قَالَ لَهَا: إِن لَمْ أَتْرَكِكَ وَلَمْ أَذْهَبْ غَدًا فَأَنْتِ طَالِقَةٌ، فَجَاءَ الْغُدُّ وَذَهَبَ إِلَى قَرْيَةٍ، وَقَدْ كَانَتْ ذَهَبَتْ إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى قَبْلَ ذَهابِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ: لَا تَطْلُقِ.

نج: إِنْ أَمْسَكَتِكَ فِي الْبَيْتِ فَأَنْتِ طَالِقَةٌ، فَخَرَجَتِ فِي فُورِهَا، ثُمَّ جَاءَ بِهَا النَّاسُ إِلَى الْبَيْتِ وَالزَّوْجُ مُنْكَرٌ بِمَجِيئِهِ^٣، فَمَكَثَ فِيهِ: يَحْنُثُ إِذَا لَمْ يُخْرُجْهَا حِسَّاً وَإِنْ قَالَ لَهَا^٤: اخْرُجِي أَخْرُجِي.

شنز: قَالَ: إِنْ أَذْنَثْ لَهَا فِي الْذَهَابِ إِلَى الْعُرْسِ فَكَذَا، فَأَخْبَرَتْهُ بِذَلِكَ وَلَمْ يَمْنَعُهَا: حَنْثٌ.

فصلٌ: في اليمين على الخبز، والذهب والسفر، والعبور والركوب

شم: قَالَ لَهَا: إِنْ خَبَزَتِ فَأَنْتِ طَالِقَةٌ: يَرِادُ الْحِنْثُ عَلَى عَادِتِهَا فِي الْخَبَزِ^٥ وَلَا يَحْنُثُ بِالْعِجْنِ، فَإِنْ عَادَتِ^٦ الْأَمْرَ^٧ بِالْخَبَزِ يَحْنُثُ بِالْأَمْرِ، وَإِنْ عَادَتْ^٨ بَعْضَ ذَلِكَ يَحْنُثُ، وَإِنْ عَادَتْ^٩ جَمِيعَ ذَلِكَ وَحْدَهَا لَا يَحْنُثُ إِلَّا بِالْإِلْصَاقِ وَالْإِخْرَاجِ.

١ في (ب) (فلان) .

٢ في (أ) (منكرا) .

٣ في (أ) (لمجيئها) .

٤ (لها) ليست في (أ) .

٥ في (أ) (خبز) .

٦ في (أ) (اعتاده) في (ب) (اعتادت) .

٧ كذا في الأصل غير مرة، يستعمل العود موضع التعود و يجعله بمعناه.

٨ في (أ) (ب) (اعتادت) .

٩ في (أ) (ب) (اعتادت) .

بم: ذهبت إلى العرس، فقال لها: إن ذهبت بعدها (مرة أخرى) إلى مثل تلك الأماكن فأنت طالق، فلو ذهبت إلى التعزية تطلق، ويراد به كل مجمع، إلا إذا نوى التقى بالعرس.

ظم: حلف إن مررت بهذا الوادي فهي طالق، فمر بقطرة عليه: حنث.

سبيج بم: حلف لا يسافر مع فلان، فخرج مسافراً في قافلة فيهم فلان: حنث. قب: لا يحنث ما يجمعهما الطعام الواحد.

قع عس: قال: إن ركبت على الدابة فأنت طالق، فركبت العجلة: فإن نوى العجلة يحنث، قال رحمة الله^٧: ولا يتقيى بها وإن نواها؛ لأنه خلاف الظاهر.

فصل: في اليمين على^٨ الشتم والضرب

١ ما بين () ليس في (ب) .

٢ في (ب) (المجالس) .

٣ في (ب) (التقى) .

٤ في (ب) (يحنث) .

٥ (بم) ليس في (أ) .

٦ حرف الجزم يلزم لصحة الحكم، وأخل به ناسخ الأصل. زاد في (أ) (ب) (لم) .

٧ (رحمة الله) ليس في (ب) .

٨ في (أ) (في) .

بم^١ : قال لها: إن شتمتني بعد هذا فأنت طالق، ثم قال لها:[٩٣] يا زاني^٢ الأم، قالت: أمك الزاني^٣: لا يقع، وهي قاذفة أمّه. قال رحمة الله^٤: والأحسن أن يحنث مطلقاً؛ لأن هذا الكلام في الُّغُرْفَ شَتَّمُ لِلْمَخَاطِبَ^٥.

قوعك: شتمة رجل^٦ فقال: ما قلته لي فأنت هو، فقيل له: شتمته، فقال: إن كنت شتمته فكذا، أستحسن أن لا يحنث في المماثل أو في الأدنى من الأعلى.

شم سبي: حلف لا يضرب^٧ غلامه، فضرب فوق ثيابه: يحنث، لم يتالم: لا يحنث^٨.

قع: حلف لا يضرب امرأته، فمد^٩ شعرها أو خنقها أو وطئها برجليه: فهذا كله ليس بضربي بلسانه^{١٠} الخوارزمية^{١١}.

بم: حلف لا يضرب^{١٢} فلانا^{١٣} فرماده بالمدره والمد: لا يحنث^{١٤}.

١ في (أ) (شم) .

٢ كذا بالتنذير. في (ب) (زانية) .

٣ كذا بالتنذير. في (ب) (زانية) .

٤ (رحمة الله) ليست في (ب) .

(٥) فالنظر في ذلك إلى عرف الناس. انظر: السعدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السعدي، النتف في الفتاوى، ت: صلاح الدين الناهي، دار الفرقان . الأردن، ط، ٢، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م، (٤١٢/١)، ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٥٠).

(٦) لأن الضرب عبارة عن إيلام يوصله إليها بفعل منه يتصل بها، فإذا فعل ذلك: فقد حصل معنى الضرب. انظر: الشاشي، أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق نظام الدين الشاشي، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي - بيروت، د.ط، د.ت، (ص ١٠٨)، الشيباني، الأصل، (٣٦٩/٣)، الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، (٤٥١/٧)، القدوسي، أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، التجريد، ت: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، إشراف: أ. د محمد أحمد سراج. علي جمعة محمد، دار السلام - القاهرة، ط، ٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، (١٢/٦٤٦٦).

٧ في الأصل: "بلسانه"، والضمير لا عمل له. في (أ) (ب) (بلسان) .

(٨) انظر: الشاشي، أصول الشاشي، (ص ١٠٨)، الشيباني، الأصل، (٣٦٩/٣).

٩ في (ب) (فلان) .

(١٠) انظر: الشاشي، أصول الشاشي، (ص ١٠٨)، الشيباني، الأصل، (٣٦٩/٣).

نج: قال لها: إن ضربتِ فانتِ طالق، فلوى يدها أو صدم رأسها بالجدار: لا يحيث. قال رحمة الله^١ ووافقة علاء الأنمة الخياطي^٢: وهذا حسنٌ وصوابٌ.

قع: حلف ليضربنَ امرأته بخشبَة لا ذنبَ لها ولا رأس: يضربها بالكرة.

فصل: في اليمين في الدفع

سي: إن دفعتَ إلى ولدك من أشيائِي فانتِ طالق، فأخذ ولدُها من أشيائِه بإنها: حنث. نج: ولو قالت لبنتها: أدفعُ إلَيْهِ فرضاً فدفعَتْ: حنث. بم: وكذا إذا وضعَتِ الخبرَ عنده وقالت له: كله. قلت: وينبغي أنه إذا وضعَتِ الخبرَ عنده ولم تقلْ: كله فأكيل^٣ يحيث؛ لأنَّه دفع عرفاً وغُرضاً.

شرز: دفع إلى قصار ثوباً ثم جَحَدَه القصار، فقال: إن لم أكن دفعتُ ثوبِي إلَيْكَ فامرأته طالق، ثم ظهرَ أنه دفعه إلى ابن القصار أو تلميذه: لا يحيث إذا كانَا في عيال القصار، إلا إذا نوى نفس القصار: فحيث^٤ يحيث.

قب: إن دفعتَ هذا الشيءَ أحداً؛ فانتِ طالق، واحتاج إلَيْهِ وأرسل إلَيْها إنساناً فسألَها ذلك الشيءَ فدفعَته: يحيث، إلا إذا سألهَا بطريق الرسالة بأن تقول: إن زوجك^٥ يسألُ هذا الشيءَ فحيث^٦ لا تطلق.

قع خج: إن دفعتَ إلَيْكَ لحافي ثم غظياء^٧: لا يحيث.

١) رحمة الله (ليست في (ب)).

٢) انظر: الشاشي، أصول الشاشي، (ص ١٠٨)، الشيباني، الأصل، (٣٦٩/٣).

٣) حرف النصب والمصدر يلزم لاستقامة العبارة، وأخل به ناسخ الأصل.

٤) كذا في الأصل غير متعد بحرف الجر. في (ب) (لأحد).

٥) زاد في (ب) (به).

فصل: في اليمين على الجماع والزنا ونحوه

عك: إن جامعت فلانة فهي طالق، فجامعها فيما دون الفرج وقضى شهوته، فإن أولج حنث وإلا فلا^١.

ط جك: عتابي قال: إن جامعتك أو باضعتك فعدي حُرّ، فهو على الجماع في القبل^٢، فصار مولياً، فإن قال: عنيت فيما دون الفرج: حنث به أيضاً بإقراره ولا يصدق في إبطال الأول قضاء حتى بقي الإيلاع^٣.

قال رحمه الله^٤: وما أجاب به عك وإن كان مخالفًا لما في الكتابين لكنه حسن وصواب؛ لأنّه أجاب به في حقّ الخوارزمي لأنّ ترجمة الجماع بالخوارزمي^٥: ما فيه سين وalf وواو، وهذا طريق الحقيقة يتناول الإيلاج في القبل والذير جميعاً.

(١) لأن الجماع إدخال الفرج في الفرج، وهذا لأنّه غالب استعمال الجماع المضاف إلى المرأة في الجماع في الفرج فصار الجماع المضاف إلى المرأة بحكم غلبة الاستعمال صريحاً في الجماع في الفرج، فمطلقه ينصرف إليه. وإن قال: عنيت الجماع فيما دون الفرج صدقه القاضي في إدخال الجماع فيما دون الفرج بحنث اليمين ولا يصدقه في إخراج (الجماع) في الفرج عن اليمين. انظر: المرغيناني، الهداية شرح بداية المبتدىء، (٢٤٦/١)، ابن مازه البخاري، المحيط البرهانى، (٤/٣٠٤).

(٢) القبل) ليست في (أ) .

(٣) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٨)، ابن عابدين، رد المحتار، (٣/٧٨٣).

(٤) رحمة الله) ليست في (ب) .

(٥) بالخوازمي) ليست في (أ) .

فصل: في اليمين على السرقة والأخذ من المال

وارتكاب المحرّمات ومنع الخير

ق: إن سرقت مني فانت طالق، وبينهما دقيق فأخذت منه^١: لا يحث إلا بأخذ الزيادة من نصبيها. بم: ولو أقرت بالسرقة: لا يحث ما لم يصدقها الزوج، بخلاف الحيض ونحوه؛ لأنه يمكن الوقوف على السرقة في الجملة فلا يثبت بقولها بخلاف الحيض.^٢

تعك: قال لها: إن أبعدت شيئاً أو أخذت من هذه الأشياء فامرأته طالق^٣، وما أخذ منها بل أكل منها: حث؛ لأنه أخذ وزيادة.

عت: قال ل聆مِيده: إن سرقت مني شيئاً فامرأته طالق، فسرق منه قرصاً أو قرصين أو أفرغ من ذهنه في الهريسة: لا يحث باعتبار الغرفة^٤: ولو كان شيئاً لو بلغه لتحل به: يحث إلا فلا.

قب: حلف لا يرتكب حراماً ثم جُن ثم زنى في^٥ جنونه: لا يحث. (بم: قخ: يحث) .^٦

١ في (أ) (منها) .

٢ زاد في (ب) (لا) .

(٣) انظر في نحوها: الكاساني، بدائع الصنائع، (١٣٠/٣).

٤ زاد في (أ) (طالق) .

٥ (و) ليست في (ب) .

٦ في (أ) (نج) .

٧ (و) ليست في (أ) .

٨ (في) ليست في (أ) .

٩ ما بين () ليست في (أ) .

(١٠) انظر: الزيلعي، تبيان الحقائق، (٩٨/٣).

قبح: حلف لا يأكل حراماً فشرب المثلث^١: لا يحنث ما لم يسكر منه، إذ غير القذح المسكر حلال^٢.

فصل: في اليمين على الاضطجاع أو "البيتوة"

بم: قال: إن وضع رأسه مع امرأته على وسادة فهي طالق، فوضع رأسه أولاً ثم وضع رأسها عليها: يحنث^٣ إذا كان نائماً لم ينتبه، وإن انتبه وبقي كذلك ساعة^٤ وإن فلابق ظم: مثل ذلك في الاضطجاع^٥.

نج: قال لها: إن التفثبت جلوذنا بثلاثة^٦ أشهر فكذا، فقبلتها^٧ أو لمست ساقه أو قبلته في المدة: لا يحنث، وإن لمس بطنها لشهوة: حنث^٨.

(١) هو طبيخ النبيذ.

(٢) انظر نحوها: الكاساني، بداع الصنائع، (٥٧/٣)، الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (٦٨/٤)، الأوزجندى، فتاوى قاضي خان، (٥٣/٢).

٣في (أ) (في) وفي (ب) (و) .

٤ في (أ) (وهي) .

٥في (ب) (بوضع) .

٦زاد في (أ) (لا) .

٧ زاد (إلا) في (ب) .

٨(لم) ليست في (أ) .

٩زاد في (أ) (محنة) وزاد في (ب) (حنث) .

(١٠) انظر نحوها: الكاساني، بداع الصنائع، (١٦٢/٣).

١١ في (ب) (ثلاثة) .

١٢ زاد في (ب) (أو لمس ساقها) .

(١٣) انظر: الكاساني، بداع الصنائع، (١٦٢/٣).

قع بو: وفي قوله: إن أبٍت الليلة عندها^١: يُعتبر أكثر الليل^٢. ولو قال لها: إن دخلت في الفراش معك ودخله وقال: عنيت به وطنها: يحنث ويواخذ به ولا يصدق في ترك حقيقة اللفظ^٣.

أسنع: له أربع نسوة قال لواحدة منهاً: إن لم أبٍت عندك الليلة فالثلاث الأخرى طوالق، ثم قال للثانية والثالثة والرابعة مثل ذلك، ثم بات عند الأولى: حنث في كل واحدة منها بحيث يقع على التي بات عنها ثلاثة [٤ ٩] تطليقات، لانحل الأيمان الثلاث عليها، ويقع على الثلاث الأخرى على كل واحدة تطليقتان؛ لأنه انحل على كل واحدة يميناً، ولو بات مع الشتتين يقع على كل واحدة تطليقتان، وعلى الآخرين على كل واحدة تطليقة تخرج^٤ على هذا الأصل، ولو بات مع كل واحدة منها ساعة في تلك الليلة لا يحنث أصلاً^٥.

فصل: في اليمين على اليمين

قع: قال لأمراته: أنت طالق إن أحلف، ثم علق طلاق امراته: يحنث في عُرف لساننا^٦:
يحنث^٧.

أسنع: قال لها: أنت طالق ثلاثة إن لم ^٨أطلقك ثلاثة، فطلاقها ثلاثة على ألف ولم تقبل هي: لا يحنث^٩.

١) (عندما) ليست في (ب).

(٢) لأن البيوتة في العرف عبارة عن الكون في البيت أكثر الليل، فما دونه لا يسمى ببيوتة في العرف. انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٢٠٥/٣)، ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٣٤).

(٣) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٣/٦٦٢).

٤) في (ب) (الأخر).

٥) زاد في (أ) (شيء).

٦) (خرج) ليست في (أ) وفي (ب) (يخج).

٧) (أصلا) ليست في (أ).

(٨) انظر بنحوها: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٤).

٩) في (أ) (مت).

٠) إنما في الأصل، بالإثبات كسابقتها، ولا معنى للتكرار لولا أنه يريد: لا يحنث، بالضد.

١١) (لم) ليست في (أ).

فصل: في اليمين تجري بين رب الدين وغريمه

فعـ قال لمديونـه وـهـماـ فـيـ دـارـ رـبـ الدـيـنـ: إنـ لـمـ تـجـئـ بـالـعـيـنـ التـيـ عـلـيـكـ غـدـاـ فـامـرـأـتـهـ طـالـقـ،ـ فـقـالـ:ـ نـعـمـ،ـ فـالـتـقـيـاـ فـيـ دـارـ أـخـرىـ وـقـضـىـ الدـيـنـ^٢:ـ لاـ يـحـنـثـ.^٣

نجـ عليهـ عـدـلـيـاتـ،ـ فـحـلـ إـنـ لـمـ أـدـفـعـ لـكـ الـيـوـمـ مـنـهـ عـدـلـيـةـ فـامـرـأـتـهـ طـالـقـ،ـ فـدـفـعـهـ ذـلـكـ يـوـمـيـنـ ثـمـ يـتـيـسـرـ الـكـلـ فـدـفـعـهـ جـمـلـةـ:ـ لـاـ يـحـنـثـ؛ـ لـأـنـ الـغـرـضـ مـنـهـ عـدـمـ تـأخـيرـ القـضـاءـ عـنـ أـيـامـ مـثـلـ عـدـدـ الـعـدـلـيـاتـ،ـ وـلـمـ يـؤـخـرـ فـلـمـ يـحـنـثـ.ـ وـلـوـ قـالـ:ـ إـنـ لـمـ أـدـفـعـ لـكـ الدـيـنـ فـيـ وـقـتـ كـذـاـ فـامـرـأـتـهـ طـالـقـ،ـ فـقـضـاهـ قـبـلـ ذـلـكـ الـوقـتـ^٤:ـ لـاـ يـحـنـثـ.ـ أـسـنـعـ:ـ قـالـ لـمـديـونـهـ:ـ إـنـ قـبـضـتـ دـرـهـمـ فـامـرـأـتـهـ طـالـقـ،ـ وـأـخـذـ بـعـضـ دـيـنـهـ عـلـىـ ظـنـ أـنـهـ تـامـ وـعـلـمـ فـرـدـهـ:ـ لـاـ يـحـنـثـ.ـ وـكـذـاـ لوـ عـلـمـ ذـلـكـ وـلـمـ يـقـبـضـ(ـ مـاـ بـقـيـ،ـ وـلـوـ أـرـادـ أـنـ يـقـبـضـ)ـ جـمـيـعـهـ وـلـمـ يـحـنـثـ فـالـحـيـلـةـ فـيـهـ:ـ أـنـ يـرـدـ مـاـ قـبـصـهـ ثـمـ أـخـذـ الـكـلـ،ـ فـلـاـ يـحـنـثـ.

فحـ حـلـ المـشـتـريـ مـنـ الـوـكـيلـ بـالـبـيـعـ قـبـلـ أـدـاءـ الثـمـنـ إـلـيـهـ:ـ مـاـ^٥ـ لـلـمـوـكـلـ عـلـيـهـ شـيـءـ،ـ كـانـ بـارـاـ،ـ وـلـوـ حـلـ:ـ مـاـ لـلـوـكـيلـ عـلـيـهـ شـيـءـ،ـ كـانـ كـاذـبـاـ.^٦

(١) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٣٩٤/١).

(٢) الدين (ليست في (ب)).

(٣) انظر: ابن الهمام، فتح القيدير، (٨٠/٥).

في (أ) (أوقع).

في (أ) (كل يوم).

في (أ) (ب) (ينسب له).

(٧) الوقت (ليست في (أ)).

ما بين () ليست في (أ).

كـذـاـ فـيـ الأـصـلـ،ـ بـصـيـغـةـ الـمـاضـيـ،ـ وـالـسـيـاقـ يـقـضـيـ بـالـمـضـارـعـ.ـ فـيـ (ـبـ)ـ (ـيـأـخـذـ)ـ.

٩ زـادـ فـيـ (ـبـ)ـ (ـبـغـيـ)ـ.

(١١) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٤/١٦٠)، البابرتـيـ، العـنـيـةـ شـرـحـ الـهـادـيـةـ،ـ (٧/٢١٩)،ـ اـبـنـ نـجـيمـ الـمـصـرـيـ،ـ الـبـحـرـ الرـائـقـ،ـ (٧/٤٧).

فصلٌ: في اليمين تجري بين رب الأرض والمزارع^١

شم شه قع: قال الأكابر لرب الأرض: إن زارعك بعد هذا فامرأته طالق ثلاثة، فلم يعمل حتى أدرك الزرع، ثم عمل في الجزا والحساب والتذرية: لا يحث.

بم: حلف إن كنت مزارعاً في هذه السنة، ثم قطع حشيش الأرض وسقاها للبذر وبذرها وكربها غيره: حث، ولو حلف: إن لم أزرع^٢ في هذه السنة فكذا: فإنه يقع على البذر.

عك: حراث طايّبة شريكة وضحك منه، فحلّف بثلاثٍ تطليقات إن زارعه بعد ذلك ثم يقول:[٤ ب] أردت به في العام القابل لا في إتمام هذه الزارعة؛ لا يصدق.

فصلٌ: في اليمين تجري بين المدعىين متعاكسة

أسنع: حلف زيد: لا يدعني هذا الشيء إن لم يدعه عمرو، وحلف عمرو: لا يدعني (إن لم يدعه زيد)، ^٥ وادعيا معاً: لم يحثا؛ لأن هذه اليمين تفيق قيـد القبلية والبعدية في ^٦ المعنى لا خلاف المتاحـر؛ لأنه لا يوجد الشرط المزبور به.

فصلٌ: في الاستثناء في اليمين والتعليق بمشيئة من لا يعلم مشيئته جهراً أو خفياً

أسنع: حلف بطلاق امرأته ثلاثة أو عشق رقبة على خدمته^٧ سبع سنين، ثم قال متصلًا: إلا واحدة أو الاثنين^٨: تطلق بما بقي وتعتق على ما باقي. ولو قال: إلا ثلاثة (أو إلا سبع سنين:

١ في (ب) (والزارع).

٢ (الجز) ليست في (ب).

٣ في (أ) (أزرع).

٤ كذا في الأصل، ولعله: الزراعة.

٥ ما بين () ليست في (أ).

٦ في (ب) (يحث).

٧ في (ب) (و)

٨ في (أ) (الشرط).

٩ (خدمته) ليست في (ب).

طلاق ثلثاً) "ولا تعيق حتى تخدمه" سبع سنين. ولو قال: أنت طالق ثلثاً (أو: امرأتي طالق ثلثاً) ثم قال متصلًا: إن شاء الله أو: إن شاء الملاك أو: إن شاء الجن أو: إن شاء فلان، وهو غائب غيبة منقطعة: لا تطلق، سواء كان ذكر المشيئة منه على الجهر حتى أسمع غيره أو على الإخفاء حتى أسمع نفسه فقط، ولو صَحَّ به الحروف ولم تسمع نفسُه: تطلق عند الهندواني^٧ لا عند الكرخي^٨، ولو آلت مع امرأته جهرًا واستثنى بعض مُدِّته متصلًا جهرًا أو خفية لكن أسمع نفسه أو^٩ قال: إن شاء الله^{١٠}، على الجهر أو على الإخفاء: لم يكن مولياً. ولو حلف بطلاق امرأته بحيث أسمع نفسه: تطلق، ولو صَحَّ (الحروف به)^{١١} فقط: لا تطلق عند الشيخ الهندواني^{١٢} تطلق عند الكرخي، والفتوى على الأول، والإعتاق على هذا الوجه على الاختلاف المذكور. و^{١٣} في شرح قع: مثله.

فصل: في اليمين على ملك المال

نجمات وأخذ الوالي أمواله الظاهرة، وحلف ورثته وحلفوا أنه ليس عندها من أموال المتوفى ولا نعلم له أموالاً ولا من وجوهه^{١٤} شيئاً ألبته: يغذرون إن عنوا بأمواله الملك.

اكتفى الأصل، بالتعريف.

^٢ ما بين () ليست في (أ) .

^٣ (ولا تعق) ليست في (ب) .

^٤ (يخدمه) في (أ) .

^٥ ما بين () ليست في (أ) .

^٦ في (ب) (يسمع) .

(٧) هو أحمد بن عمر الهندواني صاحب كتاب "حزب الهندواني"

(٨) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (١٥٧/٣).

^٩ في (أ) (إن) .

^{١٠} ازاد (تعالى) في (ب) .

^{١١} ما بين () (به الحروف) في (ب) .

^{١٢} (و) ليست في (أ) .

^{١٣} (و) ليست في (أ) .

^٤ في (أ) (وجوه) و في (ب) (وجهه) .

قع عك: قيل له: إنك تمسك ألفَ مَنْ من الحِنْطة، فقال (إن يحث^١) أمسكت لنفسي حقاً أكثرَ من ستمائةٍ فامرأته طالق، فوزنوها وكان أكثرَ من ألفِ مَنْ، فقال: علىَ دُيون حِنْطة [١٩٥] فنويتها: لا يحث.

فصلٌ: في اليمين في إفشاء السرّ ونحوه

يت: إن أفشيت هذا السرّ فكلَّ امرأة يتزوجها فهي طالق، ثم ثحدَي^٢ بِإفشاءه فضحك وشتم المحدَي^٣، ففهم منه السرّ: فإن كان قد فهم من فعله الإظهار: حثٌ.

شم: حلف لا يحثُ بهذا الحديث عند فلان، فحدثه عند الأسطوانة أو الحائط كما هو حيلة الجاهلين وفلان حاضر: يحث. ولو قال: إن حدثه لفلان فحدث كذلك: لا يحث، لأنَّه يُشترط فيه خطابه.

شم: قال لها: إن لم تعرِفني من قال لك^٤ هذا القولَ فانتِ طالق، فقالت: لا أقوله، مراراً، حتى عرَّفه القائلَ غيرُها وصدقَه وقالت: نعم، يحث. سي: مثله. ولو قال لها: إن لم تقولي من قال هذا: لا يحث.

بعده في الأصل: "يحث"، وهو مقدم في العبارة لا عمل له. ما بين (أ) في (أ) (أكنت إن) وفي (ب) (إن كنت).

٢ الضبط بالبناء للمفعول من الأصل.

٣ في الأصل: "المحدَي"، وهو فاسد.

(٤) لوجود شرط الحث وهو إظهار السر إذ الإظهار إثبات الظهور وذلك لا يقف على العبارة بل يحصل بالدلالة والإشارة. انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٣/٥٣)، ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٢٤٧).

٥ (لك) ليست في (أ).

بم قبح: حلفه بالطلاق بأن لا يقول ذكر السر الذي بيننا، ثم ذكره المحرف (آخر ثم ذكره الحالف: لا يحث). قال رحمه الله^١: لأنه لما ذكره المحرف^٢ مع غيره لم يبق ذلك سراً.

عت: لو قال: إن تكلمت^٣ بهذا السر أو قال: قلته فهي طلاق، فذكره عند من هو عارف به^٤، ولو قال: إن أفشيته^٥: لا يحث^٦.

فصل: في اليمين ثالث على فعل ثم يأمر غيره فيفعله

ط: حلف لا يضرب عبده، فأمر غيره حتى ضربه: حث، بخلاف ما لو حلف على حر لا يضربه: لا يحث بالأمر؛ لأنه يملك ضرب عبده، فصح أمره لغيره، بخلاف الحر، حتى لو ملك ضربه بأن كان سلطاناً أو قاضياً يحث بالأمر^٧.

ولو نوى الضرب بيده دين ديانة.

ولو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره فضربه: لا يحث^٨.

وقيل: الزوجة نظير العبد، وقيل: نظير الولد. قب: إن جئت المرأة فنظير العبد، وإن لم تجئ فنظير الحر. قال رحمه الله^٩: ولو فصل أحد في الولد تفصيله في الزوجة فحسن.

ونذكر في ط: لجنس هذه المسائل أصلاً وعددها، فقال: هنا إحدى وعشرون مسألة، في ستة عشر منها يقع الحث بال المباشر والأمر جميعاً وهي: النكاح والصلح عن دم عمد والطلاق والعتاق

١) قال رحمه الله (ليست في (ب)).

٢) ما بين () ليست في (أ).

٣) كلام (في (أ).

٤) زاد في (أ) (ب) (يحث).

٥) ما بين () ليست في (ب).

٦) في (ب) (فإن).

٧) لأنه لم يحصل منه إفشاء واظهار للأمر. انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٥٣/٣).

٨) بالأمر (ليست في (أ)).

٩) ذكرها معزوة للقنية: الزيلعي، تبيين الحقائق، (١٤٧/٣).

١٠) رحمه الله (ليست في (ب)).

والهبة والصدقة والقرص والاستئراض والضرب في العبد والذبح والبناء والخياطة والإيداع والاستيداع والإعارة والاستعارة، وفي خمسة منها إنما يقع الحيث على المباشرة وهو: البيع والشراء والإجارة والاستيجار والصلح عن المال، إلا أن يكون الحالف شريفاً لا يباشر بهذه العقود بنفسه فيحيث^[٩٥ ب] بالتفويض، وإن كان يباشر تارة ويفوض أخرى فقيل: يعتبر الغلبة، وقيل: يعتبر السلعة.

وإذا نوى التكلم بنفسه في الطلاق وأخواته: صدق ديانة لا قضاء.

بم: قال لها: إن لم تنزع عن ثيابك الليلة ولم تضطجعي معي فانت طالق، فنزع ثيابها عنها غيرها: لا يحيث؛ لأنه بطل اليمين.

فصل في الأيمان التي لها غاية

شم: قال: إن لم أقض الدين إلى الغد: لا يدخل فيها كل الغد، فإن قضاه قبل الغد يبر ولا فيحيث.

ولو قالها^٠: إن جامعتك ما دمت حيا فانت طالق، فأبانها وتزوجها في العدة وجماعتها^١: يقع الطلاق.

قع: إن أمسكتك بعد أيام العيد فانت طالق، فطلقها بائنا بعد أيام العيد متصلة ثم تزوجها: يحيث.

^١ (والبناء) ليست في (ب).

^٢ (و) ليست في (أ).

^٣ (إنما) ليست في (ب).

^٤ في (ب) (هذه).

^٥ عبارة الأصل: "لو قالها". في (أ) (قال لها) في (ب) (قال).

^٦ في (أ) (فجماعها).

ولو قال: إذا وصلت إلى مصرى أول سنة^١ فإن عملك عمل الحجامة فامرأته طالق، فوصل في
شوال واحتجم في المحرم: يحث.

ظت: ولو قال لها^٢: إن لم تصلي^٣ دار أمك أو دار أمي اليوم فانت طالق، فوصلت إليها بعد
غروب الشمس: حث^٤. ولو قال: إن ^٥كنت في هذه الدار اليوم فكذا: يحث بأكثر اليوم.

ن^٦: قال لها: إن لم ^٧ذهب بك الليلة إلى منزلي فانت طالق، فإن ذهب بها قبل مضي أكثر
الليلة لم يحث، وإنما فيحث^٨.

قب: إن ذهبت إلى دار ابني ومكثت فانت طالق، فإن لم يكن^٩ (في الكلام) ^{١٠} دلالة ^{١١} مفيدة
ينصرف المكث إلى الشهر.

فح: قال لها: إن لم ^{١٢}أطلقك غدا فانت طالق ثلاثة^{١٣} اليوم، فلم يطلقها غدا حتى غربت الشمس:
تطلق ثلاثة حينئذ ويلغو ذكر اليوم.

فح: إن فعلت ذلك الفعل في هذه السنة فهي كذا، وقاله^١ في وسطه^٢ السنة: تقع^٣ يميهه^٤ على
بقية السنة، ولو قال: أردت سنة كاملة يصدق. قب: لا يصدق قضاء.

١ في (أ) (أو).

٢ في (أ) (لسنة).

٣ (لها) ليست في (ب).

٤ في (ب) (تصل).

٥ في (أ) (غروبها).

(٦) انظر نحوها: ابن نجم المصري، النهر الفائق، (٣٤٢/٢).

٧ في (ب) (لو).

(٨) رمز النوازل. الشلبي، أحمد بن محمد بن أحمد شهاب الدين الشلبي^١، حاشية منحة الخالق على تبيين الحقائق، المطبعة
الكبرى الأميرية - بولاق، ط١، ١٣١٣ هـ، (٣٧/٣).

٩ (لم) ليست في (أ).

(١٠) ذكرها معزوة للفنية: الشلبي، حاشية منحة الخالق على تبيين الحقائق، (٣٧/٣).

١١ ما بين () ليست في (أ).

١٢ (دلالة) ليست في (ب).

١٣ (ثلاثة) ليست في (ب).

بم: حلف لا يفعل كذا في أيام العيد، فعيد الفطر يوم وعيد الأضحى ثلاثة أيام، وقيل: أيام العيد تنصرف إلى أسبوع العيد. ^{ط: مثله.}

فصل: في اليمين على عقد ما يشترط فيه قبول صاحبه وما لا يشترط سبي^٥: حلف لا يوكل، فوكل رجلاً فلم يقبل: ينبغي أن يحث^٦.

بم: إن أخالعها اليوم فعدي حُرّ، فحالعها فيه فلم يقبل^٧: برّ.

قب: قال لها: إن دفعت لفلان كذا فانت طالق، وهو ملك الرجل، فدفعته إليه لكنه لم يقبل: يحث؛ لأن الدفع يتم به كما في الهبة والصدقة والإقراب والاستقرار [١٩٦] والعطيّة والعارية.

فصل: في اليمين على الفعل في شيء ثم يتغير ذلك الشيء عن حاله ظم: حلف لا يستمد من هذه القارورة، فصب مدادها ومثلث مدادا آخر فاستمد: يحث. وكذا في الدّواة.

أسنع: حلف لا يأكل من هذا الدقيق: يحث بأكل خبزه لا بعينه^٨ لتعيين المجاز مرادا، وإن غير عينه لا يحث بأكل خبزه أيضاً.

ولو حلف: ليقتلن فلاناً اليوم وهو ميت: لم يحث إن لم يعلم موته وقت الحلف، إلا في رواية عن أبي يوسف. وكذا لو مات بعد الحلف فيه. وكذا لو أريق ماء الكوز فيه بعد الحلف هكذا.

١ في (ب) (قال).

٢ في (أ) (وسط).

٣ في (أ) (يقع).

٤ (يمينه) ليست في (أ).

(٥) رمز سيف الأئمة السائلي. انظر: الشلبي، حاشية منحة الخالق على تبيين الحقائق، (١٤٨/٣).

(٦) ذكرها معزوة للفنية: الشلبي، حاشية منحة الخالق على تبيين الحقائق، (١٤٨/٣).

٧ في (أ) (تقبل).

٨ زاد في (أ) (و).

فصلٌ: في تعليق الطلاق بعمل القلب وسائر الأمور الخفية والشائكة

ووجود الشرط وكيفية الطلاق وكمية الأيمان

سي: قال لها: إن كنتِ لي حاجة فانتِ طالق: لا يحث في هذه الصورة أبداً عك: عن بو مثلك.

فع^۱ قع عك: ولو قال بعد فراغه أو بعد مدة انتِ لي "حاجة"^۲: لا يحث، ولو قال: أنتِ لي حاجة في الوقت الذي قلث: إن كنتِ لي "حاجة"^۳ فانتِ طالق: يحث^۴. قال رحمة الله^۵: وهو الصحيح. ولو قال: إن أردتُ امرأتي فهي طالق، فقيل له: أتريدُها؟ فقال: أريدها أولاً فماذا تريد؟ لا يحث. سي: مثلك.

عك شم: قال لها: إن كنتِ لي حاجة فانتِ طالق، فقال له أخوها: ألا تريد اختي؟ فقال^۶: لِمَ لا أريده؟ يحث. فع^۷: ولو قال: عنْيُث الاستهزاء لا يُصدق.

۱ (فع) ليست في (أ).

۲ (لي) ليست في (أ).

۳ في (أ) (لحاجة).

۴ (لي) ليست في (أ).

۵ في (أ) (لحاجة).

۶ (يحث) ليست في (أ).

۷ (رحمة الله) ليست في (ب).

۸ في (أ) (فقالت).

فعـ: قـيل لـه^١: تـريد فـلانـة؟ فـقال: إـن كـنتِ لـي حاجـة وـأزـوجـها أـو إـن أـريـد نـكـاحـاً فـهي طـالـق: اـنـعـقدـتـ، فـلو تـزوـجـها وـلـم يـقلـ: أـريـدـهاـ، لـا يـحـنـثـ.

عـ: قـال لـهـا: إـن كـان ثـوبـكـ حاجـة لـي فـانتـ طـالـقـ، ثـم أـخـذـ مـنـهـا ثـوـبـاً وـلـبـسـهـ: لـا يـحـنـثـ؛ لـأنـ الأـخـذـ لـا يـدـلـ عـلـى الحاجـةـ لـأـنـهـ قد يـكـونـ غـصـباـ.

شمـ شـهـ نـجـ: قـيل لـهـ: لـكـ حـسـدـ، فـقالـ: أـكـان لـي حـسـدـ فـهي طـالـقـ، وـلـو^٢ قـالـ بـعـدـ مـرـةـ^٣: كـانـ لـي حـسـدـ حـينـ حـلـفـ: يـحـنـثـ.

فعـ: قـال لـهـا: إـن طـمـعـتـ فـيـكـ فـانتـ طـالـقـ، فـجـامـعـهـاـ: لـا يـحـنـثـ حـتـى يـظـهـرـ الطـمـعـ بـلـسـانـهـ، وـكـذاـ فـيـ الطـمـعـ فـيـ الـمـالـ وـغـيـرـهـ^٤.

ظمـ: إـن نـظـرـتـ إـلـى أـخـيـ نـظـرـ شـفـقـةـ: لـا يـحـنـثـ بـوـضـعـ الطـعـامـ عـنـهـ، وـالـاعـتـبـارـ فـيـهـ بـالـلـسـانـ^٥.
ولـو قـالـ لـابـنـهـ فـيـ المـذـاـعـةـ: إـن كـنـتـ مـنـيـ فـأـمـكـ طـالـقـ، فـإـنـ أـرـادـ بـهـ حـقـيقـةـ الـاخـلـاقـ لـا يـقـعـ، وـإـنـ
أـرـادـ بـهـ النـسـبـةـ^٦ إـلـيـهـ^٧ يـقـعـ.

١ في (أ) (لـهـ).

٢ في (أ) (ب) (كـانـتـ).

٣ في (أ) (نـكـاحـهـ).

(٤) انظر: الزـيلـعـيـ، تـبـيـنـ الـحـقـائقـ، (٢٣٧/٢).

٥ عـبـارـةـ نـاسـخـ الأـصـلـ: أـكـانـ، وـلـا تـسـوـغـ. زـادـ فـيـ (أ) (بـ) (إـنـ).

٦ في (أ) (بـ) (كـانـ).

٧ في (أ) (بـ) (فـلوـ).

٨ في (أ) (بـ) (مـدـةـ).

(٩) انـظـرـ فـيـ نـحـوـهـاـ: الزـيلـعـيـ، تـبـيـنـ الـحـقـائقـ، (٢٣٧/٢).

(١٠) انـظـرـ فـيـ نـحـوـهـاـ: الزـيلـعـيـ، تـبـيـنـ الـحـقـائقـ، (٢٣٧/٢).

١١ في (بـ) (الـشـبـهـ).

١٢ (إـلـيـهـ) لـيـسـتـ فـيـ (بـ).

بم: إن كان لا عذاب لأبي في القبر فانت طالق: لا يحيث؛ [٦٩ ب] لأنّه مُحتمل فلا يقع بالشك، كما لو حلفاً بسبب طير فحلف أحدهما أنه غراب والآخر أنه حمام ولم يعلما ذلك: لا يحيث أحدهما^١.

أصغر: قال لها: إن كان رأسك أثقل من رأسك فانت طالق ثلثاً: لا يقع؛ لأنّه لا يعلم^٢.
(قب: قالت: لي) ^٣ وجع البطن، فأنكره وقال: إن كان لك وجع البطن فانت طالق: لا يقع. يم:
القول قوله كما في الحيض^٤.

قع بو: قال: إن كان جاهي وحرمتني ومالى أنقص من جاه فلان وحرمته وماله فامرأته طالق:
ينبغي أن لا يقع؛ لأنّه يجوز أن يكون جاه أحدهما أنقص في موضع وأعظم من^٥ موضع آخر.

شس: قال لامرأتين له: أطولهما حياة فهي طالق: لا تطلق في الحال، فلو كانت إحديهما بنت
ستين سنة والأخرى بنت عشرين سنة فماتت العجوز قبل الشابة: طلقت الشابة في الحال. ولا
يستند خلاف^٦ لزفر^٧. قال رحمه الله^٨: ولو ماتتا معاً لا تطلق واحدة منهما^٩.

عت: إن لم يخرج الفساق من النار فانت طالق: لا يقع، لتعارض الأدلة^{١٠}.
عك: أذكر حلقاً معلقاً بشرط قد وجد ولكن (لا أعرف أكان) ^{١١} بالله أم بالطلاق؟^{١٢} على
اليمين^{١٣}.

(١) انظر في نحوها: الأوزجندى، فتاوى قاضيختان، (٤٩٣/١).

(٢) انظر في نحوها : ابن مازه البخاري، المحيط البرهانى، (٤٨٣/٣)، الأوزجندى، فتاوى قاضيختان، (٤٩٣/١).

٣ ما بين () فالثانى) في (ب) .

(٤) انظر: الشيباني، الأصل، (٤٧٨/٤)، الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي، الفصول في
الأصول ، ت: عجيب النشمي، نشر: وزارة الأوقاف الكويتية، ط، ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، (٤/٢٣٦)، القدورى، التجريد،
(١١/٥٦٦٠)، الزيلعى، تبيان الحقائق، (٢٣٦/٢).

٤ في (أ) (في) .

٥ في (أ) (خلافاً) .

٦ في (أ) (لزفر) .

٧ (رحمه الله) ليست في (ب) .

(٩) ذكرها معروفة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٤).

(١٠) ذكرها معروفة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٤).

٦٣ ط: أبو نصر الدبوسي: حلف ونسى أنه حلف بالله أَمْ بالصيام أو بـ^٧ بالطلاق: فحلفه باطل.^٨

٦٤ عِلْمُ الْحَالِفُ أَنَّ عَلَيْهِ أَيْمَانًا كَثِيرَةً لَا يَعْلَمُ عَدَهَا: ثُمَّ حَمِلَ عَلَى الْأَقْلَمِ. يَتَ: يَتَحَرَّى.^٩

٦٥ عَتْ: شَكَ أَنَّهُ عَلِقَ الطَّلاقَ أَمْ نَجَزَ، أَوْ شَكَ^{١١} فِي وُجُودِ الشَّرْطِ: يُجَدِّدُ النِّكَاحَ احْتِيَاطًا وَلَا يَلْزَمُهُ فِي الْقِيَاسِ.^{١٢}

٦٦ مَتْ: وَالْمَسَرَّةُ كَالْمُحَبَّةِ فِي كُونِهَا يُعبَرُ^{١٣} الْلِّسَانُ^٤ بِهِ: وَكَذَا الْغَيْرَةُ^{١٠}: بِالْلِّسَانِ، لَا بِالْقَلْبِ.^{١٦}

١ ما بين () في (أ) (الأعراف كائن) .

٢ في (أ) (طلاق) .

٣ في (أ) (يتحمل) .

٤ زاد في (أ) (بِاللهِ) .

٥ في (أ) (أو) .

٦ في الأصل: "أو"، وهو من فساد النسخ. في (أ) (أَمْ) .

٧ زاد في (أ) (الطلاق) .

(٨) انظر: ابن البزار، الفتاوى البازية، ()، ابن نجم المصري، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الأشباء والنظائر على مذهب أبي حنيفة، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية. بيروت، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م، (ص ٥٣).

٨ زاد في (أ) (ب) (ولو) .

(٩) انظر: ابن نجم المصري، الأشباء والنظائر، (ص ٥٣).

٩ في (ب) (يشك) .

(١٠) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (١٢٦/٣).

١٠ ما بين معکوفین إضافة مقترحة مني لاستقامة النص. (بها) في (أ) (يعتبر) وفي (ب) (تعبر) .

١١ في (ب) (باللسان) .

١٢ في (أ) (الصغرى) وفي (ب) (العبرة) .

(١٣) ذكرها معزوة للقنية: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٢٩/٤).

فصلٌ: في اليمين على فعل يضافُ إليه بجهة الملك أو غيره

بم: حلف لا يركبُ حمار فلان فركب حماراً استأجره أو استعاره: لا يحث، بخلاف الدار والبنت^١. ط: مثله، فإنه يحث بالمستأجرة ^٢والمسندة والوقف^٣.

في "دُرْبٌ" الفقه: يُنظر في مسألة الدار، فإن كانت له دار أخرى ملك له لم يحث، وإن فيحث، وهذا حسن.

م: حلف لا يدخل دار فلان، فدخل دار امرأته وهو ساكنٌ فيها: حث. وكذا لو قال: والله لا أدخل دار فلانة، فدخل دار زوجها وهي ساكنة فيها معه: حث. بم: مثله، قبح: مثله^٤.

(١) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤/٣٢٠ . ٣٢١).

في (أ) (والمستأجرة) .

(٢) انظر: السرخسي، المبسوط، (٨٢/١٥)، الكاساني، بدائع الصنائع، (٣٨/٣)، البخاري، عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخاري، كشف الأسرار عن أصول البزدوي، دار الكتاب الإسلامي . بيروت، د.ط، د.ت، (٥٠/٢).

٤ الضبط من الأصل. في (أ) (درر) .

٥ في (أ) (بم) .

(٦) انظر: السرخسي، المبسوط، (٨/١٦٥ - ١٦٦)، ابن مازه البخاري، (٤/٣١٩)، الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (٤/٥٧)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٤٠٤).

أصغر: حَلْفٌ لَا يَدْخُلُ دَارَ فَلَانَ هَذِهِ، فَبَاعَ فَلَانُ دَارَهُ ثُمَّ دَخَلَهَا: لَمْ يَحْنُثْ عَنْهُمَا، خَلَافًا لِمُحَمَّدٍ^١. ثُمَّ قَالَ: الْمُصْنَفُ وَقَالَ جَمْلَةً مُشَابِخًا: يُنْظَرُ، إِنْ كَانَتِ^٢ الْيَمِينُ هَاجَتْ مِنْ جَهَةِ صَاحِبِ الدَّارِ [٦٧] لَمْ يَحْنُثْ كَمَا قَالَا لِتَغْيِيرِهِ. فَإِنَّ^٣ هَاجَتْ مِنْ جَهَةِ الدَّارِ لِضَيْفِهَا^٤ أَوْ لِزَوْالِ الْأَمْنِ^٥ عَنْهَا أَوْ نَحْوِهِ: يَحْنُثْ كَمَا قَالَ مُحَمَّدٌ؛ لَأَنَّ الْغَرْضَ تَعْلِيقُ الْيَمِينِ بِعِينِ الدَّارِ^٦.

بِمَ: قَالَ لَهَا: إِنْ تَزَوَّجَتِ امرأةً بِغَيْرِ إِذْنِكِ فَهِي طَالِقَةُ، ثُمَّ طَلَقَ الْمَخَاطِبَةَ وَتَزَوَّجَ أُخْرَى بِغَيْرِ إِذْنِهَا: طَلَقَ، بِخَلَافِ مَا إِذَا قَالَ: إِنْ خَرَجْتِ مِنْ الدَّارِ إِلَّا بِإِذْنِي، فَإِنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِحَالِ قِيَامِ النِّكَاحِ^٧. وَالْفَرْقُ أَنَّ لِلرَّجُلِ وَلِيَةَ الْمَنْعِ وَلِإِذْنِهِ لِأَمْرَاتِهِ، فَيَتَقَيَّدُ يَمِينُهُ بِحَالِ قِيَامِ وَلَايَتِهِ^٨، وَلَيْسَ لِلْمَرْأَةِ وَلِيَةَ الإِذْنِ وَالْمَنْعِ مِنَ التَّزَوُّجِ، فَكَانَتِ الْيَمِينُ مَطْلَقَةً بِإِطْلَاقِ الْفَظْلِ^٩.

طِمَ: عَنْ أَبِي يُوسُفَ: سُلْطَانٌ حَلَفَ رِجْلًا أَنْ لَا يَخْرُجَ عَنِ^{١٠} الْمَسْجَدِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، ثُمَّ عُزِّلَ السُّلْطَانُ: سُقْطَ الْيَمِينِ، وَلَوْ أُعِيدَ فِي عَمْلِهِ لَا تَعُودُ. وَكَذَا لَوْ تَزَوَّجَ بَعْدَ الإِبَانَةِ، وَلَوْ مَاتَ: لَا تَسُقْطَ عَنِ^{١١} مُحَمَّدٍ^{١٢}.

حَلَفَ الْوَالِي رِجْلًا لِيُخْبَرَهُ بِمَنْ يَحْمِلُ هَذَا الطَّعَامَ، فَعَرَفَ الْآخَذُ فَلَمْ يُخْبِرْهُ حَتَّى عُزِّلَ: حَنْثٌ، وَفِي الْقِيَاسِ: لَا يَحْنُثُ وَبِالْإِسْتِحْسَانِ: إِنْ أَخْذُوا بِالْتَّأْخِيرِ زَمَانًا لَا يَحْنُثُ مَا لَمْ يُعَزَّلْ وَلَمْ يَمُوتْ^{١٣}.

^١ زاد في (أ) (رحمه الله).

^٢ زاد في (أ) (من).

^٣ في (أ) (ب) (كان).

^٤ في (أ) (ولن).

^٥ في (أ) (ليضعها).

^٦ في (أ) (الأمر).

(٧) انظر: الشيباني، الأصل، (٢٦٦/٣)، القدوسي، التجريد، (١٢/٦٤٤٣)، ابن الهمام، فتح القدير، (١٥٢/٥).

(٨) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤٠١/٤).

^٩ في (ب) (النِّكَاح).

(١٠) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٢٠٣/٥).

^{١١} في (ب) (المسجد).

^{١٢} كذا في الأصل، حرف الجر، ولعل الأرجح: عند، فتأمل. في (ب) (عند).

(١٣) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٣٧١/٣)، الكاساني، بدائع الصنائع، (٤٧/٣).

فصل: في اليمين على فعل فِيْمَنْعِ منه أو بعْزِه

شز: حلف إن تم يخرب بيته فلان غداً فكذا، فقييد ومنع ولم يخربه حتى مضى الغد: اختلف فيه، والمختار للفتوى:^{الحنث} بم: قال لها وهي في بيته: إن لم أذهب بك إلى داري فأنتم طالق ثلاثة، ثم أخرجها من دار أمها ففررت منه فلم يقدر على أخذها: وقع الثلاث^٧.

ط: أتى باب مدعيونه وحلف لا يذهب من هذا الموضع حتى يأخذ حقه، فدفعه دفعه إزاله عن موضعه خطوات، ثم ذهب باختياره، فقيل: يحيث^٨، وقيل: لا يحيث.

أبو نصر الدبوسي: حلف غريمته بأن يأتيه غداً ويريه وجهه، فأتأهله وقد غاب: لا يحيث. ولو حلف المديون ليقضى حقه فلان غداً فجاءه ليقضي حقه فلم يجده في الغد، س: لا حنث^٩ عليه، ن: يدفعه إلى القاضي فلا يحيث^{١٠}: ينصب القاضي وكيله ويأمره بالدفع إليه، فإذا دفعه إليه لا يحيث. وعن أبي يوسف: إن قبض هذا الوكيل باطل وبه.

ظم أسنع^{١١}: رجل حلف مدعيونه ليقضي دينه إلى وقت كذا، فأتأهله ليقضي قبيل ذلك الوقت فلم يجده: لا يحيث؛ لأن مراد الدائن من تحليف مدعيونه الاستئثار بأن لا مماطلة في دينه بسبب

١ في (أ) (يحيث) .

٢ انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٤٧/٣).

٣ في (أ) (لم) .

٤ انظر: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٠.٢١).

٥ في (أ) (خرجها) .

٦ في (أ) (فرقت) .

٧ انظر: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٢١).

٨ انظر: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٩٨).

٩ في (أ) (لم) .

١٠ في (أ) (يحيث) .

١١ في (أ) (لا) .

١٢ (ن) ليست في (أ) .

١٣ (ظم أسنع) ليست في (أ) .

التحليف إياه، فلما جاءه قبيل الوقت المعهود فقد حصل مراده فلا حنث عليه، ولو أدى بعضه قبيل الوقت^٢ [ب] قبل الطلب والخصومة: إن كان المؤذى أكثر مما لم يؤذه^٣ لا يحنث إجماعاً، وإن كان أقل أو سواه اختلف المشايخ فيه، والأصح أنه كان لعنة غيبة الدائن^٤ لا حنث عليه، وإلا يحنث.

حلف الوالي رجلاً إن يجيء إليه بامرأته أو بغيرها فمن يقدر عليه غداً، فغابت المرأة ولم يجدوها حتى مضى الغد، قيل: يحنث، وقيل: لا يحنث، والقول الثاني أصح، هذا إذا لم تكن غيبتها باتفاق زوجها وإلا يحنث إجماعاً.

م^٥: حلف لا يسكن هذه^٦ الدار فأوثق فلم يقدر على الخروج إلا بطرح نفسه من الحافظ: لا يحنث. وكذا الماء القمر^٧ وهو غير سابق^٨.

ط^٩: حلف لا يسكنها، فخرج فوجد بابها مغلقاً بحيث لم يمكنه فتحه، فقيل: يحنث، (وقيل: لا يحنث^{١٠}). وبه أبو الليث والصدر الشهيد، بخلاف ما لو حلف إن لم يخرج من هذا المنزل اليوم فقييد ومنع^{١١}: حنث^{١٢}.

١ في (أ) (قبل).

٢ زاد في (أ) (ب) (وبعضه بعد الوقت).

٣ في (أ) (يؤديه).

٤ في (أ) (دار).

٥ في (أ) (ب) (حنث).

(٦) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٩٩.٣٩٨/٤).

٧ (م) ليست في (أ).

٨ في (أ) (هذا).

٩ في (أ) (ولم).

١٠ الضبط للغين من الأصل. في (ب) (المعمور).

(١١) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢١).

١٢ (ط) ليست في (أ).

١٣ ما بين () ليست في (ب).

وكذا لو قال لها في منزل والدها: إن لم تحضرني منزلي الليلة فانت طالق، فمنعها الوالد من الحضور: تطلق. هو المختار. ولو قال: إن كنت في هذا مصر (في هذه^٤) الليلة فكذا، فأصابه حُمَّى بحيث لم يمكنه الخروج^٥ حتى أصبح: يحيث، بخلاف ما لو قيَّد^٦.

ق: ولو قال لأصحابه: إن لم أذهب بكم الليلة إلى منزلي فكذا، فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم العَسْنُ فحبسَهم: لا يحيث^٧.

أسنع: وكذا لو حلفَ الوالي بأن يذهب إلى القاضي مع خصمه اليوم وقاما بين يديه فذهبَا وحُبسا حتى مضى اليوم، ولو لم يُحبسَا ولكن غاب القاضي ولم يجداه ورجَع خصمه ولم يقدر على إذهابه إليه: لا يحيث في الأصح^٨. ولو رَجَع بسبب (الحال): يحيث. ولو رَجَع سبب^٩ (١) الغير بأن قال لا يجدان القاضي اليوم لأنَّه قد غاب عن وطنه: إن كان المُخْبِرُ واحداً: يحيث، وإن كان اثنين لا يحيث.

(١) انظر في نحوها: الكاساني، بدائع الصنائع، (٧٨/٣).

٢ في (أ) (وضع).

(٣) انظر: ابن نجم الم الكاساني، بدائع الصنائع، (٧٨/٣). صري، البحر الرائق، (٤/٢١).

٤ في (أ) (هذا).

٥ ما بين () ليست في (ب).

٦ (الخروج) ليست في (ب).

(٧) انظر: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٢١).

(٨) انظر: ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٤/٢١).

٩ في (أ) (أو).

(١٠) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٣/٧٨).

١١ حرف الجر لازم لاستقامة التعبير.

١٢ ما بين () ليست في (أ).

عن^١: قال لها: اذهب إلى دار فلان واستردي منه كذا، واحمليه إلى هذه الساعة وإلا فانت طالق، فذهبت إليه ولم تقدر على استرداده إلا في اليوم الثاني: حنث، وقيل: ينبغي أن لا يحنث. وعجزها عن الاسترداد كالقىد في المسألة المتقدمة عن أبي يوسف.

حلف ليركبَ هذه الدابةَ الْيَوْمَ، فلُؤْلُؤَ وَحْسٌ حَتَّى مَضَى الْيَوْمُ: حِنْثٌ. بم: وعلى قياس مسألة^٢ السكني^٣: لا يحنث^٤.

حج: إن لم أعملْ هذه السنة في المزارعة بتمامها فهي طالق، ثم مَرَضَ ولم يُتمَ حِنْثٌ، ولو حبسه السلطان: لا يحنث^٥.

ط: حلف الأكار أو المزارع لا يكون من أckerة فلان أو من مزارع^٦ [أ] ٩٨ فلان: فإن كان غائباً لا يمكنه نقض^٧ الإكارة أو المزارعة: حنث، وإن كان خارج مصر فخرج في الحال ونافذه: لم يحنث، كمن^٨ حلف لا يسكن^٩ هذه الدار فلم يجد مفاتحها ليخرج: فإن كان في طلب المفتاح حتى وَجَدَهُ وَخَرَجَ: لا يحنث، وإن اشتغل بعمل آخر: حنث، كذا هذا، ولو منعه إنسانٌ من الخروج إلى صاحب الأرض أو طبَّهُ في مصر: لم يحنث. قال رحمة الله^{١٠}: وكذا إذا حلف المضاربُ أو شريك العنان أو المفاوضُ أن لا يكون شريكاً لفلان^{١١}.

في (أ) (عت).

(مسألة) ليست في (أ).

٣ في (أ) (السكن).

(٤) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٧٨/٣)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢١/٤).

(٥) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢١/٤).

كذا في الأصل، ولا يخفى أن صوابه: مزارعي. في (ب) (مزارعي).

في (أ) (ينقض).

(كمن) ليست في (ب).

في (أ) (يمكن).

(رحمة الله) ليست في (ب).

(١١) انظر في نحوها: الكاساني، بدائع الصنائع، (٧٨/٣).

ولو قال لها: إن لم ترّدي أثوابي الساعـة فـانت طالـق، فـأخذـه هو قـبـلـ أن تـدـفعـ إـلـيـهـ لا يـحـنـثـ،
وـهـوـ مـخـتـارـ أـبـيـ الـلـيـثـ. وـقـيلـ: يـحـنـثـ.

ومـثـلـهـ: إنـ لمـ يـجـيـ بـفـلـانـ" فـانتـ طـالـقـ، فـجـاءـ فـلـانـ منـ جـانـبـ آـخـرـ بـنـفـسـهـ".

فـالـحـاـصـلـ إـنـهـ مـتـىـ عـجـزـ عـنـ الفـعـلـ المـحـلـوـفـ عـلـيـهـ وـالـيمـينـ مـؤـقـتـةـ بـطـلـتـ" أـبـيـ حـنـيفـةـ وـمـحـمـدـ
خـلـافـ لـأـبـيـ يـوسـفـ، وـفـيـ أـسـنـعـ: الـفـتـوـىـ عـلـىـ قـوـلـهـماـ".

قـعـ ظـمـ: دـعـاـ اـمـرـأـتـهـ إـلـىـ الـوـقـاعـ فـبـأـثـ فـقـالـ: مـتـىـ يـكـونـ؟ فـقـالـتـ: غـدـاـ، فـقـالـ: إـنـ لـمـ تـفـعـلـيـ هـذـاـ
الـمـرـادـ غـدـاـ فـأـنـتـ طـالـقـ، ثـمـ نـسـيـاهـ حـتـىـ مـضـىـ الـغـدـ" لـاـ يـحـنـثـ".

بـوـ: حـلـفـ لـيـخـرـجـنـ سـاـكـنـ دـارـهـ الـيـوـمـ، وـالـسـاـكـنـ ظـالـمـ غـالـبـ يـتـكـلـفـ فـيـ إـخـرـاجـهـ: فـإـنـ لـمـ يـمـكـنـهـ
فـالـيـمـينـ عـلـىـ التـلـفـظـ بـالـلـسـانـ".

فـصـلـ: فـيـ الـيـمـينـ عـلـىـ فـعـلـ" الغـيرـ" أـوـ تـرـكـهـ وـفـيـ الـيـمـينـ الـظـنـ

أـسـنـعـ: حـلـفـ: مـاـ فـعـلـ فـلـانـ هـذـاـ الـفـعـلـ، إـنـ فـعـلـ فـامـرـأـتـهـ طـالـقـ، وـهـوـ قـدـ فـعـلـهـ": إـنـ كـانـ حـلـفـهـ عـلـىـ
إـنـكـارـهـ أـوـ عـلـىـ حـلـفـهـ عـلـىـ عـدـمـ فـعـلـهـ هـذـاـ الـفـعـلـ ثـمـ ظـهـرـ أـنـهـ قـدـ فـعـلـهـ": لـاـ يـحـنـثـ الـحـالـفـ"؛ لـأـنـهـ

١ في (أ) (ب) (نودي).

(٢) ذكرها معروفة للفنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٠).

٣ في الأصل: "بلغان"، وهو من فساد النسخ.

(٤) ذكرها معروفة للفنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٠).

٥ في (ب) (بطل).

٦ ما بين معقوفين أخل به ناسخ الأصل والكلام يستلزمـهـ. زـادـ في (أ) (ب) (عـدـ).

(٧) ذكرها معروفة للفنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٠). وانظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٣/٧٨).

(٨) ذكرها معروفة للفنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٤).

(٩) قال ابن نحيم: (وهـذاـ يـسـتـشـتـىـ مـنـ قـوـلـهـ: إـذـاـ فـعـلـ الـمـحـلـوـفـ عـلـيـهـ نـاسـيـاـ يـحـنـثـ، وـالـجـوابـ: إـنـ الـحـنـثـ شـرـطـهـ أـنـ
يـطـلـبـ مـنـهـ غـداـ وـتـمـتـعـ، وـلـمـ يـطـلـبـ فـلاـ اـسـتـشـاءـ). ابن نـحـيمـ الـمـصـرـيـ، الـبـرـ الرـائـقـ، (٤/٢٤).

(١٠) ذكرها معروفة للفنية: ابن عابدين، رد المحتار، (٣/٨٤٩).

١١ (فعل) ليسـتـ في (أ).

١٢ في (أ) (الخير).

اعتقد إنكاره أو حَلْفِه، فيكون لغواً وكذا لو ^٨حَلْفُ أَنْ فَلَانَ ^٩فَعَلَ هَذَا الْفَعْلُ أَوْ ^{١٠}إِنْ لَمْ يَفْعُلْهُ فَامْرَأَهُ كَذَا^٧، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَفْعُلْهُ^٨ : لَا يَحْتَدِثُ إِنْ اعْتَقَدَ عَلَى إِقْرَارِهِ^٩ أَوْ حَلْفِهِ بِإِيْجَادِ هَذَا الْفَعْلُ. وَلَوْ حَلْفَ عَلَى أَمْرٍ مَاضٍ وَهُوَ يَظْنُ أَنَّهُ كَمَا قَالَ وَالْأَمْرُ بِخَلْفِهِ: لَا يَحْتَدِثُ؛ لَأَنَّهُ لَغُوٌّ أَيْضًا. وَمِنْهُ: أَنْ يَقُولُ: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَزِيدٌ وَهُوَ يَظْنُ أَنَّهُ زِيدٌ وَإِنَّمَا هُوَ عَمْرُو، أَوْ غَرَابٌ وَهُوَ يَظْنُ أَنَّهُ الطَّائِرُ هَذَا غَرَابٌ وَهُوَ حَمَامٌ أَوْ نَحْوَهُ: لَا يَحْتَدِثُ. وَفِي قَعْدَةِ مَثَلِهِ.

^١في (أ) (فعل) .

^٢في (أ) (فعل) .

^٣زاد في (أ) (الحال) .

^٤(لو) ليست في (ب) .

^٥في (أ) (ب) (فلانا) .

^٦في (أ) (ب) (و) .

^٧في (أ) (طالق) .

^٨في (أ) (يفعل) .

^٩في (ب) (إنكاره) .

فصل: في اليمين على الإنفاق

قب: حلف لا ينفق هذه الشاة في كذب ذاته^١، فباعها وأنفق ثمنها: لا يحث إلا بالنية.

ظم: قال لها: إن أنفقت أكثر^٢ من مَنْ^٣ حنطة فانت طالق، فأنفق ثمونين [٩٨] من كشك الحنطة: حث.

فصل: في المخارج عن الأيمان

بم: حلف وقال: إن كنت اليوم في هذا العالم أو في هذا ^٤ الدنيا فكذا، فحبس حتى مضى اليوم فلا يحث، وسواء حبس في سجن الوالي أو القاضي أو في بيت من بيوت الناس؛ لأن الحبس يسمى نفياً، قال الله^٥: (أو يُنفوا من الأرض).

ولو قال لها: إن خط^٦ الأكل^٧ فانت طالق وإن لم تخطه^٨ فانت طالق، وحيلته أن تفعل بأحد الحاجبين دون الآخر فلا يحث.

وكذا لو قال: إن بعث هذا الغلام وإن لم أبعه، فباع نصفه: فلا يحث. وعلى هذا في ابتلاع اللقمة وغيرها^٩.

ولو قال لها: إن لم أفعل معك ما تفعل^{١٠} الكلب فانت طالق: يخرق ثوبها من مكانها فلا يحث.

يحث.

١ في (أ) (هذا).

٢ أي:

٣ في (أ) (أكنة).

٤ (من) ليست في (أ).

٥ في الأصل: "هذا". في (ب) (هذه).

٦ زاد في (أ) (ب) (تعالى).

٧ انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٦/٤).

٨ كذا في الأصل، ولم أتبينه. في (أ) (ب) (خطت).

٩ في (أ) (ب) (الكلل).

١٠ كذا في الأصل، ولم أتبينه. في (أ) (خط).

١١) انظر: الشيباني، الأصل، (٤٨٤/٩)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٤٦).

نج: حلف إن دخل الماء عارياً أو لابساً فإنه يدخل الماء متزراً أو^٣ مع السراويل: فلا يحيث.

نج: حلف لا يبيع نسيئة فباع حالاً ثم أجهله: فلا يحيث.

فصل: في كفاره اليمين

شم شه: يجوز صرف كفاره اليمين إلى ابن السبيل كالزكاة، ولا تدفع كفاره اليمين إلى زوجها.

شه: الأيمان بالله إذا كثرت تداخلت وتخرج بالكفارة الواحدة عن عهدة الجميع. قال شهاب الأنمة: هذا قول محمد، وهو المختار عندي^٤، وعند أبي يوسف: يتداخل ولا يُفتقى به^٥.

شم^٦: في "حج التحفة" في كفاره^٧ قص الأظفار: كفارات الأيمان لا تتداخل بالإجماع. وفي أسنع: هذا على التفصيل، وذلك إن كانت الأيمان بالله فيما يجب (حفظها لا تتداخل^٨ كفارتها إجماعاً، زجراً على ترك^٩ ما يجب)^{١٠} حفظه عليه، وإن كانت فيما يجب حنثه تتداخل إجماعاً يمتنع عن الحث، وإن كانت فيما يكون طرفاً على السواء تتداخل على قول محمد وأبي يوسف.

فصل: في النذور

١ في (أ) (ب) (يُفعل) .

٢ زاد في (ب) (ويجرها) .

٣ في (ب) (و) .

٤ (عندى) ليست في (ب) .

٥ زاد في (أ) (عج) .

(٦) انظر: السرخيسي، المبسوط، (١٥٧/٨)، ابن الهمام، فتح القدير، (٤/١٩٩)، ابن عابدين، رد المحتار، (٧١٤/٣).

٧ (شم) ليست في (أ) .

٨ (كفاره) ليست في (ب) .

٩ في (أ) (يتداخل) .

١٠ (ترك) ليست في (أ) .

١١ ما بين () ليست في (ب) .

فع: قالا^١: اللہ علی زکاۃ: یُرْجِعُ الی بیانه، فین مات قبّلہ فعّلیہ نصف دینار. ولو قال: اللہ آن
اعتق عبدي، ثم باعه: نفذ ويتصدق بثمنه، وقيل: لو أراد أن يقول: اللہ علی صوم يوم، فجرى
على لسانه صوم شهر: لا يلزمہ؛ لأنّه أخطأ^٢. شم: علی واجب أن أصوم يوم الجمعة، وصلی;
الضھی ولم يقل: اللہ علی: يلزمہ ذلك. قع: مثله.

شم: ولو نذر أن يتصدق بدينار على الأغنياء فينبغي^٣ أن لا يصح^٤. قلت: وينبغي أن يصح إذا
نوی أبناء السبيل؛ لأنّهم محل الزکاۃ^٥.

قب: إن قدِم غائبی فللہ [٩٩] علیي أن أضيف هؤلاء الأقوام^٦ وهم الأغنياء: لا يصح^٧.

قعلم: نذر أن يقول دعاء كذا في ذُبُر كل صلاة عشر مرات: لم يصح^٨. ولو قال: اللہ علیي أن
أصلی على النبی عليه السلام كل يوم كذا، شم: يلزمہ، قع: لا يلزمہ^٩.

١في (أ) (ب) (قال).

٢شبه الجملة ما بين معكوفين أخل به ناسخ الأصل والكلام يستلزمہ. **زاد في (ب) (علی)**.

(٣) وقال محمد بن الحسن: عليه صوم شهر، وكذلك الطلاق والعتاق والنذر، وإن كان بيته خلاف ما قال. انظر:
ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٤٠٤/٢)، الأوزجندی، فتاوى قاضیخان، (٤٦٠/١)، ابن نجیم المصري،
البحر الرائق، (٣١٩/٢)، ابن عابدین، رد المحتار، (٤٣٣/٢) (٧٣٥/٣).

٤**في (أ) (ب) (وأصلی).**

٥**في (أ) (ب) (ينبغي).**

(٦) قال ابن عابدین: (لعل وجه عدم الصحة في الأول عدم كونها قربة أو مستحيلة الكون لعدم تتحققها؛ لأنّها
للغني هبة كما أن الهبة للفقير صدقة). ابن عابدین، رد المحتار، (٣/٧٣٨).

(٧) ذكرها معزوة للقنية: ابن نجیم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٢٢)، ابن عابدین، رد المحتار، (٣/٧٣٨).

٨**في (أ) (الأقدام).**

(٩) ذكرها معزوة للقنية: ابن نجیم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٢٢).

(١٠) ذكرها معزوة للقنية: ابن نجیم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٢٢)، ابن عابدین، رد المحتار، (٣/٧٣٨).

(١١) ذكرها معزوة للقنية: ابن نجیم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٢٢).

بـ١ في جـ٢: للنذر تأخـير الصوم عن الوقت المضاف إلـيـه النـذر.^٣

بـم: إن ذهـبـت هذه العـلـة عـنـي فـلـله عـلـيـه كـذا، فـذـهـبـت ثـم عـادـت إـلـى ذـلـك المـوـضـع: لـا يـلـزـمـهـ شـيـءـ.^٤

ظـمـ: قـالـ: كـلـما وـجـبـت عـلـيـه كـفـارـةـ (ـفـعـلـيـيـ كـفـارـةـ) ، ثـمـ وـجـبـت عـلـيـه كـفـارـةـ: (ـفـعـلـيـهـ كـفـارـةـ)^٥ وـاحـدـةـ بـالـنـذـرـ الـمـعـلـقـ.

فصل: في مسائل متفرق^٦

شمـ: قـالـ: لـو قـلـتـ: إـنـ لـي أـبـا أـوـ أـمـا فـأـنـتـ طـالـقـ، ثـمـ قـالـتـ: مـاتـ^٧ أـبـيـ، لـا يـحـنـثـ. وـلـو قـالـ لـهـ:

أـنـتـ طـالـقـ ثـلـاثـاـ إـنـ أـتـيـتـ لـيـ أـوـ إـنـ أـخـذـنـكـ وـلـمـ يـبـنـهـاـ مـوـصـولـاـ: حـنـثـ.

قعـ: قـالـ لـهـ: (ـإـنـ عـلـمـ^٨ـ) ^٩ـالـبـنـتـ، فـغـسـلـتـ ثـيـابـ زـوـجـهـاـ بـغـيـرـ إـذـنـهـاـ: حـنـثـ.

١) (بـ) لـيـسـتـ فـيـ (أـ) .

٢) زـادـ فـيـ (أـ) (شـبـ) .

٣) ذـكـرـهـاـ مـعـزـوـةـ لـلـقـنـيـةـ: اـبـنـ نـجـيمـ الـمـصـرـيـ، الـبـحـرـ الرـائـقـ، (ـ٤/٣٢٢ـ).

٤) فـيـ (بـ) (ـعـادـ) .

٥) ذـكـرـهـاـ مـعـزـوـةـ لـلـقـنـيـةـ: اـبـنـ نـجـيمـ الـمـصـرـيـ، الـبـحـرـ الرـائـقـ، (ـ٤/٣٢٢ـ)، الـحـصـكـفـيـ، الدـرـ المـخـتـارـ، مـطـبـوـعـ مـعـ حـاشـيـةـ اـبـنـ عـابـدـيـنـ، (ـ٣٠/٧٤ـ).

٦) ماـ بـيـنـ (ـ) لـيـسـتـ فـيـ (أـ) (بـ) .

٧) ماـ بـيـنـ (ـ) لـيـسـتـ فـيـ (أـ) .

٨) فـيـ الـأـصـلـ: "ـمـتـفـرـقـ". فـيـ (أـ) (بـ) (ـمـتـفـرـقـةـ) .

٩) فـيـ (أـ) (بـ) (ـوـ) .

١٠) (ـمـاتـ) لـيـسـتـ فـيـ (أـ) .

١١) فـيـ (بـ) (ـعـلـمـ) .

١٢) ماـ بـيـنـ (ـ) لـيـسـتـ فـيـ (أـ) .

ولو قال: لا يُسلِّم فلاناً فردٌ عليه السلام: إن علمَه أنه المُحلوفُ عليه حُنث، وإنْ فلاناً. شيءٌ مثله.

سم شي: أتزوج فلانة فهي طالق إن، فعلت كذا: الأصح التعليق، ولو قال: المرأة التي يتزوجها فهي طالق: صح؛ لأنه عرف المرأة بوصف التزوج، وهنا المرأة معرفة فلغ الوصف، كما لو قال: هذه المرأة التي أتزوجها فهي طالق: لا يصح. قال نور الأنمة المنصوراني: فعلى هذا لو قال: أتزوج امرأة فهي طالق، ينبغي أن يصح شم: يصح.

فعَّالْحُّ فِي الْزِيادَةِ عَلَى بَدْلِ الصَّلْحِ فَقَالَ: إِنْ كَانَ لِي دَائِقٌ عَذْلٌ فَامْرأَتِه طَالِقٌ فِي الغَضْبِ، ثُمَّ زَادَ شَيْئاً غَيْرَ الْعَدْلِيَّةِ: يَحْنَثُ.

ولو قال لها^{١١}: إن لم تفتحي الباب فأتِ طالق، فدفعت^{١٢} المفتاح^{١٣} إليه^{١٤} ففتحه: لا يحيط^{١٥} إن عنم الدخول. وكذا لو أمرت خادمتها ففتحت^{١٦}.

اکذا في الأصل، والجادة: سلم عليه. في (ب) (على فلان) .

۲۰۱۰ () () ()

٣ زاد في (أ) (هذا إذا امتنع عن الكلام) .

٤٣

٥٦ (أ) (لا فـ)

٦٣ فی (أ) (ب) (یصح) .

٧٣

فی (أ) (ب) (فلغی) .

^(٩) انظر: ابن البارز، الفتاوى

زاد في (أ) (ب) (عليه) ١٠

١١ . (لها) ليست في (أ)

۱۲ فی (ب) (فجاءت)

١٣ في (ب) (بالمفتاح) .

١٤ (إليه) ليست في (ب) .

۱۲۱ ف) (ب) (فاعت) :

٣٣ (ف) (ب) (المفتاح) .

٤١ (الله) ليست في (ب)

(١٨) انظر: الأذن حندس، فتنام

(١٩) انظر : الأذن العلوى، قلادة، قلادة خان، (١/٨٨٤)، ابن زيدون المحدث، الراجز، الرايق، (٤/٣٨).

ولو قال: إن تركتِ بلا شيء فانتِ طالق، فأمرَها بأخذ الديون من القروض: لا يحث.

نج: ولو قال لها: إن دفعت إلى فلان شيئاً أريده أن أحلف حتى خذيه محفوفاً عليه^٣ أو (أكل الحلف حتى) ^٤ مأكولاً: لا يكون إقراراً بالطلاق، وإن أراد الإيجاب فهو تعليق.

نج: قال: أحلف بثلاث طلقات حتى خذيه له محفوفاً عليها أو ^٥ حتى ليكن محفوفاً عليها إن دخلت هذه^٦ الدار، ثم دخلها: حنث؛ لأنه يستعمل للإعراض عن الأول. قال رحمه الله^٧: وإنه حسن.

نج: إذا لم تصل^٨ نفقتى إليك إلى عشرة أيام فانتِ طالق، ثم اختلفا بعد العشر^٩، فادعى الزوج [٩٩ ب] الوصول وأنكرت هي: فالقول له^{١٠}.

١ (لو) ليست في (أ) (ب).

٢ في (ب) (فلانة).

٣ في (ب) (عليها).

٤ في (أ) ما بين () (كل يحلف).

٥ عبارة: "حتى خذيه محفوفاً... حتى ليكن" كذا وردت في الأصل، وتتكرر، ويعتبرها اضطراب. في (أ) (ليكسر).

آقوله: "ليكن" ضبطه من الأصل.

٦ ما بين () ليست في (ب).

٧ (هذه) ليست في (ب).

٨ (رحمه الله) ليست في (ب).

٩ في (أ) (يتصل).

١٠ في (أ) (العشرة).

١١ (١٢) ذكرها معزوة للقنية: شهاب الدين الحموي، غمز عيون البصائر، (١٢٥/٢).

قب: إن ذهبت إلى دار أمك إن ^١ لم ^٢ أضربك فانت ^٣ طالق ثلاثة، ذهبت إلى دار أمها فلم يضر بها في الفور: حنث. قخ: إنما يحنث إذا أراد الفور. قال رحمه الله: هذا شرط ^٤ معتبر على الشرط، فقضيه أن تقدم المؤخر وتتأخر المقدم، وه هنا جعل الأول شرط الانعقاد والثاني شرط الانحلال، لا يبعد في مثل ^٥ هذا ^٦ أن يجعل عدم الضرب شرط انعقاد اليمين ثم يجعل الذهاب بعده شرط الانحلال، فكان ما أجابا به حسنا.

بم: قال ^٧: إن تكتحلي فانت طالق، فجعل ذلك عليها غيرها: حنث إن كانت شريفة لا ^٨ يجعل ^٩ ذلك بنفسها.

نج: قال لها: إن تصرفت شيئاً من أشيائي غير النفقة من ^{١٠} دون إذني فكذا، فعرضت عليه من سلعته وقالت ^{١١}: إن جارتنا تبيع هذه، فاشتراها وأخذت الثمن وأنفقته في غير النفقة: حنث؛ لأن المراد به بغير إذني وإنفاق هذا الثمن بغير إذنه.

شم: قالت: إن فعلت كذا فعلي صوم سنة بلا كفاره، فهذا البيان أنها تنفي اليمين. سي: مثله.

نج: قال لها: إن كنت دعوتك فلانة وسارت معي فانت طالق، ^{١٢} فسارت ^{١٣} بالإشارة: لا يحنث. كب: مثله. قال رحمه الله: وفيه نظر؛ لأن الإشارة في عرفا دعاء لها.

^١ (إن) ليست في (أ).

^٢ في (أ) (بم).

^٣ في (ب) (وأنت).

^٤ (رحمه الله) ليست في (ب).

^٥ (شرط) ليست في (أ).

^٦ في (أ) (مفترض).

^٧ في (ب) (مثله).

^٨ (هذا) ليست في (ب).

^٩ زاد في (أ) (ب) (لها).

^{١٠} زاد (يتحمل) في (أ).

^{١١} في (أ) (يجعل).

^{١٢} (من) ليست في (ب).

^{١٣} في (أ) (فقالت).

١٧: إن سكنت في هذه البلدة فامرأته طالق، وخرج على الفور وخلع^٧ امرأته ثم سكنتها قبل انقضاء عدتها: (لا تطلق)^٨ لأنها ليست^٩ بامرأته^{١٠} في وقت وجود الشرط. شرط: مثله^{١١}.

ذ: قال: إن فعلت كذا فحلل الله علي حرام، (ثم قال: إن فعلت كذا فحلل الله علي حرام،)^{١٢} لفعل آخر، ثم فعل أحد الفعلين حتى بانت امرأته، ثم فعل الآخر، فقيل: لا يقع الثاني؛ لأنها ليست بامرأته^{١٣} عند وجود الشرط، وقيل: يقع. بم: وهو الأظهر^{١٤}.

١ زاد في (أ) (ب) (وقد كانت) .

٢ في (أ) (ب) (سارت) .

٣ (رحمه الله) ليست في (ب) .

٤ (لأن) ليست في (أ) .

٥ في (أ) (له) .

٦ زاد في (أ) (ما) .

٧ في (ب) (خالع) .

٨ ما بين () ليست في (أ) .

٩ (ليست) ليست في (ب) .

١٠ في (ب) (امرأته) .

(١١) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٣٩)، ابن نجيم المصري، النهر الفائق، (٢/٣٩).

١٢ ما بين () ليست في (أ) .

١٣ في (ب) (امرأته) .

(١٤) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/٢٢).

وقال ابن نجيم بعدها: (فعل الأظهر، قوله: حلال الله علي حرام، مثل: أنت طالق، والأظهر عندي: أنه مثل: امرأتي طالق، كما لا يخفى).

لم^١ : قال: إن فعلت كذا فامراته طالق، ثم فعل، قوله امرأتان: تطلق إحديهما^٢، قوله^٣ ولاية التعين^٤. أسنع^٥: كذا لو قال المستحلف^٦: أيكون ما قلت إن لم تفعل كذا؟ فقال الحالف: نعم أو: بلى، ثم قال المستحلف^٧: أردت به الطلاق ثلاثة أو طلاق زوجتك أو نسوتك ثلاثة، ولم يفعل الحالف^٨ الفعل المحلوف عليه قوله امرأتان أو أكثر: تطلق واحدة فقط^٩، قوله ولاية التعين^{١٠}، وقيل: ولاية التعين^{١١} للمستحلف لا له؛ لأن الإجمال من قبله. ولو قال: أردت به تطبيق زوجاتك أو نسائك: تطلق كلهن. شر^{١٢}: تطلاقان في المسألة [١٠٠] الأولى.

١ في (أ) (ب) (بم) .

٢ في (ب) (أحداهما) .

٣ (وله) ليست في (أ) .

(٤) ذكرها معزوة لفتاوي البزايزية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢٧٣/٣).

٤ زاد في (أ) (ب) (و) .

٥ (فقط) ليست في (ب) .

(٧) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢٧٣/٣)، ابن نجيم المصري، النهر الفائق، (٨٥/٣).

٦ أما بين () ليست في (أ) .

بم: له ثلاثة نسوة، فقال: من صعدت السطح منك فهـي طالق، فصـعدت إـدـاهـنـ ثـلـاثـ مـرـاتـ:
 ينبغي أن يقع عليها^١ الثلاث^٢؛ لأنـ الفـعـلـ إـذـاـ أـضـيـفـ (إـلـىـ جـمـاعـةـ) ^٣ يتـكـرـرـ حـكـمـهـ بـتـكـرـرـ الفـعـلـ؛
 فإنـ مـحـمـداـ ذـكـرـ فـيـ "الـسـيـرـ الـكـبـيرـ" أـنـ الـأـمـيـرـ إـذـاـ قـالـ لـجـمـاعـةـ مـنـ الـعـسـكـرـ: مـنـ قـتـلـ مـنـكـ قـتـيـلاـ فـهـ
 سـلـبـهـ، فـلـوـ قـتـلـ وـاحـدـ مـنـهـ قـتـلـ فـلـهـ أـسـلـبـهـمـ، فـكـذاـ هـنـاـ. قـبـ: يـقـعـ "واحدـةـ".

أسنـعـ: له أـرـبـعـ نـسـوـةـ حـبـلـىـ، قـالـ: مـنـ وـلـدـتـ مـنـكـ فـمـاـ بـقـيـكـنـ ^٤ طـوـالـقـ، فـوـلـدـتـ ^٥ عـلـىـ التـرـتـيبـ:
 تـطـلـقـ بـثـلـاثـ ^٦ طـلـقـاتـ مـنـ وـلـدـتـ أـوـلـاـ وـآخـرـاـ، وـتـطـلـقـ وـاحـدـةـ ^٧ مـنـ وـلـدـتـ ثـانـيـاـ، وـتـطـلـقـ ثـنـتـانـ ^٨ مـنـ
 وـلـدـتـ ثـالـثـاـ ^٩.

قـخـ: قـالـ: لوـ كـانـ لـيـ إـلـيـكـ حاجـةـ أوـ إـلـىـ اـمـرـأـ أـخـرـىـ فـأـنـتـ طـالـقـ، ثـمـ جـامـعـ هـذـهـ: لـاـ تـطـلـقـ. قـبـ
 بمـ: تـطـلـقـ.

١ـ فيـ (أـ)ـ (عليـهـ)ـ .

٢ـ فيـ (أـ)ـ (ثلاثـةـ)ـ .

٣ـ ماـ بـيـنـ ()ـ (أـجـملـتـهـ)ـ فيـ (أـ)ـ .

(٤) انظر: البخاري، كشف الأسرار، (٤/٦٢)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٤/٢٣٤)، ابن نجيم المصري، البحر
 الرائق، (٤/١٢).

٤ـ زـادـ (قالـ : لوـ كـانـ لـيـ مـنـ وـلـدـ ثـالـثـاـ ثـانـيـاـ وـتـطـلـقـ ثـنـتـانـ وـاحـدـهـ مـنـ وـلـدـتـ وـلـدـتـ وـلـدـتـ أـوـلـاـ ^{١٠} بـثـلـاثـ
 طـلـقـاتـ عـلـىـ التـرـتـيبـ تـطـلـقـ طـوـالـقـ فـوـلـدـتـ مـنـكـ فـمـاـ بـقـيـكـنـ حـبـلـىـ قـالـ : مـنـ وـلـدـتـ لـهـ أـرـبـعـ نـسـوـةـ)ـ فيـ (أـ).

٦ـ فيـ (بـ)ـ (تقـعـ)ـ .

(٧) انظر: السرخسي، شرح السير الكبير، (ص ٦٦٥).

كـذاـ فيـ الأـصـلـ تعـبـيرـهـ، وـلـاـ تـجـيـزـهـ الـعـرـبـيـةـ ^{١١} فيـ (بـ)ـ (فيـكـنـ)ـ .

٩ـ فيـ (بـ)ـ (فـولـدـنـ)ـ .

١٠ـ فيـ (بـ)ـ (ثـلـاثـ)ـ .

١١ـ (واحدـةـ)ـ لـيـسـتـ فيـ (أـ)ـ .

١٢ـ فيـ الأـصـلـ: "ثـنـتـانـ"ـ، وـلـاـ يـجـيـزـهـ النـحـوـ.

(١٣) انظر نحوها: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤/١٩)، الحموي، غمز عيون البصائر في شرح الأشباء
 والناظائر، (٢/١٣٤).

شم: قال لها: إن لم يكن بيننا موافقة إلى سنة فانت طلاق، ثم قالت بعد السنة: لم يكن بيننا موافقة، وقال الزوج: بل كان بيننا موافقة: فالقول للمرأة، وقد مر خلافها في الإنفاق.

ظم^٣: قال لها: إن طهرت فانت طلاق، فهي ظاهرة للحال: وقع^٤.

عك: طلقها ثم قال: إن أمسكت امرأتي^٥ إلى مماتي فهي طلاق ثلاثة، يتركها حتى تنتقضى عدتها ثم يتزوجها بعد اليوم: لم يقع؛ لأنها بمضي العدة خرجت من أن يكون امرأته، فبالنکاح لم يمسك امرأته^٦.

عن ظم: قال لها: كُلما وقع عليك طلاق فانت قبلها طلاق ثلاثة، ثم طلقها بعد ذلك اليوم ثلاثة: يقع^٧، وهذا طلاق الدور وأنه لا يقع عند الشافعي^٨.

فخ: قال الغزالى في "وجيزه": إذ قال: إن طفتك فانت طلاق قبله ثلاثة: انحسم بباب الطلاق على أظهر الوجهين. وقيل: إذا نجز واحدة تقع تلك الواحدة، وقيل: الثلاث تقع إن كان بعد الدخول. ثم قال الغزالى: لو قال: إن وطئت وطئاً مباهلاً فانت طلاق قبله، فوطئ: فلا خلاف أنها لا تطلق في أمالى^٩.^{١٠}^{١١}.

١ (لم) ليست في (أ).

٢ في (أ) (ب).

(٣) قال ابن نجيم: (لم تطلق حتى تحيسن ثم تطهر) وقال زفر: إذا مضى لحيضها خمسة أيام يقع. ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٢/٤). وانظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٤٢٣/١).

٤ في (أ) (بأمراتي).

٥ في (أ) (ب) (لا).

٦ في (ب) (تكون).

(٧) ذكرها معزوة للفنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٩/٤).

(٨) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٢٩/٤)، ابن نجيم المصري، النهر الفائق، (٣٣٩/٢)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢٩٣/٣).

٩ في (ب) (تجوز).

١٠ في (ب) (الحال).

(١١) الرافعى، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، (١١٠/٩)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٢٩٣/٣).

فَخٌ: قَالَ لِغَيْرِهِ: لِي إِلَيْكَ حَاجَةٌ، أَفْتَقْضِيهَا؟ قَالَ: نَعَمُ، فَحَلَفَ بِالطلاقِ وَالْعِتَاقِ أَنَّهُ يَقْضِيهَا لَهُ، فَقَالَ: حَاجَتِي إِلَيْكَ أَنْ تَطْلُقْ امْرَأَتَكَ ثَلَاثَةً: فَلَهُ أَنْ لَا يَصِدِّقَهُ؛ لَأَنَّهُ مَتَّهُمٌ، وَكَذَا لَوْ حَلْفَةٌ أَنْ يُطِيعَهُ فِيمَا يَأْمُرُهُ وَيَنْهَاهُ ثُمَّ نَهَاهُ عَنِ جَمَاعِ امْرَأَتِهِ: لَا يُصَدِّقُ إِلَّا بِدِلَالَةٍ، قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ: فَهَذَا يَدْلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَوْ نَهَاهُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ لَا يُصَدِّقُ.

وَفِي "الطَّرِيقَةِ الرَّضُوِيَّةِ": أَجْمَعُنَا^٧ أَنَّ الْأَهْلِيَّةَ فِي تَعْلِيقِ الطَّلاقِ يَعْتَبَرُ^٨ وَقْتَ الْيَمِينِ لَا وَقْتَ الشَّرْطِ، حَتَّى لَوْ كَانَ مُفِيقًا وَقْتَ الْيَمِينِ [١٠٠ ب] مَجْنُونًا وَقْتَ الشَّرْطِ يَصُحُّ وَيَقُولُ، وَعَلَى العَكْسِ: لَا يَصُحُّ الْيَمِينُ.^٩

شَرُّ: إِنْ كُنْتُ فِي هَذِهِ^{١٠} الْبَلْدَةِ^{١١} حَتَّى سَنَةٌ كُلُّ امْرَأَةٍ أَوْ رَابِودُوبَاشِ عَازِدِي^{١٢} طَلاقٌ^{١٣}: لَا تَدْخُلُ^{١٤} مِنْ كَانَتْ فِي نَكَاحٍ وَقْتَ الْيَمِينِ؛ لَأَنَّ هَذِينَ الْفَظْلَيْنِ لِلْاسْتِقْبَالِ^{١٥}. فَإِنْ قِيلَ: لِمَا اتَّهَدَ مَعْنَاهُمَا^{١٦} يَكُونُ أَحَدُهُمَا لَغُوا فَلَا يَصُحُّ الْيَمِينُ عَنْ دَأْبِي حَنِيفَةِ رَحْمَهُ اللَّهُ، قِيلَ لَهُ: إِنَّمَا يَلْغُو إِذَا

١ (إِلَيْكَ) لَيْسَ فِي (أَ) .

٢ فِي (أَ) (مِنْهُمْ) .

٣ فِي (بَ) (حَلْفٌ) .

٤ زَادَ فِي (بَ) (الْأَبْدَ) .

٥ (رَحْمَهُ اللَّهُ) لَيْسَ فِي (بَ) .

(٦) الرَّافِعِيُّ، الْعَزِيزُ شَرِحُ الْوَجِيزِ الْمُعْرُوفِ بِالشَّرِحِ الْكَبِيرِ، (٩/١١٠)، ابْنُ نَجِيْمِ الْمَصْرِيِّ، الْبَحْرُ الرَّائِقُ، (٣/٢٩٣).

٧ فِي (أَ) (أَجْمَعُتَانِ) .

٨ فِي الْأَصْلِ: "يَعْتَبَرُ" ، وَلَا يَصُحُّ فِي (بَ) (يَعْتَبِرُ) .

(٩) انْظُرْ: الزَّيْلِعِيُّ، تَبْيَانُ الْحَقَائِقِ، (٢/٢٣٢)، ابْنُ نَجِيْمِ الْمَصْرِيِّ، الْبَحْرُ الرَّائِقُ، (٤/٢٤).

١٠ فِي (بَ) (هَذَا) .

١١ فِي (بَ) (الْبَلْدَ) .

١٢ فِي (أَ) (أَزْوَيِ) .

١٣ أَيِّ:

٤ فِي (أَ) (بَ) (يَدْخُلُ) .

(١٥) انْظُرْ: ابْنُ نَجِيْمِ الْمَصْرِيِّ، الْبَحْرُ الرَّائِقُ، (٤/١٠).

١٦ فِي (أَ) (مَعْنَاهُ بِمَا) .

تكرر عين ذلك اليمين، كقوله: أنت حرٌ وحرٌ إن شاء الله^۲. "أما إذا تكرر بلفظ آخر، كقوله: كلهم أجمعون: فلا.

شر: قال لزوجته: خذى طلاقاً واحدة أو ثنتين أو ثلاثة أو أربعة، أو قال: أنت طلاق واحدة أو ثنتين أو ثلاثة أو أربعاً إن حدثت^۳، مع فلان: صح هذا التعليق؛ لأن اللفظ مختلف^۴، كقوله: أنت حرٌ^۵، سواء أضيفت^۶ إلى الماضي أو المستقبل، ولكن تقليل اليمين أولى من تكثيرها^۷، وأما اليمين بالطلاق أو^۸ العتق والصوم والحجّ وغيرها في المستقبل قيل: يكره لقوله عليه السلام: "لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواقيت، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليدع"^۹.

١ (رحمه الله) ليست في (ب).

(٢) انظر: الشيباني، الأصل، (٢٨٤/٨)، الكاساني، بدائع الصنائع، (٢١٢/٧)، ابن نجمي المصري، البحر الرائق، (٣٥/٤).

٣ زاد في (ب) (و).

٤ في الأصل: "حدثت". في (ب) (تحدث).

٥ (صح) ليست في (ب).

٦ في (أ) (ختلف).

٧ زاد في (أ) (ب) (وعتق إن شاء الله). سلطان: اليمين بالله مشروعة بكتاب الله وسنة النبي عليه السلام وجماع الأمة وهي مباحة.

٨ في (أ) (أضيف).

(٩) انظر في نحوها: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (١٧٣/٨)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٣٠/٢).

٩ في (أ) (ب) (و).

١٠ أخرجه

(١٢) هذا لفظ مركب من حديثين:

الأول: رواه مسلم رقم (١٦٤٨) في الأيمان، باب من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله، والنمسائي (٧ / ٧) في الأيمان، باب الحلف بالطواقيت، من حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحلفوا بآبائكم ولا بالطواقيت».

الثاني: رواه البخاري في الأيمان والندور، باب لا تحلفوا بآبائكم، برقم (٦٦٤٦)، وفي كتاب الشهادات، باب كيف يستخلف، برقم (٢٦٧٩)، وفي فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب أيام الجاهلية، برقم (٣٨٣٦)، وفي كتاب الأدب، من لم ير إكفار من قال ذلك متأنلاً أو جاهلاً، برقم (٦١٠٨)، وفي كتاب التوحيد،

وَقِيلَ: لَا يُكَرَّهُ لتوارُثِ النَّاسِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْيَمِينَ بِغَيْرِ اللَّهِ إِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمَاضِي يُكَرَّهُ وَإِذَا أُضِيفَ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ لَا يُكَرَّهُ، لِقُولِ الْعَجْلَانِيَّ بَعْدَ اللَّعَانِ: إِنَّ أَمْسَكَتُهَا فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا، وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَلَكِنَّ هَذَا مِنْ أَيْمَانِ السَّفَلَةِ وَالْهَمَاجِ مِنَ النَّاسِ۔

نَجَ: وَقُولًا لِجَاهِلٍ: بِاللَّهِ بِخَذَايِّ وَبِيَغَامِبِرٍ، هَذَا الْكَلَامُ فِيهِ خَطَرٌ عَظِيمٌ، لَا يُسَوِّيُّ^٨ (بَيْنَ اللَّهِ)^٩ وَالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^{١٠}۔

ثُمَّ قَالَ: وَاعْلَمُ أَنَّ الْحَلْفَ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى^١ وَتَعْظِيمُ أَمْرِهِ، وَكَذَا مِنْ يَقُومُ^٢ فِي الصَّفَّ فِي قَوْلِهِ:

أَعْطُونِي كَذَا بِحَقِّ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلِيٍّ^٣، وَحَقُّ أَبِي بَكْرٍ عَظِيمٌ مِنْ أَنْ يُبَاعَ بِخَمْسَةَ أَمْنَاهٍ، وَهَذَا كُلُّهُ اسْتَخْفَافٌ فِي الدِّينِ وَاسْتَهْانَةٌ بِحُرْمَةِ الْإِسْلَامِ.

باب السؤال بأسماء الله تعالى، برقم (٧٤٠١)، ومسلم رقم (٦٤٦) في الأيمان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ولفظه: «أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع عمر وهو يحلف بأبيه، فقال: إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت».

١ في (ب) (ولن) .

(٢) رواه البخاري^٩ / ٣٢١ في الطلاق، باب من جوز طلاق الثلاث، برقم (٥٢٥٩)، وباب اللعان ومن طلاق بعد اللعان، برقم (٥٣٠٨)، وباب التلاعن في المسجد، برقم (٥٣٠٩)، وفي كتاب المساجد، باب القضاء واللعان في المساجد، برقم (٤٢٣)، وفي تفسير سورة النور، باب قوله عز وجل: {والذين يرمون أزواجاهم}، برقم (٤٧٤٥) ، وباب {والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين}، برقم (٤٧٤٦)، وفي كتاب المحاربين، باب من أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة، برقم (٦٨٥٤)، وفي الأحكام، باب من قضى ولاعن في المسجد، برقم (٧١٦٦)، وفي الاعتصام، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم والغالو في الدين والبدع، برقم (٧٣٠٤)، ومسلم رقم (١٤٩٢) في اللعان. مطولاً ومختصراً.

٣ في (ب) (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(٤) انظر: الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (٤/٤)، ابن الهمام، فتح القدير، (٥٩/٥)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣٠١/٤).

٤ في (أ) (نجادي) .

أَيِّ: .

٥ في (ب) (لَأْنَهُ) .

٦ في (أ) (يَسْتَوِي) في (ب) (سُوِّي) .

٧ ما بين () ليس في (أ) .

٨ زاد في (أ) (ب) (بَيْنَ) .

٩ في (أ) (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

كتابُ الحدود

وهي خمسة فصول.

فصلٌ: في حد الزنا

سم؛ ينافي أن يصح رجوعه عن الإقرار^٥ بالإحسان كرجوعه عن الإقرار بالزنا^٦.

ظم: يكفي الإيلاج في الدبر عندهما^٧ لوجوب الحد، ولا يشترطان^٨ الإنزال^٩. أسنع: هذا في غير امرأته، وأمّا في امرأته لا يجب الحد به نزل^{١٠} أو لم ينزل إجماعاً، ولكن يائمه^{١١}، وفي الغلام

ازداد في (أ) (ب) (لا يجوز ثم ترى الجاهل يخلف بروح الأمير بحياته وبرأسه والذي يقول هذا كأنه لم يتحقق إسلامه بعد فإن عماد الإسلام تعظيم الله تعالى).

في (أ) (يقول).

ازداد في (أ) (رضوان الله عليهم أجمعين).

في (أ) (شم).

(٥) الاعتراف بالذنب

(٦) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٦١/٧)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٨/٥)، الحصكفي، الدر المختار، (ص ٣٠٧).

(٧) أي: عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى والتعزير في قول أبي حنيفة. انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١١٧/٥).

في (أ) (يشترط).

(٩) انظر: السرخسي، المبسوط، (٩/٧٧.٧٨).

١٠ في (ب) (أنزل).

(١١) إتيان المرأة في دبرها حرام بإجماع الفقهاء.

قال الكاساني: (لا يحل إتيان الزوجة في دبرها لأن الله تعالى عز شأنه نهى عن قربان الحائض، ونبه على المعنى وهو كون المحيض أذى، والأذى في ذلك المحل أفحش وأذم؛ فكان أولى بالحرirم).

وروي عن سيدنا علي رضي الله عنه: أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها، أو أتى كاهناً فصدقه فيما يقول فهو كافر بما أنزل على محمد - صلى الله عليه وسلم -» «نهى عن إتيان

والجارية، قيل: لا يأثم به؛ لأن جميع أعضائه ملك له فيجوز تصرفه بما شاء، والأصح أنه^١ يأثم؛ لأن الغلام للخدمة لا الاستفراش شرعاً، والجارية للاستفراش من الفرج دون الدبر، ولو أتى بهما^٢ [١٠١] من الدبر فقد تجاوز مما يأذن به الشرع فتأثم.

فصل: في حد الشرب

شم: لا يجوز لقاضي الرستاق أو فقيهه أو المتفقه أو أنمة المساجد إقامة حد الشرب الابتوالية الإمام، وكذا مفتى القرى^٣.

وس: إذا أقر بالزنا أو بغيره في سكره: لا يحد به^٤، ولو زنى أو سرق أو شرب^٥ في حالة السكر: يجب عليه الحد^٦. عز: هذا إذا كان في سكره بالمحرم وأما إذا كان في سكره بالمباح: لا يجب عليه الحد لكونه بمنزلة الإغماء، ولو شرب قطرة من الخمر: يحد وإن لم يسكر^٧.

النساء في محاشهن» أي: أدبارهن. ضعفها الأئمة: البخاري والنamenti والحاكم وأبو علي النيسابوري وغيرهم، وانظر تلخيص الحبير لابن حجر، فإن فيه ذكر لمن ضعفوها، وقد ذكرت لك بعضا منهم.

وعلى ذلك جاءت الآثار من الصحابة الكرام - رضي الله تعالى عنهم - أنها سميت اللوطية الصغرى). الكاساني، بدائع الصنائع، (١١٩/٥).

(١) أنه ليست في (أ).

٢ في (ب) (للاستفراش).

٣ في (ب) (فيهما).

٤ في الأصل: «مما»، ولا يسوي.

٥ في (ب) (أذن).

(٦) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (١٢٠. ١١٩/٥).

(٧) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٨/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٠٢/١)، ابن عابدين، رد المحتار، (٤٠/٤).

(٨) لزيادة احتمال الكذب في إقراره. انظر: الشيباني، الجامع الصغير، مطبوع مع شرحه النافع الكبير للكنوي، (ص ٢٧٩)، المرغيني، الهدایة في شرح بداية المبتدى، (٣٥٥/٢)، الموصلی، الاختیار لتعلیل المختار، (٤/٩٨)، ابن الهمام، فتح القدير، (٣١٤/٥).

(٩) أو قذف؛ فالسکران فيها كالصاهي عقوبة له. انظر: الهدایة في شرح بداية المبتدى، (٢/٣٥٥)، الموصلی، الاختیار لتعلیل المختار، (٤/٩٨)، ابن الهمام، فتح القدير، (٥/٣١٥).

(١٠) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٥/٣١٤).

فصلٌ: في حدّ القذف^٢

نجحت: قذف وهو مصلح ظاهراً ولم يكن عبيضاً في السرّ: يُعذر^٣ في مطالبة القذف بالحدّ فيما بينه وبين الله تعالى، قال رحمة الله^٤: وفيه نظر، فإن المفهوم من قوله: "ولم يكن عبيضاً في السرّ" أنه لم يكن عبيضاً من الزنا، وإذا كان زانياً لم يكن قذفه موجباً للحدّ، فكيف^٥?^٦

كب نج: سمع أناسٌ من الناس كثيرو أنَّ فلاناً ولد فلان والفلان^٧ يجدد: فلهم أن يشهدوا مطلقاً إن هذا ولده بمجرد السمع وإن لم يعلموا الحقيقة، ولو قال واحدٌ لهذا الولد: يا ولد الزنا: لا يحدّ.^٨

بم: ولو قال لرجل: أي تاز: يُحُدّ حدّ القذف، ولو أنكر القائل: لا يُحُدّ. وتاز في عُرف ما وراء النهر: الذي يمكن من نفسه في^٩ اللواطنة.

قب: ولو قال لآخر: يا حرام زاده: لا يجب حدّ القذف.^{١٠} قال رحمة الله^{١١}: وقد كتبْتْ أنه لو قال ذلك الوالد لولده يجب عليه التعزير^{١٢}.

(١) أما في غير الخمر من الأبدية؛ فالحد إنما يتعلق بالسكر. انظر: الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (٩٨/٤)، ابن نجم المصري، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، (٤٥/٦)، البابرتى، العناية شرح الهدایة، (٩٩/١٠)، ابن الهمام، فتح القدير، (٣٠٥/٥)، ملا خسرو، درر الحكم، (٨٧/٢).

(٢) رمي المحسن بالزنا.

^٣في (أ) (يعذر).

^٤زاد (و) في (أ).

^٥(رحمه الله) ليست في (أ) (ب).

^٦ في (ب) (لأن).

^٧زاد في (ب) (يعذر).

(٨) ذكر المسألة معروفة للفنية: ابن نجم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٣٥/٥).

^٩في (ب) (فلان).

(١٠) ذكرها عزواً للفنية: ابن نجم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٣٦/٥)، الحصكفي، الدر المختار، مطبوع مع رد المختار، (٤٥٠/٤).

^{١١}(في) ليست في (أ) (ب).

^{١٢}زاد في (ب) (ولو أنكر القائل لا يحلف).

أسنع: سمع من^١، أنس كثيرة أن فلاناً يزني بفلانة، فتكلم بما سمعه منهم لآخر حال خبيثة من نسبوا الزنا إليه: لا يجب حدُّ القذف؛ لأنَّه مسادٌ وغيبة لا رميٌّ وقدف بالزنا، فإنَّ الرمي والقذف به إنما يكون بالخطاب، كقوله: يا زاني أو: يا زانية، وهو المراد من قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ) الآية^٢.

(١) لأنَّه ليس كل حرام زنا، وإنما يعرَّر، لأنَّه آذاء بـالحق الشين به. انظر: النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، كنز الدقائق، ت: سائد بکداش، دار البشائر الإسلامية . بيروت، ط١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م، (ص ٣٥٩)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٠٨/٣)، ابن الهمام، فتح القدير، (٣١٨/٥)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٣٨/٥).

٢ (رحمه الله) ليست في (ب).

(٣) قال ابن نجيم الحنفي: (وفي نفسي منه شيء؛ لتصريحهم بأنَّ الوالد، والد لا يعاقب بسبب ولده، فإذا كان القذف لا يوجب عليه شيئاً فالشتم أولى). ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٣٩/٥).

ومنعه في النهر الفائق. قال ابن عابدين: (ووجه المنع أنَّ الأولوية بالعكس كما علمته، ولا يلزم من سقوط الحد بالغنىف سقوط التعزير به لسقوط الحد بشبيهة الأبوة لكون الغالب فيه حق الله تعالى، بخلاف التعزير وأنَّه لا يلزم من سقوط الأعلى سقوط الأدنى، لكن لا يخفى أنَّ قولهم لا يعاقب الوالد بسبب ولده يشمل التعزير؛ لأنَّه عقوبة فبني توقع صاحب «البحر» على حاله. وقد يجاب بأنَّ القاضي لم يعاقبه لأجل ولده بل لمخالفته أمر الله تعالى). انظر: ابن نجيم المصري، النهر الفائق، (١٥٩/٣)، ابن عابدين، رد المحتار، (٥٢/٤).

٤ (من) ليست في (أ).

٥ زاد (ما) في (أ).

٦ في (ب) (مساو).

(٧) ذكرها عزواً للحاوي: ابن عابدين، رد المحتار، (٤٨/٤).

دس: قال بعض المشايخ: لو قذف بالزنا للمذكور لا يجب حد القذف بل يجب التعزير لحصول الشيئين به، فإن الآية نزلت في المحسنات لا المحسن، وقال بعضهم: «الآية وإن نزلت في المحسنات لكن الحكم في المحسن كذلك؛ لأن هذا الحد لدفع العار من المقذوف وهو يشملهما».^٣ وفي نج^٤: مثله^٥.

ولو قال: يا جامع الحرام، أو: يا مُباضع الحرام: لا يُحدّد، ولو قال لمن أثّرهم بالزنا بين الناس: يا زاني [١٠١ ب]: لا يجب عليه الحد؛ لأن حصول الشيئين قد حصل سابقاً بالتهمة بينهم لا بشتمه^٦ كما سيجيء في فصل التعزير.

١ في (أ) (لأن) .

٢ زاد في (ب) (و) .

٣ في (أ) (يشتملها) .

٤ (نج) ليست في (أ) (ب) .

(٥) انظر في هذا الرأي: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، (٦/٢٠٠)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣/١٩٩)، الحدادي، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادي العبادي الرَّبِيدِي، الجوهرة النيرة، المطبعة الخيرية . مصر، ط١، ١٣٢٢هـ، (٢/١٥٨)، ابن الهمام، فتح القدير، (٥/٣١٦.٣١٧).

٦ (عليه) ليست في (أ) .

٧ في (أ) (يشتمه) .

(٨) انظر: ملا خسرو، درر الحكم، (٢/٧١)، ابن نجم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥/٤٦).

فصل: في التعزير

عنـج قـع: وـجـد سـكـران وـيـوجـد مـنـه الرـائـحة () : لـا يـحـدـد وـلـكـن يـعـزـرـ بـأـقـلـ مـن أـرـبـعـين سـوـطـاـ . عـتـ: وـلـو وـجـد مـنـه رـائـحة () "الـخـمـر دـوـنـ السـكـر يـعـزـرـ" .

نـجـ: وـلـا يـؤـخـرـ التـعـزـيرـ حـتـى يـزـوـلـ السـكـرـ .

ولـو وـجـد يـحـمـل آـنـيـة الـخـمـر وـفـيـها خـمـرـ: يـعـزـرـ .

وـالـحـاـصـلـ أـنـ بـابـ التـعـزـيرـ مـبـنيـ عـلـىـ الغـلـبـ، وـالـغـالـبـ فـيـ مـثـلـ هـؤـلـاءـ المـجـانـةـ وـالـفـسـقـ، فـيـعـزـرـوـنـ بـنـاءـ عـلـىـ الـظـاهـرـ .

يـتـ: وـلـو شـهـد رـجـلـانـ بـشـرـبـ الـخـمـرـ وـيـوجـدـ مـنـه رـائـحةـ الـخـمـرـ عـنـ أـوـلـيـ الـأـمـرـ، كـالـقـاضـيـ وـالـمـحـسـبـ: يـحـدـهـ، إـلـاـ فـيـعـزـرـ" .

نـجـ: وـلـو قـالـ لـآـخـرـ: يـا مـكـثـرـاـ^٧ فـيـ شـرـبـ الـخـمـرـ، أـوـ^٨: (إـيـ كـهـ)^٩ تـشـرـبـ الـخـمـرـ: يـعـزـرـ .

(١) عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يشتري طلاق بقاء الرائحة لإقامة الحد عليه. وعند محمد لا يشترط ذلك. انظر: السرخسي، المبسوط، (١٥١/٣٠)، الكاساني، بدائع الصنائع، (٥١/٧)، الموصلبي، الاختيار لتعليق المختار، (٩٨/٤)، ابن الهمام، فتح القدير، (٣٠٩.٣٠٨/٥).

٢ (عـتـ) لـيـسـ فـيـ (بـ) .

٣ ما بـيـنـ () لـيـسـ فـيـ (أـ) .

(٤) لأن الرائحة مشتبهة، وكذا الشرب قد يقع عن إكراه أو اضطرار، والحدود لا تجب بالشك. انظر: المرغيناني، الهدایة في شرح بداية المبتدئي، (٣٥٤/٢)، ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، (٤٩٠/٣)، الموصلبي، الاختيار لتعليق المختار، (٩٨/٤).

٤ فـيـ (أـ) (مـتـ) فـيـ (بـ) (بـتـ) .

(٦) الزيلعي، تبيين الحقائق، (١٩٥/٣ - ١٩٦)، ابن نجم المصري، النهر الفائق شرح كنز الدقائق، (١٤٩/٣)، شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (٦٠٢/١)، الشرنبلائي، حاشية على درر الحكم، مطبوع مع درر الحكم، (٦٩/٢).

٥ فـيـ (أـ) (مـكـثـرـ) فـيـ (بـ) (مـكـثـرـ) .

٦ زـادـ فـيـ (بـ) (أـنـتـ) .

٧ أـيـ: ما بـيـنـ () لـيـسـ فـيـ (بـ) .

ويكون هذا التعزيزُ حقاً للعبد يُسقطه بِاسقاطه.

ولو قال لآخر: ليس في العالم مثلك خشماً أو: قويّ الخشم، إن قاله في الخصومة استخفافاً^١ الاستهانة والشتم يُعَزَّر، وإن قاله حكاية لحاله لا يُعَزَّر.

ولو قال له: إن كنت بلا أدب ضربت رأسك، أو قال: إن فعلت ما لا أدب فيه ضربت رقبتك: لا يجب التعزيز للتعليق. ولو قاله "لرجل له عرض في الخطاب ما، أو قال لامرأة محترمة ما، أو قال: اسكت على وجه الإهانة، (أو قال: كنْ ساكتاً)، (أو قال: كنْ على وقارك، أو قال: أي بلا أصل، يُعَزَّر سواء على نغمة الاستخفاف والاستهانة أولاً. ولو قال بصبي: لا تقل: هذيان يا ابن، يؤدّب ولا يُعَزَّر حتى لا يقول ذلك.

والتعزيز في هذا كله حق للعبد لا للشرع.

العلاءان^٢: التاجري والحمامي وغيرهما متعلم رشيد.

١ في (ب) (يسقط) .

٢ كذا في الأصل، والضبط منه، وتأتي بعد قليل عنده: "نغمة". في (أ) (بنغمة) في (ب) (بنيتها) .

٣ في (ب) (قال) .

٤ ما بين () ليس في (أ) .

٥ ما بين () ليس في (ب) .

٦ (على) ليس في (أ) .

٧ في (أ) (الفلان) .

كان ينهى إنساناً عن القايم^١، فقال المنهي^٢ للناهي: إن كنت أغلظ أو أعلى من شنائي أو من كعبي ألا "أدخلك" في مكان خرجت منه أو في فرج أمك، (أو قال: "أدخل رأسك في فرج أمك")^٣ أو اطلع "أدخل ابنك في فرج أمه": فإنه يُعَزِّر؛ لأنَّه استخفافٌ به.

قال العبد^٤ رحمة الله^٥: لم يتضح^٦ لي الفرق^٧ بين هذه وبين قوله: "إن كنت بلا أدب" مع وجود التعليق فيهما.

كب: قال له: يا منافق أو: أنت منافق، يُعَزِّر^٨. بم^٩: ولو قال: يا فاسق يا فاجر، يُعَزِّر^{١٠}.

شم: مسكينة أخذت كسرة^{١١} خبز من خباز^{١٢} فضربها حتى صرّعها: ليس له ذلك ويعزّر^{١٣}.

١ في (أ) (ب) (القبائح) .

٢ (المنهي) ليست في (أ) .

٣ (إلا) ليست في (ب) .

٤ في (ب) (لأخلنك) .

٥ ما بين () ليست في (ب) .

٦ زاد في (ب) (أو) .

٧ في (ب) (للعبد) .

٨ (رحمه الله) ليست في (ب) .

٩ في (ب) (تنصح) .

١٠ (الفرق) ليست في (ب) .

(١١) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٠٨/٣)، العيني، البناءة شرح الهدایة، (٣٩١/٦)، ابن الهمام، فتح القدیر، (٣٤٧/٥)، ابن نجیم المصری، البحر الرائق شرح کنز الدقائق، (٤٦/٥).

١٢ زاد في (أ) (شم) .

(١٣) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٠٨/٣)، العینی، البناءة شرح الهدایة، (٣٩١/٦)، ابن الهمام، فتح القدیر، (٣٤٧/٥)، ابن نجیم المصری، البحر الرائق شرح کنز الدقائق، (٤٦/٥).

١٤ في (أ) (كثيرة) .

١٥ في (ب) (خبزه) .

(١٦) انظر: ابن نجیم المصری، البحر الرائق شرح کنز الدقائق، (٤٦/٥).

نج: حَرَّ اغْلَامْ مُراهِقْ شَتَمْ عَالَمًا: فَعَلَيْهِ التَّعْزِيرُ^٢. وَلَوْ قَالَ لَاَخْرَ: يَا حِرَامَ زَادَهُ^٣: يُعَزَّرُ^٤. وَلَوْ أَقامَ مُدَعِّي الشَّتَمْ شَاهِدِينَ شَهَدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ قَالَ لَهُ: يَا فَاسِقٌ [١٠٢] وَالآخَرُ أَنَّهُ قَالَ: يَا فَاجِرُ، لَا يُقْبَلُ^٥ هَذِهِ الشَّهَادَةُ^٦.

أَسْنَعُ: قَالَ: يَا ^٨جَاهِلُ لِعَالَمِ: يَا بَقْرٌ أَوْ^٩: بَقْرَةٌ أَوْ: يَا عَجَلٌ أَوْ: عَجَيلَةٌ، إِنْ كَانَ عَلَى ^{١٠}اسْبَيلِ الْاسْتِخْفَافِ وَالْإِهَانَةِ: كَفْرٌ ^{١١}وَتَطْلُقُ امْرَأَتَهُ، وَإِلَّا يُعَزَّرُ. وَعَلَى هَذَا، لَوْ قَالَ: يَا أَبْلَهٌ أَوْ: يَا أَحْمَقٌ أَوْ: يَا خَنْزِيرٌ أَوْ: يَا كَلْبٌ أَوْ: يَا حَمَارٌ أَوْ: يَا قَرْدٌ ^{١٢}أَوْ نَحْوَهَا مَمَّا وُضِعَ لِلشَّتَمِ^{١٣}.

قَعْ جَتْ: يُضَرِّبُ الْمُسْلِمَ لِبَيْعِهِ ^{١٤}الْخَمْرَ ضَرِبًا وَجَيْعًا، بِخَلْفِ الدُّمَيِّ حَتَّى يَتَقَدَّمَ إِلَيْهِ، فَإِنْ ^{١٥}بَاعَ فِي الْمَصْرِ بَعْدَ التَّقْدُمِ إِلَيْهِ ثُمَّ أَسْلَمَ ^{١٦}لَمْ يُسْقِطِ الضَّرْبَ بِمَا تَقَدَّمَ: هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ التَّعْزِيرَ لَا يُسْقِطُ بِالتَّوْبَةِ^{١٧}.

١ (حر) ليست في (ب) .

(٢) ذكرها معروفة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥/٥)، ابن عابدين، رد المحتار، (٧٨/٤).

٣ أي:

(٤) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٠٨/٣)، العيني، البناء شرح الهدایة، (٣٩١/٦)، ابن الهمام، فتح القدیر، (٣٤٧/٥)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٤٦/٥).

٤ زاد في (ب) (قال) .

٥ في (أ) (ب) (قبل) .

(٧) ذكرها معروفة للقنية: ابن عابدين، رد المحتار، (٦٩/٤).

٦ (يا) ليست في (أ) .

٧ في (أ) (ويا) و زاد في (ب) (يا) .

٨ على (أ) ليست في (أ) .

٩ في (ب) (يكفر) .

١٠ في (أ) (قردة) .

(١٣) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٠٩/٣)، ملا خسرو، درر الحكم، (٧٧/٢).

١١ في (أ) (بيع) .

١٢ في (أ) (بأن) .

يت: وفي "مشكل الآثار": وإقامة التعزير إلى الإمام عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف ومحمد والشافعي، والعفو إليه أيضاً. وقال الطحاوي: وعندى العفو ثابت للذى جنى عليه لا للإمام.

قال رحمه الله⁷: ليس فيه حق مشروع¹ من غير أن يجني على إنسان، وما قاله¹¹ الطحاوي فيما إذا جنى على إنسان¹².

شب: للسير الصغير: أن التعزير إلى¹³ الإمام، كذا ذكره الطحاوي¹⁰.

عن: المغلب¹⁶ في حد القذف حق العبد، إلا أن الإمام يستوفيه.

١ (ثم) ليست في (أ) .

٢ في (أ) (فأسلم) .

٣ في (ب) (لا) .

(٤) ذكرها معزوة للفنية: ابن نجم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٤٩/٥).

٤ (رحمه الله) ليست في (أ) (ب) .

٥ في الأصل: "حتى"، تحريف ظاهر.

٦ (رحمه الله) ليست في (ب) .

٧ زاد في (أ) (ولعل قالوه أن العفو إلى الإمام فذلك في التعزير الواجب حق الله تعالى بان ارتكب منكرا) .

٨ في (أ) (حد) .

٩ في (أ) (شروع) .

١٠ في (أ) (قال) .

(١٢) ذكرها معزوة للفنية: ابن نجم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٤٩/٥)، ابن عابدين، رد المحتار، (٧٤/٤).

١١ في (أ) (على) .

١٢ في (أ) (كما) .

(١٥) فيجوز للإمام أن يبلغ به ما رأه وإن تجاوز به الحدود. انظر: العيني، نخب الأفكار في تقييم مباني الأخبار، (٤٨٩/١٥).

(١٦) المغلب: هو الغالب في الشيء.

شح: التعزيرُ من حقوق العباد حتى يسقط بالعفو، ولا يبطل بالتقادم، ويصح فيه "الكافلة، وهو حق الأدمي، وغير المولى يملك إقامته كالمولى، والزوج في زوجته^٥.

وكذا من عليه التعزير إذا قال لرجل: أقم على التعزير ففعل، ثم دفع إلى القاضي، (فإن القاضي)^٦ يحسبه^٧ بذلك التعزير الذي أقامه بنفسه^٨. ن أبو بكر: أساء عبده: لا يعزره ولكن يرفعه إلى القاضي. ث: هذا خلاف قول أصحابنا.

وله التعزير دون الحد وبه نأخذ. وكذلك أمراته؛ لأن الله تعالى قال: (واضربوهن^٩)^{١٠}، المراد منه التعزير^{١١}.

ظم: رأى غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعزره بغير إذن المحاسب: فللمحتسب أن يعزر المعزران عزره بعد الفراغ منها. قال رحمة الله^{١٢}: قوله: "إن عزره^{١٣} بعد الفراغ"^{١٤} إشارة إلى أنه لو عزره حال كونه مشغولاً بالفاحشة فله ذلك وأنه حسن؛ لأن ذلك نهي عن المنكر وكل

١ في (أ) (تبطل).

٢ في (ب) (وتصح).

٣ في (ب) (به).

٤ (زوجته) ليست في (أ).

٥ في (ب) (رفع).

٦ ما بين () ليست في (أ).

٧ في (أ) (يحتسب) في (ب) (يحبسه).

٨ ذكرها معزوة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٤٥/٥)، الحصকفي، الدر المختار، مطبوع مع رد المختار، (٦٥/٤).

٩ سورة النساء، الآية ٣٤.

١٠ انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥٤/٥).

١١ (رحمه الله) ليست في (ب).

١٢ في (أ) (عزز).

١٣ (زاد في (ب) (منها).

واحد مأمورٌ به، وبعد الفراغ ليس بنهي؛ لأن النهي عما مضى لا يتصور فيتهمض تعزيراً، وذلك إلى الإمام^١.

أسنع: لا يجوز للقاضي إقامة التعزير إن لم يكتب في منشوره ذلك، وكذا الحد.

شز بم: حكم العورة في الركبة أخف من الفخذ، حتى لو رأه مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا ينazuه إن لج^٢ [١٠٢ ب] وإن رأه مكشوف الفخذ أنكر عليه بعنف ولا يضربه إن لج، وإن رأه مكشوفاً لسوءة؛ أمره بستره وأدبه على ذلك إن لج.

وقد استدلّ بهذا بعضهم أن لكل أحد إقامة التعزير، وهذا لا يستقيم؛ لأنه إنما أمره به حال كونه كاشفاً لعورته وأنه مملوك لكل أحد^٣.

أسنع: رجل نسب إلى رجل صفة مذمومة في الشتم، وهو موصوف بها في الظاهر، كقوله للفاسق: يا فاسق، أو للسارق: يا سارق أو: يا لص، أو للزاني: يا زاني أو: يا فاجر، أو لمن لا خيرة له: يا دَيُوث، أو لمن رأى امرأته مع رجل أجنبي خالية أو زانية ولم يُبالي بذلك: يا قرطباً^٤، أو لمن رضي الإتيان من ذُبْرَه: يا مخثٍّ، أو لمن لا يغتسلُ من الجنابة أو النجاسة:

(١) ذكرها معزوة لـالقنية: ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٤٥/٥)، ابن عابدين، رد المحتار، (٦٥/٤).

٢ في (ب) (ذلك).

٣ زاد (و) في (أ).

٤ في الأصل: "السورة".

٥ في (ب) (بسترها).

٦ في (ب) (يستدل).

٧ (ب) ليست في (ب).

٨ في (أ) (واحد).

(٩) انظر: السرخيسي، المبسوط، (١٤٧/١٠)، ابن نحيم المصري، البحر الرائق، (٢٨٤/١).

١٠ زاد في (ب) (أو لص).

(١١) تفسير قرطباً: هو الذي يرى مع امرأته أو محرمه رجلاً فيدعه خالياً بها وقيل هو السبب للجمع بين الاثنين لمعنى غير ممدوح وقيل هو الذي يبعث امرأته مع غلام بالغ أو مع مزارعه إلى الضيعة أو يأذن لها بالدخول عليها في غيبته. الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٠٨/٣).

يا خبيث أو: يا بليد، أو لشارب الخمر: (يا شارب الخمر)،^١ أو لاكل الربا: (يا آكل الربا)،^٢ أو المواطى^٣ من الدبر: يا لوطي أو نحو ذلك: لا يجب التعزير والحد الشاتمه^٤; لأنه لا شيء فيه للمشتوم لكونه صادقا فيما قال له فلا يلحقه العار به لكونه موصوفا بما شتم به في الحقيقة، وفي "الخلاصة": مثله.^٥

وإن لم يكن موصوفا ظاهرا^٦ بما وصف^٧ به الشاتم من الأوصاف المذمومة: إن قالها له مخاطبا كما مر في الأمثلة يجب التعزير أو الحد لشاتمه، وإن قالها له حالة المغايبة لا يلزمها شيء؛ لأن ذلك مساو وغيبة لا شتم.

وإن كان^٨ المقدوف موصوفا بها في الحقيقة لكن لم تظهر منه: لا يجب التعزير أو الحد عند بعض المشايخ، لكون شاتمه صادقا فيما قال له.^٩ وعند البعض الآخر: يعرّر! للحوق الشين

١ ما بين () ليس في (أ) .

٢ ما بين () ليس في (أ) .

٣ في (أ) (ب) (للواتي) .

٤ في (ب) (في) .

٥ في (أ) (نحوه) .

٦ زاد في (أ) (على) .

٧ في (أ) (شاتمه) .

٨ في (أ) (قوله) .

(٩) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٣٤٧/٥)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٠٨/٣ - ٢٠٩)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤٦/٥).

١٠ (ظاهرا) ليس في (ب) .

١١ في (أ) (وصف) .

١٢ في (أ) (قال) .

١٣ (كان) ليس في (أ) .

(١٤) انظر: اللكتوي، عمدة الرعایة على شرح الوقایة، (ص ١٥) من الشاملة.

١٥ في (أ) (بعض) .

به. ولو كان متهمًا بها عند الناس لكن لم يثبت^١ بعد في الظاهر: لا يجب التعزير أو "الحد" إجماعاً، لأن لحق الشَّيْن به قد حَصَل سابقًا بالتهمة بين الناس لا بالشتم فقط، والمساوئ والتهمة بينهم ثمنع^٢ وترجع^٣ العفة التي هي شرط الوجوب. وفي محر^٤: تبطل العفة بكل وطء (يوجب الحد، وكذا بوطء)^٥ مملوكته التي هي أخته من الرَّضاع.

تشدد: إن الألفاظ الدالة على القبائح لا تُعد ولا تحصى، لكن نذكر الضابط الذي ثُرِف به أحكامها جميعاً، فإن نسب المسلم في الشتم إلى فعل اختياري^٦ قبيح غير الزنا و^٧ يحرم في الشرع ويُعد عاراً في العُرف: يجب به التعزير^٨، (وكذا لو نسب العبد أو الكافر إلى الزنا ولم يكونا موصوفين^٩، وإن لم يكن في الشرع حراماً ولا يُعد في العُرف عاراً: لا يجب التعزير)،^{١٠} نسبة المسلم إلى السُّعاية بحق، نحو: يا ساعي لمن سعي [١٠٣] إلى من يؤذى تارك الصلاة، وإن لم يكن في الشرع حراماً لكن يُعد في العُرف عاراً ليؤديه إلى الذناعة: لا يجب

١ في (ب) (لا) .

٢ في (أ) (ب) (ثبت) .

٣ في (ب) (ولا) .

٤ في (أ) (يمنع) .

٥ في (ب) (ترفع) .

٦ زاد في (ب) (في) .

٧ في (ب) (بج) .

٨ ما بين () ليست في (ب) .

٩ (لا) ليست في (أ) .

١٠ في (أ) (ب) (يعرف) .

١١ في (أ) (اخباري) .

١٢ (و) ليست في (ب) .

١٤ زاد (به) في (أ) .

١٥ ما بين () ليست في (ب) .

(١٣) انظر: الحصكفي، الدر المختار، مطبوع مع رد المحتار، (٤/٧٢ - ٧٣)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦١١/١).

التعزير^١ إن لم يُقل للأشراف، كنسبة إلى الحجام^٢ أو الكناس^٣ أو نحوهما، وإلا يُعرَر، وإن كان في الشرع حراماً ولا يُعد في العُرف عاراً؛ لا يجب التعزير أيضاً، كنسبة إلى لاعب الترد والقامار وإلى عمال الديوان، وإن نسبة إلى الأمور الخلقية^٤ في الشتم لا يجب التعزير إن لم يُقل للأشراف، كنسبة إلى الحمار أو القرد أو الكلب أو نحوها وإلا يُعرَر، وإن نسبة إلى صفته الأصلية في الشتم من الكِبْر وسَيِّئِ الْخُلُقِ؛ لا يجب التعزير أيضاً، ومنه قوله: (يا ناكس و)^٥ يا خسيس، لا يجب التعزير، وكذا يا بغا ويا ضُحْكَة ويا سُخْرَة، لا يجب^٦ التعزير^٧.

وفي محر: لو أكره على القذف لا يجب الحد على المُكره، وكذا الحكم في التعزير^٨.

ولا يجب الحد ولا التعزير على الأب بقذف الولد وولد الابن^٩، ولو قذف الصبي المُمِيز يُعرَر.

ولو تنازع الشخصان: لم يتخاصم الحدان^{١٠}.

ولو شهد واحد على إقراره بالزنا ولم يتم العدد: لم يلزمْه حد القذف، وكذا الحكم في التعزير؛ لأنَّه شاهد لا شاتم، وفي غير الإقرار: يلزمُه ذلك.

١ زاد في (ب) (أيضاً).

٢ في (ب) (الحجامة) وهو الذي يقصد دم الناس.

٣ في (ب) (و) هو الذي يقوم بتنظيف القمامات.

٤ في (ب) (الكناسة).

٥ في (أ) (الحقيقة).

٦ ما بين () ليس في (ب).

٧ زاد في (أ) (ب) (بها).

٨ زاد في (ب) (إن لم يقل للأشراف).

(٩) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣/٢٠٩)، ابن الهمام، فتح القدير، (٥/٣٤٧)، شيخي زاده، مجمع الأئمَّة، (١/٦٦١)..

(١٠) انظر: السرخيسي، المبسوط، (٢٤/٨٩)، السخنافي، الحسين بن علي بن حاجاج بن علي، حسام الدين، الكافي شرح البздوي، ت: فخر الدين سيد قانت، مكتبة الرشد . الرياض، ط١، ١٤٢٢ هـ، (٥/٢٥٤)،

(١١) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٥/٣٤٣).

(١٢) انظر: ابن نجيم المصري، (٥/٤٥، ٤٦)، الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣/٢٠٥).

وإذا استوفى المقدوف حَدَ القذف: لم يقع الموضع. ولو قذف لمن شهدت ^{على زناها أربعة}
مع ^{فَلَن} وشهد أربع نسوة على أنها عذراء: لا يجب حد القذف ولا التعزير على قاذفها.

أسنع: ولو قال للشاهد: إنه فاسق؛ للجَرْح: لا يجب وإن لم يثبتُه، وكذا لو ذكر له كل عيب
للجَرْح، سواء كان على المواجهة أو على المغایبة غير الزنا في المواجهة فإنه يجب التعزير فيه
إن لم يثبتُه، ولم يجب الحد؛ لأن مراده الجَرْح لا الشتم.^٧

نج: قال له: يا فاسق، ثم أراد أن يُثبت فسقه بالبينة ليدفع التعزير عن نفسه: لا تسمع بيته؛
لأن الشهادة على مجرد الجَرْح والفسق لا تقبل، بخلاف ما ^٨ إذا قال: يا زاني ثم أثبت زناه
بالبينة: يُقبل^٩؛ لأنه ^{١٠} مُتعلق الحد، ولو أراد إثبات فسقه ضمناً لا تصح فيه الخصومة ليجرح ^{١١}
الشهود، و^{١٢} إذا قال: رَشَوْه^{١٣} بِكَذَا فعليه ردُّه: تقبل البينة، كذا هذا، فلا يُعرَر^{١٤}.

١ في (ب) (شهد) .

٢ في (ب) (في) .

٣ زاد في (ب) (و) .

٤ في (أ) (فاسد) .

٥ زاد في (ب) (التعزير) .

٦ (لو) ليست في (ب) .

(٧) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤٧/٥).

٨ (ما) ليست في (ب) .

٩ في (ب) (تقبل) .

١٠ (لأنه) ليست في (ب) .

١١ في (أ) (ليخرج) في (ب) (كجرا) .

١٢ (و) ليست في (أ) (ب) .

١٣ في (ب) (رشوه) .

(١٤) ذكرها معزوة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤٦.٤٦/٥).

محر: لو أتى بالبهيمة فأصح القولين أن الواجب فيه التعزير دون الحد، ولا يجب على قاذفه بالفسق التعزير^٢.

وفي محر: إقامة الحد والتعزير في الأحرار إلى الإمام أو إلى من فوض إليه الإمام، وفي الرقيق^٣ جاز [١٠٣ ب] ذلك للإمام وللسيد، وإن تنازعوا فيه فالظهور أن الإمام أولى.

ومعنى البعض لا يقيم الحد عليه إلا الإمام.

والفاسق والكافر (جاز لهما) ^٤ إقامة الحد والتعزير على عبيدهما على الأصح^٥.

وإن لم يكن المقذوف محسناً لم يجب على القاذف إلا التعزير^٦.

وتسقط الحصانة بالزنا الطارئ بعد القذف حتى تسقط^٧ الحد عن القاذف، وإذا سقطت بالزنا لا يعود بالصلاح بعدها^٨.

١ في (أ) (ب) (البهيمة).

(٢) انظر: الشيباني، الأصل، (١٨٩/٧)، الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (٩٢/٤).

٣ في (أ) (ب) (الرفيق).

(٤) انظر: القدوسي، التجريد، (١١/٥٩٣٧)، الكاساني، بدائع الصنائع، (٥٧/٧).

٥ ما بين () (قولهما) في (أ).

(٦) والخلاف في الكافر أقوى. انظر: القدوسي، التجريد، (١١/٥٩٣٨).

٧ انظر: السرخسي، المبسوط، (٤/٣٦-٣٧).

٨ في (ب) (يسقط).

(٩) انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، (٧/٤١).

واللفظ يقصد به القذف: صريح وكناية وتعريف، ففي الصريح يجب حد القذف، قوله له^٢: زنيت أو: يا زاني ، وللمرأة: زنيت أو: يا زانية. وفي الكناية يجب التعزير، قوله: يا فاجر، و: يا فاسق، وللمرأة: يا خبيثة، وكذا قوله: زنيث^٣ يدُكِّ وَعِنْكِ على الأصح.

وفي التعريف لا يجب شيء، قوله: بائن الحلال وأماماً أنا فلست بزان، ونحو ذلك^٤.

نج: ولو أدعى على رجل عند القاضي سرقةً وعجز عن إثباتها: لا يعذر، بخلاف دعوى الزنا؛ لأن المقصود من دعوى السرقة إثبات المال لا نسبته إلى سرقة^٥،^٦ بخلاف دعوى الزنا. وإن قصد إقامة الحسبة^٧ لكن^٨ لا يمكنه^٩ إثباتها إلا بالنسبة إلى الزنا فكان قاصداً نسبته إلى الزنا، وفي المال يمكنه إثباته بدون نسبته إلى السرقة، فلم يكن قاصداً نسبته إلى السرقة^{١٠}.

١ زاد (الذي) في (أ) (ب) .

٢ (له) ليست في (أ) (ب) .

٣ في الأصل: "زنيت"، سبق فلم في (ب) (زنت) .

٤ في (ب) (أو) .

(٥) انظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، (٦/٢٠٤ - ٢٠٥)، الكاساني، بدائع الصنائع، (٧/٤٢ - ٤٣)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٥/٣٣)، البخاري، كشف الأسرار عن أصول البздوي، (٢/٢٠٩)،

٦ في (ب) (بسرقة) .

٧ في (ب) (السرقة) .

٨ زاد في (أ) (فلم يكن قاصداً نسبته إلى السرقة) .

٩ هي المحاسبة.

١٠ (لكن) ليست في (أ) .

١١ في (أ) (يمكن) .

(١٢) ذكرها معروفة للفنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٥/٤٧). وانظر: الحصيفي، الدر المختار، مع حاشيته رد المختار، (٤/٧٣)، ملا خسرو، درر الحكماء، (٢/٧٧).

نج: ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضاً إنهم يُعرّان، ويبدأ بإقامة التعزير بالبادئ منها لأنه أظلم، والوجوب عليه أسبق. أسنع: وكذا يُعرّان لو عكس المشتوم^٣ اللفظ شتمه^٤ الشاتم، ويجب به التعزير إجماعاً، بخلاف تعكيس^٧ اللفظ الذي لا يجب به التعزير إجماعاً، أو يجب عند البعض لا عند البعض الآخر.^٨

ولو قال لامرأته: يا رسبي^٩، أو قال: يا سياهه روى^{١٠}، أو: يا غر^{١١} أو: يا طب^{١٢}، أو ما يُشاكِل ذلك: يُحدّد لأن هذه العبارات كلها مُنبأة عن كونها زانية عُرفَ. وفي ط: مثله، وفي "الذخيرة"^{١٣} مثله.

وخيار التعيين من واحد إلى تسع وثلاثين فيما يجب به التعزير إلى القاضي، كما لو قال لآخر: يا يهودي ونحوه. وفي "الفتاوى الكبرى" مثله.^{١٤}

١ زاد في (ب) (عبد) .

٢ (و) ليست في (أ) .

٣ في (أ) (مشتوم) .

٤ زاد في (أ) (ب) (الذي) .

٥ في (أ) (يشتمه) .

٦ زاد في (ب) (به) .

٧ في (ب) (عكس) .

(٨) ذكرها معروفة للقنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤٥، ٤٦، ٤٥/٥).

أي:

٠ أي:

١ مضبوطة في الأصل، والمعنى:

٢ أي:

(١٣) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٤٨/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦١٠/١).

(١٤) انظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، (ص ٤٠١).

ولو قال^١: (يا تاز، حُدّ. ولو قال لابنه): آيا حرام زاده، عزر، وفي فتاوى خروك والغياث والمحيط: مثله^٢.

فصل: في مسائل متفرقةٍ في الحدود

أسنع: نجم الأنمة الحكيمي: ثبت حد القذف أو التعزير عند الإمام، فأمر المقدوف أن يقيِّم الحد على القاذف بنفسه: لا يعزِّر الإمام إن كان ^٣المقدوف [٤٠١] يريد إقامة الحد بيد غيره.

عج: إنَّهم الجيران جارهم أنه سكران، فاجتمعوا لطلبِه معَ إمام المحنة والمؤذن وغيرهم^٤، ودخلوا بيوت المسلمين بغير إذنهم وطلبو الزوايا والرُّفوف والسطوح في كلَّ بيت، فعلوا ذلك فلم يجد واحد^٥: يعرُّون. وقال غيره: ليس لهم ذلك ويُمنعون أشدَّ المنع.

عجبت: له حمامات مملوكة يُطيرُها فوق السطوح مظعاً على عورات المسلمين ويكسر رجاجات الناس برميَّة تلك الحمامات: يُعرَّرُ ويُمنعُ أشدَّ المنع، فإن لم يتمتنع ذبحها المحتبِّس^٦.

١ زاد (لآخر) في (أ).

٢ ما بين () ليست في (ب).

(٣) حرام زاده: الولد الحاصل من الوطء الحرام، وهو أعم من الزنا، وفي العرف لا يراد إلا ولد الزنا، وكثيراً ما يراد به الخبيث اللئيم؛ فلهذا لا يحد به. انظر: ابن الهمام، فتح الديْر، (٣١٨/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦١٠/١). (٦١١).

٤ (كان) ليست في (ب).

هكذا في الأصل، والجادَة: وغيرهما، كما لا يخفى.

٦ في (ب) (يفعلوا).

٧ عبارة الأصل: "يجد واحد"، وهو من فساد النسخ. في (أ) (ب) (أحداً).

٨ زاد في (ب) (ورحى).

٩ ذكرها معزوة للقنية: ملا خسرو، درر الحكم، (٣٢٢/١).

فع مت: الحد لا يسقط بالتوبة، فقد نص في جص: نصراني قذف مسلماً فضرب سوطاً واحداً ثم أسلم فضرب تسعة وتسعين: جازت بشهادته^١. شر: مثله، أن حد الزنا لا يسقط بالتوبة^٢.

١ في (أ) (المسلم) .

٢ في (أ) (ب) (شهادته) .

(٣) ذكرها معزوة لقنية: الحموي، غمز عيون البصائر، (٣٦٩/٢).

(٤) التوبة لا تسقط الحد إجماعاً. انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (٢١١/٥)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٣/٥).

كتابُ السرقة

قَعْظَمْ: سرق من إنسان من مطمورٍ في أكْرَدَةِ حِنْطَةٍ^٢: لا يقعُ، إلا إذا كان عليها حافظت طبَولُو سرق المدفونَ من المفازة: يقعُ.^٣

أَسْنَعْ: ولو أصابه^٤ بعضُ المسافرين أكثرَ من نصاب وبعضُهم لا يصيِّبُ النصابَ بسبب ذلك، ولو عَدِلُوا أصابَ كُلُّهم نصابَ تامٌ^٥: إن كان ذلك يُرضي قطعوا، وإلا قطعَ مَنْ كان نصيبيه أكثرَ من النصاب لا من كان أقلَّ.

عَزْ: ولو سرق من حَمَام أو خَان أو رِبَاط أو حوانِيَّتِ التَّجَارِ وَبَابَهَا^٦ مغلقة: يُقطعُ وإن كان نهاراً في الأصح^٧.

طبَولُو سرق^٨ وَزَعَمْ أنَّ الْمَالِكَ يَعْلَمُ وَلَمْ يَعْلَمْ: لا يُقطعُ، وإنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ وَهُوَ عَالَمُ: يُقطعُ؛ لأنَّ الشَّرْطَانَ يَكُونُ حُفَيْةً عَلَى زَعَمِ السَّارِقِ لَا عَلَى زَعَمِ الْمَالِكِ.

١ (في) ليست في (أ).

٢ حِنْطَة سوداء.

٣ ذكرها معزوة للفنية: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٥٥/٥)، ابن عابدين، رد المحتار، (٤/٨٥).

وقال ابن عابدين: (وجزم المقدسي بضعف ما في «الفنية»).

٤ في الأصل: «أصابه»، وليس يسوغ.

٥ في الأصل: «نصاب تام»، وليس يسوغ.

٦ في (أ) (برضا).

٧ في الأصل: «بابها»، وليس يسوغ.

٨ ذكرها معزوة للحاوي: ابن عابدين، رد المحتار، (٤/٩٨).

٩ لأنها أغفلت أبوابها للإحراز. انظر: الحدادي، الجوهرة النيرة، (٢/١٦٨).

١٠ زاد في (ب) (من خان).

وَأَثْبُتِ السُّرقةَ بِالْإِقْرَارِ لَا يُلَزِّمُ السُّؤَالَ عَنْ زَمَانِهَا، حَتَّىٰ قَالَ فِي أَسْنَعٍ^٣: لَوْ قَالَ: سَرَقْتَ فِي
زَمَانِ الصَّبَابِ: يُقْطَعُ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى قَوْلِهِ^٤.

د س: ولو ألقى ما سرقه في نهر في الدار وأخرج الماء بقوة جريه: لم يقطع وقيل: يقطع،
وهو الأصح^٥.

ولو حمله على دابة في الدار ولم يُسْقِهَا^٦، فخرجت بنفسها: لا يقطع. ولو حملوه على أحد هم
في الدار فأخرجهم: قطعوا. وإن دخل واحد منهم وأخرج المتعاب بمعاونتهم: يقطع الحامل فقط.

١ زاد (لو) في (أ) (ب) .

٢ (أسنع) ليست في (ب) .

(٣) رمز لكتاب الأسرار، كما قال ابن عابدين. ابن عابدين، رد المحتار، (٤/٨٦).

(٤) ذكرها معزوة للحاوي: ابن عابدين، رد المحتار، (٤/٨٦).

(٥) لأنَّه أخرجها بسببه. انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣٨٨/٥)، ابن الهمام، فتح القدير، (٢٢٣/٣)، ابن نجيم
المصري، البحر الرائق، (٦٥/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٢٢/١)، ابن عابدين، رد المحتار، (٤/١٠٠).

٦ (و) ليست في (ب) .

٧ في (أ) (سرقه) .

كتابُ السير

وأنه مشتملٌ^١ على سبعة فصول.

فصلٌ: في استيلاء الكفار والمالك القديم

مت عت ح: كافر استولى على مال مسلم وأحرزه بدار الحرب مَكَهْ^٢ طيباً، حتى لو أسلم يطيب له ولا يجب عليه ردّه ولا التصدق به^٣.

بم: استولى الكفار [٤ ٠ ب] على أموال المسلمين وأحرزوها^٤ بدار الحرب، ثم دخل واحدٌ منهم دار الإسلام مستأمناً، فوجد المالك القديم المال في يده: لا يأخذه منه بالقيمة.

قع عك: دخل دار الحرب بأمان، فاشترى عبداً منهم فأبقي^٥ هناك، ثم دخل التجار دار الإسلام فوجده في يد إنسان: يأخذه بالثمن إن كان مَكَهْ ذلك الإنسان بالشري^٦، وبالقيمة إن مَكَهْ بالهبة.

خج: ليس له على العبد سبيلٌ لما تملّكه في دار الحرب.^٧

١ في (أ) (يشمل) وفي (ب) (يشتمل).

٢ في (ب) (يملكه).

٣ (مَكَهْ) ليست في (ب).

٤ (عليه) ليست في (أ).

٥ في (أ) (التصد).

(٦) انظرها بنصها عند: البغدادي، أبو محمد غانم بن محمد، مجمع الضمانات، دار الكتاب الإسلامي . بيروت، د.ط، د.ت، (ص ٣٩٣).

٧ في (أ) (وأحرزها).

٨ في (ب) (أبقي).

٩ في (ب) (بالشراء).

(١٠) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣/٧٠ . ٧١).

فصلٌ: في بيع الغائم وما يتعلّق به

فع: اشتري جارية مأسورة لم يؤدّ منها الخمس من الأمير: ينف ويل وطؤها، وإن اشتراها ممّن وقعت في سهمه نفذ في أربعة أخماسها ولا يحل له وطؤها^١.

شس: للسّير الصغير: حربي دخل دار الإسلام بغير أمان، فأخذه واحدٌ من المسلمين: فهو في^٢ لجماعة^٣ المسلمين عند أبي حنيفة رحمة الله^٤، ورواية شاذة عن أبي يوسف، وعندهما: هو له خاصة^٥، وفي جواب^٦ الخمس عن أبي حنيفة رحمة الله^٧ ومحمد^٨ روایتان.

(١) عزاهابن عابدين لحاوي الزاهدي، وهو كتابنا هذا. انظر: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، (١٥٨/٤).

(٢) قال ابن عابدين: (أي إذا قسمت ولم تخمس، وإنما حل في بيع الأمير بناء على أن له البيع قبل الإحراف كما مر، ويكون الخمس حينئذ واجبا في الثمن لا فيها فيحل وطؤها، فإذا لم يوجد تنفيلاً ولا قسماً ولا شراء من أمير الجيش لا يحل الوطء بوجه أصلًا). ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، (١٥٨/٤).

٣ في (ب) (حر).

٤ في (ب) (الجماعة).

٥ (رحمة الله) ليست في (أ) (ب).

(٦) حتى لو أسلم قبل أن يأخذه واحد من المسلمين فإنه لا يعتقد. انظر: السمرقندى، تحفة الفقهاء، (٣٠٤/٣).
٧ في (أ) (قوله) و (له) ليست في (ب).

(٨) حجتها في ذلك أن يد الأخذ سبقت إليه، وهو مباح في دارنا فمن سبقت يده إليه صار محراً له، فاختص بملكه كالصيد والخطب والركاز الذي يجده في دار الإسلام، وهذا لأنّه وإن دخل دارنا فلم يصر به مأخوذاً مقبولاً لعدم علم المسلمين به.

وذلك يتربّى على قولهما أنه لو أسلم قبل الأخذ يكون حرّاً.

انظر: السرخيسي، المبسوط، (٩٣/١٠)، السمرقندى، تحفة الفقهاء، (٣٠٤/٣).

(٩) انظر في المسألة: الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقان، السير الصغير، ت: مجید خدوری، الدار المتحدة للنشر - بيروت، ط١، ١٩٧٥م، (ص ١٦٩)، السرخيسي، المبسوط، (٩٣/١٠)، السمرقندى، تحفة الفقهاء، (٣٠٤/٣)، الكاساني، بدائع الصنائع، (١١٦/٧).

١٠ في (أ) (ب) (وجوب).

١١ (رحمة الله) ليست في (أ) (ب).

قال رحمة الله^١: الخلاف في ماله^٢ الذي أدخل في "دار الإسلام كالخلاف في نفسه".^٣
 نج: وعلى^٤ أموال الخطائين حين كانت في بلاد الإسلام التي تحت قهرهم وولايتهم كبخارى
 أو^٥ سمرقند ثم أغارت عليها عسكر خوارزم.
 خج: استأجره لخدمته في السفر وحفظ ماله، فغزا بفرس^٦ المستأجر وسلاحه: فإن
 شرطه^٧ المستأجر (في العقد أن)^٨ ما أصاباه للمستأجر فسنه من الغائم له، وإلا فهو بينهما^٩.

فصل: في فداء الأسرى

قع حم: أراد في دار^{١٠} الحرب أن يشتري أسرى وفيهم رجال ونساء وعلماء وجهاه^{١١}:
 فالاولى أن يشتري الرجال حتى لا يصيروا عونا علينا والجهال محافظة على إسلامهم.

١ (رحمه الله) ليست في (ب).

٢ في (أ) (ب) (مال).

٣ (في) ليست في (ب).

(٤) انظر: الحصيفي، الدر المختار شرح تنوير الأ بصار، (ص ٣٣٣).

٥ زاد في (ب) (هذا).

٦ في (أ) (ب) (و).

٧ في (أ) (غير).

٨ في (أ) (ب) (شرط).

٩ ما بين () ليست في (ب).

(١٠) انظر: الحصيفي، الدر المختار شرح تنوير الأ بصار، (ص ٣٣٣).

١١ (دار) ليست في (أ).

١٢ في (أ) (جهاء).

قال رحمة الله^١ : جوابه إن كان منصوصاً من السلف فسمعاً وطاعة وإلا قضية الدليل أن يكون شراء النساء أولى صيانة لأبضاع المسلمين. قلت: والعلماء واحتراماً للعلم^٢.

فصل: فيما يصير به^٣ الكافر مسلماً

فع: قال النصراني^٤: كان محمد^٥ نبياً^٦: لم يحكم بإسلامه، قلت: لأنه يقول: نبي ولكن مرسلاً إلى قريش أو^٧ العرب.

كص: ذكر محمد^٨ في "السير الكبير": لو وصفَ رجل من المسلمين الإسلام لغلام كافر، فقال: أنا على هذا، ونحن^٩ نعلم أنه قال ذلك وفهم ما قيل له أو أكبر الرأي عليه: فهو مسلم، وإن كان أكبر الرأي أنه لا يدرى ما قيل له^{١٠}: صِفَ الإسلام، قال^{١١}: وَصَفَ وَعْلَمَ ما قيل له فهو مسلم، وإلا فهو^{١٢} ليس بمسلم بقوله: أنا على هذا^{١٣}.

١ (رحمة الله) ليست في (ب) .

٢ في (أ) (قضيت) .

٣ في (أ) (لضياع) .

٤ (و) ليست في (أ) (ب) .

(٥) ذكرها معزوة للفنية: ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، (٤/٤٠).

(٦) قال ابن عابدين: (وعلل البازمي تأخير العالم لفضله؛ لأنَّه لا يخدع بخلاف الجاهل. وقد يقال يقدم الرجال للانتفاع بهم في القتال، وهذا ظاهر فيما إذا اضطر إليهم وإلا فصيانة الأبضاع مقدمة على ذلك الانتفاع). ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، (٤/٤).

٧ (ب) ليست في (ب) .

٨ في (أ) (نبينا) .

٩ زاد في (أ) (إلى) .

١٠ في (ب) (نحوه) .

١١ زاد في (ب) (إن كنا) .

١٢ زاد في (أ) (ب) (يقال له) .

١٣ في (أ) (ب) (فإن) .

١٤ (فهو) ليست في (ب) .

(١٥) السرخسي، شرح السير الكبير، (٥/٢٢٨٤).

[١٠٥] وعن الشيخ^١ الجليل الأصولي: إذا أتى بكلمة الشهادة^٢ وهو يعلم أنه الإسلام: يُحكم بإسلامه وإن لم يعلم تفسير هذه الكلمات؛ لأنه أتى بدليل "الإسلام".

عك: ولا يُشترط في معرفة النبي عليه السلام^٣ وصحّة إسلامه به معرفة اسم أبيه واسم جده، بل يكفي في صحّة إسلامه معرفة^٤ اسمه^٥ عليه السلام.

أسنع: ولو صلّى صلاة المسلم^٦: إن كان بجماعة يُحكم بإسلامه^٧ خلافاً للشافعي، وإن كان منفرداً لا يُحكم إلا في رواية عن أبي حنيفة رحمه الله^٨، ولو صام أو أخرج الزكاة أو حجَّ البيت لا يُحكم إجماعاً؛ لأنها^٩ غير مختصة بالإسلام.^{١٠}

١ (الشيخ) ليست في (ب).

٢ (الشهادة) ليست في (ب).

٣ (دليل) ليست في (أ).

(٤) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (٦٨٧/١).

٤ في (ب) (صلى الله عليه وسلم).

٥ في (أ) (معرفة).

٦ في (ب) (اسم النبي).

٧ في (أ) (المسلمين).

(٩) جاء في فتاوى قاضيكان: (لأن المشركين لا يصلون بالجماعة على هيئة جماعة المسلمين فيحكم بإسلامه حتى لو أنكر بصير مرتدًا). الأوزجندى، فتاوى قاضيكان، (٥٧٠/٣). وانظر: السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، شرح السير الكبير، الشركة الشرقية للإعلانات، د.ط، ١٩٧١م، (١٥٥/١)، الموصلى، الاختيار لتعليق المختار، (١٥٠/٤).

٨ (رحمه الله) ليست في (أ) (ب).

٩ في (أ) (لأنه).

(١٢) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيكان، (٥٧٠/٣)، الموصلى، الاختيار لتعليق المختار، (١٥٠/٤).

(ولو قال الكافر: أنا مؤمنٌ إن شاء الله تعالى^١ : لا يُحكم بإسلامه، وكذا لو قال: أنا مسلم إن شاء الله تعالى^٢ ، كما لا يُحكم بيمينه بهذا "التعليق".

ولو قال: كان محمد نبيّنا أو رسولنا^٣: يُحكم بإسلامه، ولا يُشترط في ذلك معرفة أبيه أو جده.^٤)

فصل: فيما يكفر به الإنسان^٥ وما لا يكفر

وأنه أنواعٌ:

الأول: فيما يرجع إلى الأنبياء والملائكة والصحابة
فع: قال: خلط كاتب هذه الوثيقة في كتبتها فقيل له: إنه موثوق به معتمد عليه في كتابة الوثائق، فقال: قد^٦ خلط رسول الله عليه السلام وأبو حنيفة رحمه الله^٧ ، لا سيما كاتب هذه الوثيقة: لا يكفر ولا يُعرَّى بل يُنصح.

ولو قال: لو كان فلان نبياً لأصدقته^٨ ولا^٩ آمنت به: لا يكفر؛ لأنّه لا يكون.

١ (تعالى) ليست في (أ) .

٢ (تعالى) ليست في (أ) .

٣ في (أ) (بهذه) .

٤ وذلك لأنّه شك في ذلك بتعليقه، ولو جزم في كلامه، لحكم بإسلامه. انظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، (٣٦/٧)، الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (١٥٠/٤).

٥ زاد في (أ) (عليه السلام) .

٦ ما بين () ليست في (ب) .

٧ في (أ) (الإسلام) .

٨ (قد) ليست في (ب) .

٩ في (ب) (صلى الله عليه وسلم) .

١٠ (رحمه الله) ليست في (أ) (ب) .

١١ في (أ) (ب) (ما صدقته) .

١٢ في (ب) (ولما) .

جمع: آخذ منه حقٍ ولو^١ كان إلهاً أو آله الدنيا: يكفر؛ لأنَّه اجتراء على الإله، بخلافه في النبي عليه السلام.

سي: ولو قال: إنْ كانت لنا إرادة فملأ الموت لا يقدر على قبض أرواحنا: فقد أظهر كفره، لأنَّه يكفر الآن.

بو: قال لها: صلٰ^٢، فإنْ لم^٣ تصل لعنة الملاك، فقالت لهنَّ^٤ لعنتي^٥ الملاك لعنتهم: يجب أن تكفر.

جع: قاتل النبي عليه السلام كفر، وكذلك لو سخر بقوله، أو كشف عورته عنده، أو شك في صدقه، أو سبه أو تنقصه، أي: عاب^٦ به، ولو قال له: (رويجل أو)^٧: أرجيل (أو: مسجد، و)^٨ فيه خلاف، والأصح أنه لا يكفر^٩. ولو تمنى أن لا يكون الله بعثه نبياً: لم^{١٠} يكفر إن لم تكن عداوة واستخفافاً به^{١١}. وإن قال: لم أؤمن به: يكفر. ولو ظن الفاجر نبياً فكافر^{١٢}.

١ في (ب) (إن).

٢ في (أ) (أنه).

٣ في (ب) (صلي).

٤ (لم) ليست في (أ).

٥ في (أ) (ب) (إن).

٦ في (أ) (لعنت).

٧ في (أ) (ب) (عابه).

٨ (به) (ليست في (أ) (ب)).

٩ ما بين () ليست في (ب).

١٠ زاد في (ب) (يا).

١١ ما بين () ليست في (ب).

(١٢) انظر: ابن نجم المصري، الأشباه والنظائر، (ص ١٦١)، الحموي، غمز عيون البصائر، (٢٠٥/٢).

١٣ في (أ) (لا).

(١٤) انظر: الفتاوى الهندية، (٢٦٥/٢)، فتاوى قاضي خان، (٥٧٤/٣).

(١٥) انظر: ابن نجم المصري، الأشباه والنظائر، (ص ١٦١).

أسنع: ولو سبَّ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكْفُرُ لَا تُوْبَةَ لَهُ سُوْىٌ تَجْدِيدُ الإِيمَانِ، وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَّاخِرِينَ: لَا تُوْبَةَ لَهُ أَصْلًا فَيُقْتَلُ حَدًّا، اسْتَدْلَالًا لِقُولِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ نُصْرَ بِفَتْحِ الْمَكَةِ: "مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَاقْتُلُوهُ"^٥، لَكِنَّ الْأَصْحَّ: لَا يُقْتَلُ^٦ [١٠٠ ١٢] بَعْدَ تَجْدِيدِ الإِيمَانِ؛ لَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَنْ قُتِلَ مِنْ^٧ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ أَهْلِ الْمَكَةِ الَّذِينَ أَمْرَهُ بِقَتْلِهِمْ بِمَا رُوِيَ عَنْهُ آنَفًا لِسَبِّهِمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَبْلَهُ^٨،) فَقَالَ عَلَيْهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هَذَا مِنْ خَوْفِ السَّيْفِ، فَقَالَ^٩: "أَفْشَرْتَ عَنْ قَلْبِهِ؟"^{١٠} ١٢ . ١٣ .

دَسْ: وَهَذَا لَأَنَّ^{١١} مَوْجِبَ سَبِّهِ الْكُفُرُ، فَمَوْجِبُهُ الْقَتْلُ، وَتَجْدِيدُ الإِيمَانِ يَرْفَعُ هَذَا الْكُفُرَ فَيَرْفَعُ مَوْجِبَهُ أَيْضًا وَهُوَ الْقَتْلُ^{١٢}.

١ (سُوْىٌ) لَيْسَ فِي (أَ) .

٢ فِي (أَ) (بِتَجْدِيدِ) .

٣ فِي (بَ) (بِقُولِهِ) .

٤ لَمْ أَقْفَ عَلَيْهِ.

٥ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لَيْسَ فِي (بَ) .

٦ فِي (بَ) (حِينَ) .

٧ (مَنْ) لَيْسَ فِي (أَ) .

٨ فِي (بَ) (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ سَلَامٌ) .

٩ (قَبْلَهُ) لَيْسَ فِي (بَ) .

١٠ اِزَادَ فِي (بَ) (عَلَيْهِ السَّلَامُ) .

١١ مَا بَيْنَ () لَيْسَ فِي (أَ) .

(١٢) رواه البخاري في كتاب المغازي، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة بن زيد إلى الحرقات من جهينة، برقم (٤٢٦٩)، وفي كتاب الديات، باب قول الله تعالى: {وَمِنْ أَحْيَاهَا} [المائدة: ٣٢]، برقم (٦٨٧٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، (٦٧ - ٦٨)، من حديث أسامة بن زيد.

ولم أقف عليه من حديث علي بن أبي طالب، كما أورده المصنف.

(١٣) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيخان، (٥٧٤/١)، ابن عابدين، محمد أمين ابن عابدين الحنفى، تتبیه الولاة و الحكم على أحكام شاتم خير الأنام، دار الفكر - بيروت، د.ط، د.ت، (ص ٣٢٦).

١٤ فِي (أَ) (الْآنُ) .

ولو سبَّ الرسولَ بالإضافةٍ إلَى المخاطب، نحو: رسولك، لا يُكفر، لشموله غيرَ رسول الله لغةً واصطلاحاً، ولو كانتُ بالإضافة إلَى اللهٖ: يُكفر، وكذا بلا إضافةٍ في الأصح، بخلاف النبي عليه السلام فإنَّ سبَّه كُفُرٌ مطلقاً.

بو: قال: هو كنبيٌّ: لم يُكفر.

ولو نسبَ إلى الأنبياءِ الفواحشَ كعزمِه^٨ إلَى الزنا ونحوه الذي يقوله^٩ الحشوية في يوسف عليه السلام^{١١}: كفر؛ لأنَّه شتم لهم، وقيل: لا يُكفر، وبه^{١٢} أبو ذرٌ.^{١٣}

١ زاد في (أ) (النبي عليه السلام) .

(٢) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٥٧٤/١)، ابن عابدين، تتبیه الولاة و الحكام على أحكام شاتم خير الأنام، (ص ٣٢٦).

٣ في (ب) (بإضافة) .

٤ (إلى) ليست في (ب) .

٥ في (أ) (كان) .

٦ زاد في (أ) (تعالى) في (ب) (أمته) .

٧ في (ب) (فلو) .

٨ بعده في الأصل: "إلى"، ولا عمل له. في (ب) (كعزوه) .

٩ في (أ) (على) .

١٠ في (ب) (يقول) .

١١ (عليه السلام) ليست في (ب) .

١٢ إضافة لازمة أخل بها ناسخ الأصل. زاد في (أ) (أفتى) .

(١٣) انظر: ابن نجم المצרי، الأشباه والنظائر، (ص ١٦١)، ابن عابدين، تتبیه الولاة و الحكام على أحكام شاتم خير الأنام، (ص ٣٢٦).

ومن قال: إن كل معصية كذا، وقال: فسق، وقال مع ذلك: إن الأنبياء عصوا: فكافر؛ لأنَّه شاتم، ولو قال: لم يعصوا حالة النبوة ولا قبلها: كفر، لرُدِّه النصوص^٨.

مت: قيل: من لم يعرف أنَّ مَحْمَداً آخر الأنبياء فليس بمسلم؛ لأنَّه معلوم دينه عليه السلام بالضرورة^٩.

قيل: لو قال المريض: أظنُّ أنَّ مَلَكَ الموت توفي فلا يقبض^{١٠} روحِي: لا يكفر.

قيل لرجل: عليك حفظة فلا تقلُّ هذا، فقال: ألفَ مرة مَقول^{١١}: إنْ قصد الاستخفاف بهم كفر، وإنْ قصد الاستخفاف بكتابهم بمواجهة^{١٢}: لم يكفر.

وقيل^{١٣}: لو ^{١٤} قال: لا أقبل شفاعة النبي عليه السلام في المهلة، فكيف أقبلاها منك؟ لا يكفر؛ لأنَّه (لا يجب) ^{١٥} عليه الإمهال وترك حقه^{١٦}.

١ في (أ) (كفر).

٢ في (أ) (أو).

٣ في (ب) (حال).

(٤) ابن نجيم المصري، الأشباه والنظائر، (ص ١٦١).

٤ في (ب) (آخرة).

٥ زاد في (أ) (ب) (من).

(٦) ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٠/٥)، الحموي، غمز عيون البصائر، (٢٠٧/٢).

٧ (يقبض) ليست في (أ).

٨ في (أ) (يقول) في (ب) (تقول).

٩ زاد في (ب) (كان).

١٠ في (ب) (قصده).

١١ في (أ) (ب) (بعاصيه).

١٢ (وقيل) ليست في (أ).

١٣ (لو) ليست في (أ).

١٤ ما بين () ليست في (أ).

(١٥) ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٠/٥).

ولو قال: أخطأ الأنبياء ولم يحضره تأويلٌ (لا بأس به) ^١.

ولو قال: ما كان علينا نعمة من النبي عليه السلام "في تبليغ الرسالة وتعليم الشرائع كف"؛ لأن ذلك كان واجباً على النبي عليه السلام، فهو مبطل في تعليله؛ لأن بعثة الرسول واجبة على الله، وهي من أعظم النعم على عباده، وكفر هذا القائل لإنكاره نعمة الرسول.

قال رحمة الله: وجوب^٢ الفعل لا يمنع كونه نعمة إذا قصد النفع والإحسان إلى الغير، كنفة الوالد على الولد، والنبي عليه^٣ السلام قصد في تبليغ الرسالة هدايتهم وإرشادهم إلى ما فيه فوزهم عند ربهم، ومن تأمل قوله تعالى: (بَاخْرُّ نَفْسَكَ إِلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) وقوله تعالى: (وَإِنْ تَحْرِصْ عَلَى هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضْلِلُ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ) [٦٠] [١١] وقوله تعالى: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنْتُمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَوُوفٌ رَّحِيمٌ) عَرَفَ ذَكْرُهُ وزالت عنده الشبهة.

أسنع: من قال: الولي أفضل من النبي عليه السلام^٤: يكفر إن نوى^٥ به هداية المؤمنين، وإن نوى القرابة لا يكفر.

١ ما بين () في (ب) (للناس فيه خلاف) .

(٢) ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٠/٥).

٣ في (ب) (صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

٤ كذا في الأصل، وأظنه: كفر. في (ب) (كفر) .

٥ زاد في (أ) (ب) (تعالى) .

٦ (رَحْمَةُ اللَّهِ) لِيُسْتَفِي (ب) .

٧ في (أ) (وجواب) .

٨ زاد في (ب) (الصلاة و) .

٩ زاد في (أ) (فلعلك) .

١٠ زاد في (ب) (و) .

١١ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لِيُسْتَفِي (ب) .

١٢ في (أ) (يَنْوِي) .

و الثاني: فيما يُكفر لكونه إقراراً بالكفر و رضاءً به
 قع: قالت لزوجها: كفرت عن "أحزانك"، أو قالت: كفرت عند هؤلاء الأولاد: لا يكفر^٧.
 ولو قال لها: يا كافرة، فقالت: أنا كافرة، أو قالت لزوجها: يا كافر، فقال أنا كافر، فليس يكفر؛
 لأنَّه شتم عادةً^٨. شم: كفر^٩، سبي: مثله. قيل له: صار شتماً في ^{١٠}العرف^{١١}، فقال: هو شتم.
 يت: قالت في الغضب: إنها ^{١٢}يهودية (أو كافرة) ^{١٣}: حُرمت على الزوج فتجبر على تجديد
 النكاح له^{١٤}.

١ في (ب) (النوع) .

٢ في (ب) (ورضى) .

٣ في (أ) (عند) في (ب) (من) .

٤ في (أ) (جيرانك) في (ب) (أخرك) .

٥ في (ب) (كفر) .

٦ في الأصل: "عند"، ولا يسوغ.

٧ في الأصل: "يُكفر"، ولا يسوغ؛ لأنَّ الضمير راجع إليها. في (أ) (تكفر) في (ب) (تكفر) .

(٨) عليه؛ فلا يفرق بينهما، لأنَّه لم يتحقق صفة الكفر فيها؛ لأنَّ النداء للإعلام لا للتحقيق، لكن قال بعض
 العلماء: يعرّر. انظر: الحموي، غمز عيون البصائر، (١٢٠/٢).

(٩) قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: هذه ردة وتجبر على الإسلام وتتجديد النكاح
 والعود إلى الزوج. انظر: فتاوى قاضيختان، (٥٧٦/٣).

١٠ (في) ليست في (أ) .

١١ في (أ) (بالعرف) .

١٢ في (أ) (ب) (أنا) .

١٣ ما بين () ليست في (أ) .

١٤ (له) ليست في (أ) .

فع سى: قال لها في الخصومة: إن فكرك كفر الكافر، فقالت: أجمع عقلك وأصحْ فـإنك خرجت من الإسلام، فقال: قبلت وصبرت^١: كفر، شم: كفر إن أراد به الخروج عن الإسلام.

شمع: قال: إن كنت كافراً فصرت مسلماً: لا يكفر؛ لأنه ساق هذا للمبالغة دون التحقيق^٢.

فع: قال لها^٣: توكل واعتمادك إلى الله^٤، كانت بعيدة منه فقالت: نعم، فقال لها: كفرت، فقالت: نعم كفرت: لا تكفر.

ولو قيل له^٥: لا تتكلم^٦ بهذا الكلام فإنك^٧ عن الإسلام، فقال^٨: نعم أخرج: ينبغي أن لا يكفر؛ لأنه^٩ للابتعاد.

بم: قالت لزوجها: لو علمت أنك تزوجت على^{١٠} لدخلت في اليهودية: كفرت.

عت: قال: أنا فرعون أنا^{١١} إبليس^{١٢}: لا يكفر؛ لأنه للشدة، إلا إذا قال: اعتقادي^{١٣} اعتقد^{١٤} فرعون أو إبليس، يكفر^{١٥}.

١ في (أ) (تكرك).

٢ (وأصح) ليست في (ب).

٣ في (ب) (وصرت).

٤ في (ب) (كافرا).

٥ في (ب) (وصرت).

(٦) وقيل: يكفر. انظر: ابن نجم المצרי، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٤/٥).

٧ زاد في (ب) (ان).

٨ في (ب) (على).

٩ زاد في (أ) (تعالى).

١٠ في (ب) (لها).

١١ في (أ) (يتكلم).

٢ إضافة لازمة أخل بها ناسخ الأصل. زاد في (أ) (ب) (تخرج).

١٣ في (ب) (قال).

١٤ (لأنه) ليست في (أ).

١٥ في (أ) (ب) (أو).

وقوله في ضمن الاعتذار: كنت كافراً فأسلمت: لا يكفر؛ لأنّه للمبالغة دون التحقيق. بو^٣ يكفر^٤.

ولو قال: إنك تعلم هذه الأفعال فلا يعرف^٥ الله تعالى، فقال: نعم، يكفر. عس^٦: قال لها في المخاصمة: أنت كافرة، فقالت: الكافرة لا تمسك، أو قالت: إن كنت كافرة لا تمسك: لا تحرم. ولو قال لها: أكافرة^٧ أنت؟ فقالت: أنا كافرة، صارت مرتدة^٨.

ولو قيل^٩ للمرتد عن الصلاة: أما تعرفين الله^{١٠}؟ فقالت: لا، كفرت^{١١}.

١ في (ب) (اعتقاد) .

٢ (كاعتقاد) ليست في (ب) .

(٣) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٤/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (٦٩٧/١).

٤ (بو) ليست في (أ) .

(٥) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٣/٥)، الأشباء والنظائر، (ص ١٦٠)، الحموي، غمز عيون البصائر، (٢٠١/٢).

٦ في الأصل: "يعرف"، وليس صوابا. في (ب) (تعرف) .

٧ (عس) ليست في (أ) .

٨ في (أ) (الكافرة) .

(٩) انظر: ابن نجيم المصري، الأشباء والنظائر، (ص ١٦٠).

٩ (قيل) ليست في (أ) .

١٠ زاد في (أ) (تعالى) .

(١٢) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٠/٥).

ولو قالت له: لمَّا لا ثبدل داري؟ فإنك تكون في المسجد وأنا أخلُّكَ عندَ ضرْتِي فكُفْرْتُ: حُرمت عليه. مت: لا تحرُّم عندي؛ لأنها تريد بهذه المبالغة في صيانة نفسها عن الكفر. قال رحمه الله⁶: وما قاله مجد الأئمة أحسن.

جمع: ابن سلام: مريض قيل له:⁷ لا إله إلا الله، [٦٠١ ب] فقال: لا أقوله، لا يكفر.

وقوله: إن كان كذا كفرت: كفر في هذه الساعة.

ولو قال: دعن⁸ أصير⁹ كافراً، أو قال: اعتدَّني^{١٠} كافراً، أو^{١١}: أنا كافر، كفر. وقيل في "اعتدى^{١٢} كافراً": لا يكفر.

خ: وخلافُ في^٣ قوله: استقبلني أمر أردت أن أكفر، وفي قوله: جعلتني كافراً، أو: الجاتني إليه، أو قال: جئت إلى الكفر، أو قال: نحن هكذا بلا إسلام، فالصحيح أنه لا يكفر في هذا كله^٤.

١ (لم) ليست في (أ) (ب).

٢ في (أ) (ب) (أظنك).

٣ (عند) ليست في (أ).

٤ (في) ليست في (ب).

٥ (رحمه) ليست في (أ) (رحمه الله) ليست في (ب).

٦ زاد في (أ) (تعالى).

٧ (له) ليست في (أ) و زاد في (ب) (قل).

٨ في (أ) (ب) (دعني).

٩ كذا في الأصل، والواجب: أصر، جزما بجواب الطلب.

١٠ في (ب) (اعتقدني).

١١ زاد في (أ) (قال).

١٢ في (ب) (اعتقدني).

١٣ (في) ليست في (أ).

(١٤) وذكر بعضهم أنه يكفر، وقال بعضهم إن كان غرضه إظهار عجزه وافتضاحه لا يكفر. انظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، (ص ٤١٥)، فتاوى قاضيXان، (٥٧٣/٣).

ولو قالت: دعني فقد كفرت عند هؤلاء الأولاد: ^{كفرت}، بخلاف قولها: كفرت ^{عند هؤلاء} الأولاد.

بو: قالت لوليها: إن لم ^{يُثْرِقُ} بيني وبين زوجي أكفر، قال: كفرت، (إلا أن) ^{تقول}: فأنا كافرة، فإنه يكون يميناً وكذا (قوله: إن) ^{فَعَلْتُ كَذَا فَإِنِّي سَأَصِيرُ كَافِرًا}، فهو يمين إذا حنت بهما كفر.

وقيل: من وقف في كلمة الشهادة ^أ بين النفي والإثبات من غير مatum ولم يرد نفي معبود غير الله تعالى، قال: يطلق هذا ^{للمباغة} في التعجب، فإن عنى هذا لم يكفر. وقال أبو ذر: إثم عظيم لا يُكفر ^١.

وقيل فيمن أغضبها ولدها أو زوجها فقالت: كفرت المرأة، و ^١تقول: لم ^{أَعْنَ} ^٢نفسى: لا تصدق؛ لأنه ^٣ اللام ترجع إلى المعهود ولا معهود هنا غيرها. تو ^٤: تصدق.

١ زاد في (أ) (و).

٢ (كفرت) ليست في (ب).

٣ (لم) ليست في (ب).

٤ في (أ) (تعرف).

٥ ما بين () (الآن) في (أ).

٦ ما بين () ليست في (أ).

٧ في (أ) (ساير).

٨ في (ب) (الشهادتين).

٩ في (أ) (بهذا).

١٠ (لا يكفر) ليست في (ب).

١١ (و) ليست في (أ).

١٢ الضبط من الأصل.

١٣ في الأصل: "لأنه". في (أ) (لأن).

١٤ في (أ) (بو).

أبو ذر: قالت لزوجها: ما دمتَ معي فأكونُ كافراً^١ : فقال العزمُ على الكفر كفر، إلا أن تقولَ ذلك
على سبيلِ الحلف.

لو قال: أنا بريءٌ من الله لولا، فقال: إن لم يتم تعليقه جدّ إيمانه. مت: هذا ليس بجوابٍ^٢ ،
وjobابه في ن، عن أبي سليمان الجوزجاني^٣: أنه لو قال: أنت طالق ثلاثة لولا، قال: هو
مستثنٍ: لا يقع الطلاق^٤.

جع: قوله عند رؤية هلة القمر: يكون مطر، مدعياً علم الغيب لا العلامة^٥: كفر^٦.

فع: تزئر بزنار اليهود والنصارى: كفر.

عك: لو قال: كنت أستهزئ بهم ولم أعتقد دينهم: صدق ديانة^٧.

١ في (ب) (كافرة) .

٢ زاد في (أ) (تعالى) .

(٣) ذكر ابن نجمي أنه يكفر بقوله هذا، قال: (ولم يتم تعليقه، خلافاً للبعض؛ قياساً على: أنت طالق ثلاثة لولا، لم
يقع). ابن نجمي المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٠/٥).

٤ في (أ) (الجرجاني) .

٥ (أنه) ليست في (أ) .

٦ زاد في (ب) (فلان) .

(٧) انظر: ابن الهمام، فتح القدير، (١٢١/٤)، ابن نجمي المصري، النهر الفائق شرح كنز الدقائق، (٤٠٤/٢)،
الحصকفي، الدر المختار، (ص ٢٢٣).

٨ في (أ) (العامة) في (ب) (العلامة) .

(٩) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، (٦٩١/١).

١٠ (كنت) ليست في (ب) .

(١١) انظر: ابن نجمي المصري، الأشباه والنظائر، (ص ١٦٠)، شيخي زاده، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر،
الأبحر، (٦٩٨/١).

فَيْلٌ : لَوْ قَالَتِ النَّكْلَى فِي وَلَدِهَا : مُوْتَكَ عَدْلٌ ظَلْمٌ فِي قَلْبِ أَمْكَ : فَهُوَ فَاحِشٌ وَلَا تَكْفُرُ لِمَا قَرِنَتْ بِهِ أَنَّهُ عَدْلٌ وَمَعْنَاهُ : "ثَقِيلٌ".

بُو : لَوْ قَالَ : يَا رَبَّ ، جَمِعْتَ عَلَيَّ الْعَقَوبَاتِ سُخْطًا : كَفْرٌ . وَعَنْ أَبِي ذَرٍ مُثْلُهِ .

أَسْنَعٌ : مَنْ قَالَ : حَلَّتِ التَّوَاطِةُ بِإِمْرَاتِهِ : لَا يَكْفُرُ عَلَى الْأَصْحَاحِ . وَفِي "الْخَلاصَةِ" : يَكْفُرُ .

وَلَوْ قَالَ : يَحْلُّ وَطْوَهَا حَائِضًا : يَكْفُرُ ، قَالَهُ "السَّرَّخْسِيُّ" ، وَفِي "الْخَلاصَةِ" وَفِي قَعْدَةٍ : مُثْلُهُ . وَفِي "النَّوَادِرِ" ، عَنْ مُحَمَّدٍ : لَا يَكْفُرُ ، وَهُوَ الْأَصْحَاحُ .

وَلَوْ ضَحِكَ عَلَى وَجْهِ الرَّضَاءِ^٧ لَمَنْ تَكَلَّمَ بِالْكَفْرِ : يَكْفُرُ .

طَبُوكَذَا يَكْفُرُ لَوْ أَمْرَ رَجُلًا أَنْ يَكْفُرَ كَفَرًا^٨ بِمَأْمُورٍ^٩ أَوْلًا ، أَوْ عَزْمٌ عَلَى أَنْ يَأْمُرَهُ بِكَفْرِهِ.^{١٠}

[١٠٧] طَفْعٌ : وَكَذَا يَكْفُرُ لَوْ أَفْتَى اِمْرَأَةً بِكَفَرٍ^{١٢} لِتَبَيَّنَ مِنْ زَوْجِهَا^{١٣} .

١ فِي (ب) (لَأْنَهُ) .

٢ زَادَ فِي (أ) (لَأْنَهُ) .

٣ فِي (أ) (نَقْلٌ) .

٤ فِي (أ) (بِإِمْرَأَةٍ) .

٥ فِي (ب) (قَالَ) .

(٦) هو محمد بن أبي سهل، أبو بكر السريسي، شمس الأنمة صاحب المبسوط، كان عالماً، أصولياً، مناظراً، وقد شاع عنه أنه أملأ المبسوط من حفظه من غير مراجعة إلى شيء من الكتب، مات في حدود الخمسينية. انظر: ابن قططويغا، تاج الترجم، (ص ٢٣٤).

٧ فِي (أ) (الرَّضَاعِ) وَفِي (ب) (الرَّضِيِّ) .

٨ فِي (ب) (كَفْرٌ) .

٩ فِي (ب) (الْمَأْمُورِ) .

١٠ فِي (أ) (يَأْمُنْ) .

١١ (يَكْفُرُ) (لَيْسَتِ فِي (أ)) .

١٢ فِي (ب) (تَكْفُرٌ) .

(١٣) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيخان، (٣/٥٧٢).

يف: قال عند شُرب الخمر أو الزنا: بسم الله: يكفر، وكذا لو قال ذلك عند أكل الحرام أو الربا. ولو قال: الحمد لله بعد أكل الحرام، اختلفوا فيه.

ولو قال موضع الأمر للشيء أو موضع الإجارة: بسم الله، يكفر.

ولو تكلم بكلمة الكفر استخفافاً لا اعتقاداً: يكفر.

غر: ولو تمنى أن لا يكون الخمر حراماً أو^١ لا يكون صوم رمضان: لا يكفر. وفي "الخلاصة": يكفر، بخلاف ما إذا تمنى أن لا يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق فإنه يكفر. والفرق بينهما أن حرمة الخمر والصوم مختلف^٢ في بعض الأديان، وحرمتها ثابتة^٣ في جميع الأديان موافقة للحكمة، فمن أراد الخروج منها يكفر.

والثالث: في إنكار حكم من أحكام الشرع والاستخفاف به وبالعلم والعلماء

قع: أنكر فرضية صلاة الجنازة أو كفاررة الظهار: كفر.

فع شح: أنكر أصل الوتر، أو أصل الأضحية: كفر^٤.

وفي "نظم الرنديسي" خلاف هذا، فقال: إذا أنكر شيئاً من الفرائض ولم ير حقاً مثل: الصلاة والصوم والزكاة أو^٥ الحجّ أو الغسل من الجنازة أو من الحيض أو النفاس أو الوضوء بعد الحديث: يكفر فيقتل. ولو أنكر الأضحية فرضاً أو صدقة الفطر: لا يقتل، لاختلاف الناس فيه. وكذا إذا أنكر المسح على الخفين، وإذا لم ير التيمّم حقاً عند المرض أو السفر يقتل.

١ في (أ) (و).

٢ زاد في (ب) (فيه).

٣ في (ب) (وحرمتهم).

٤ في (أ) (ثابت).

٥ (به و) ليست في (أ).

(٦) قال ابن عابدين: (لكن ينافي ظاهر قول الزيلعي: وإنما لا يكفر جاحده لأنّه ثبت بخبر الواحد فلا يعرو عن شبهة أه). وقد يقال المراد جحد الوجوب لا أصل المشروعية لانعقاد الإجماع عليها). ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق، (٥١/٢).

٧ كذلك. في (ب) (و).

قلت : ولا تنافيَ بين قول الْحُلوانيِّ في إنكار أصل الأضحية وقول الزَّندوسيِّ في إنكار فرضيتها؛ لأنَّ أصلها مُجَمَّعٌ وفرضيتها ووجوبها مختلفٌ^٣.

فع: جحد العُشر أو صدقة الفطر: لم يكفر. قيل: لو أنكر الخراج أو العُشر لا يكفر ولا يفسق، خصوصاً في زماننا.

نج: حنفي المذهب قال: مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل به: لا يكفر.

بم قب: قال: لحم الكلب أو لحم الحمار حلال: إن قال ذلك للميت^٤: كفر، وللهي منهما: لا يكفر. وكذا اليربوع والفارة ونحوه^٥، لورود النص على حرمة الميت دون الحي.

بم: أفرض مائة من الحنطة بمائة وخمسين وقال: هذه الزيادة حلال: كفر لردة النص.

ولو قال لامرأته: لم قلت أو: لم تقول^٦ الكذب؟ فقالت: جئتك بالأولى وبالأحسن، أو: فعلت حسناً: إن أرادت به استخفاف الدين تجدد الإيمان والتکاح.

شح: قال لآخر: إن ذهبت إلى مجلس العلم تطلق امرأتك^٧، فقال هذا استهزاء^٨ بالعلم [١٠٧] والعلماء: فيكفر.

١. شبه الجملة إضافة من يقتضيها السياق. زاد في (ب) (عليه).

٢. كذلك. زاد في (ب) (فيه).

٣. انظر: الحموي، غمز عيون البصائر، (٢٠٢/٢)، ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق، (٥١/٢).

٤. في (أ) (لم).

٥. في (أ) (الميت).

٦. في (ب) (ونحوهما).

٧. في الأصل: "تقول"، وليس يسوغ.

٨. (إمرأتك) ليست في (أ) وفي (ب) (امرأته).

٩. في (ب) (استخفافا).

عت: قال: لا أقول بفتوى الأئمة ولا أعمل بفتواهم: فهو رادٌ على الرسول وإجماع الأئمة وتنبيهات النصوص، فيلزمه التوبة والاستغفار. وقيل: إن لم يكن مجتهداً يُخشى عليه الكفر.

قع: من قال: من أكل حراماً فقد أكل ما رَزِقَ اللَّهُ: فهو آثم. ومن استحل حراماً قد عُلِمَ في دين النبي عليه السلام تحريمُه، كنكاف ذوي المحارم أو شرب الخمر أو أكل الميتة أو دم أو خنزير من غير ضرورةٍ: فكافر. يف^٩: مثله.

قع: وفعل هذه الأشياء فسقٌ من دون الاستحلال^{١١}.

وعن محمدٍ أنه قال: لو رأيته يأكل لحم الخنزير كفرته ولم أصدقه إذا قال: ظننته يجل. وعن أبي حفص: مثله في الخمر، والفتوى على ما^{١٢} تقدم.

قع مت: الْحَرْبِيُّ قال بعَدَمَا خَرَجَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُسْلِمًا: لَا أَعْلَمُ بِحرمةِ الْخَمْرِ: يُعَذَّرُ وَلَا يُحَدُّ، بخلاف المولود في الإسلام مت: فكذلك التكبير على هذا.

جمع: لو قال المسلم في ديارنا بعد شهر: لم أعلم الصّلواتِ الخمسَ أنها فرضت على أو الزكاة: كفر.

١ في (أ) (رد).

٢ (تنبيهات) ليست في (ب).

٣ (يكن) ليست في (أ).

٤ في (أ) (ب) (رزقه).

٥ زاد في (أ) (تعالى).

٦ زاد في (أ) (في).

٧ زاد في (ب) (الصلة و).

٨ في (ب) (ذي).

٩ في (أ) (مثله).

١٠ (دون) ليست في (أ).

١١ في (ب) (استحلال).

١٢ (ما) ليست في (أ).

قع: عن أبي حنيفة رحمه الله أَنَّهُ سُئلَ عَنْ قَوْلِهِ: "حَلَالٌ" وَهُوَ مُسْتَقِنٌ بِتَحْرِيمِهِ، قَالَ: كُفْرٌ فِي الظَّاهِرِ، قِيلَ لَهُ: وَفِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي.

وفي "النظم": اذا استحل الحرام مثل مال الغير أو الزنا أو اللواط أو الخمر أو الربا أو قتل المسلم أو أكل الميتة أو الدم عند غير الضرورة أو الجماع حالة الحيض: يقتل^٥.

أَسْنَعٌ: من استباح الجماع لأمراته أو أمته أو أم ولده أو مدبرته حالة الحيض: يكفر.

جَعٌ: استحل شرب نبيذ^٦ إلى سُكُرٍ^٧: كفر. وكذا إجازة بيع الخمر.

ولو قال: من يعرف حُكْمَ اللَّهِ أَهَانَهُ: كفر. وكذا الشريعة والمسائل التي لا بد منها. وكذا لو قال: الآن لا مسألة. وكذا لو قال: الحلال والحرام لا أعرفهما.

ذكر أبو بكر الرازى في "أحكام القرآن" أن قولَ مالك أنه يحل إتيانها في غير ما أتاها وقطع على ذلك، قال: وإن ثُبِّي عن ذلك عند أصحابه وعندها: لا يحل. وقال أبو ذر: لا يكفر مستحبه^٩ بخلاف مَحْكَىٰ^{١٠} فيه والله أعلم بحاله من الفسوق^{١١}.

وعن أبي القاسم الصفار: من استحل اللواطه بأمراته كفر^{١٢} عند جمهور العلماء^١.

١) رحمه الله) ليس في (أ) (ب) .

٢) في (أ) (ب) (تحريمه) .

٣) له) ليس في (ب) .

٤) زاد (تعالى) في (أ) (ب) .

٥) في (ب) (قتل) .

٦) في (أ) (قع) .

٧) (إلى) ليس في (ب) .

٨) في (ب) (مسکر) .

٩) في (أ) (يستحله) .

١٠) في (أ) (حكى) .

١١) في (ب) (في) .

١٢) في (ب) (يكفر) .

ن: لو قال: الشريعة كُلُّها تلبيس، أو قال: حَيْلٌ^٣، إن كان في كُلِّهِ كفر، وفي المعاملات: لا.
بو: أطلق الكفر في قوله: تلبيس، لا في قوله: حيلة^٤. أبو ذر: مثله^٥. وعنده أنه قبل أجنبية فتهي
قال: هي لي حلال: كفر^٦.

والرابع: فيما يتعلق بالصلوة^٧

شم: خفف التراویح، فقيل له، فقال: لا أفعلها في جميع الأوقات كالافعال المأمورة [١٠٨]
مرة^٨، بل أفعلها كذلك في وقت لا نوم فيه: لا يكفر؛ لأن معناه أن لا بخستها^٩ في جميع الأوقات.
نج: قيل له: قم فصل، فقال: لم؟ أيكون هو ابن عم^{١٠}: لا يكفر.
فع جع: اختلف في سجوده محدثاً وصلاته رباءً، والاختيار^{١١} أن لا يكفر. وفي يف: خلافه^{١٢}.

(١) انظر: السرخي، المبسوط، (٧٧/٩)، ابن نجيم المصري ، الأشباه والنظائر، (ص ١٦٠)، ابن نجيم
المصري، البحر الرائق، (١٣٢/٥).

٢ الضبط من الأصل.

٣ في (ب) (حيل).

(٤) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣٢/٥).

٥ (لي) ليست في (ب).

(٦) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣٢/٥).

٧ في (أ) (في الصلاة).

٨ (مرة) ليست في (ب).

٩ في (أ) (يحسنها).

١٠ في (ب) (عمر).

١١ في (أ) (الإعتبار).

(١٢) ذكر ابن نجيم أن الاختيار عدم كفره. انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣٢/٥)

فع جع: وترَكها ^١تهاوناً كفر. يف: مثله.

فع جع: قيل: لو صلَى جُبْنَا خوفاً من خصومة الخاصِم^٢: لا يمكن القطع بكونه كفراً، (تيمّم أو لم يتيمّم).

ولو قيل له: ألا تصلي في رمضان؟ فقال: وهل يُصلى في غير رمضان؟ فهذا إقرارٌ أنه لا يُصلى أبداً، ومثله لا يكفر. بو: كفر.) ^٣

أسنع ط يف فع : (وجواهر الفقه) ^٤ ولو صلَى لغير القبلة متعمداً، قال أبو حنيفة رحمه الله ^٥: يكفر؛ لأنَّه كالمستحق^٦، وبه أخذ الفقيه أبو الليث، وقال الشيخ الإمام أبو الحسن السُّعدي: إذا صلَى إلى غير القبلة متعمداً لا يكفر؛ لأنَّه لو كفر بذلك ليؤدي إلى كفر من صلَى إلى غيرها متعمداً في حالة الضرورة^٧.

ولو صلَى بغير طهارة أو مع ^٨الثوب النَّجس: يكفر. وكذا لو صلَى بغير وضعه متعمداً: يكفر، وبه أخذ^٩.

١ في (ب) (وبرَكها) .

٢ في (ب) (مخاصم) .

٣ ما بين () ليست في (ب) .

٤ ما بين () ليست في (ب) .

٥ (رحمه الله) ليست في (أ) (ب) .

٦ في (أ) (ب) (كالمستحق) .

(٧) ذكر ابن نجيم أن المأمور به الكفر، قال: (ومحل الاختلاف إذا لم يكن استخفافاً بالدين). ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣١/٥).

٨ زاد في (أ) (صلَى) .

(٩) ذكر ابن نجيم أن المأمور به الكفر. ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣١/٥).

والخامسُ: فيما يتعلّق بيوم القيمة
ن: قيل له: يوم القيمة يكون كذا^١، فقال: إن رأيَت ذلك الوقت علمت فتعمله^٢: يُكفر وتحرم عليه امرأته. نجّذت: لا يُكفر.

فع: مُتَهَّك قال لآخر: بدونك لا تقوم الساعة: إن أراد: بدون رأيك: كفر، وإلا لا^٣.

أسنع: قال لآخر: حُشرت الأجساد، فقال: علمي ذلك مع روئتي: يُكفر.

ولو قال: لا رحمة إلى^٤ أو لك يوم القيمة، أو قال: لا عذاب لي أو لك يوم القيمة: يُكفر؛ لأنَّ اليأسَ من رحمة الله كفر^٥، والأمنَ من عذابه كفر، لأنهما من عمل الكافرين والخاسرين.

ولو قال لآخر: في القبر عذاب؟ فقال: لو جاء أحدٌ من أهل القبر لاستخبر^٦ فأعلم^٧: يُكفر.

والسادسُ: فيما يقال في الله تعالى سبحانه^٨

بق: قيل له: ألا تتقى الله أو: ألا تخاف الله؟ فقال: لا، كفر.

(فع: قال لأجنبيَّة: مكتيني^٩ من الزنا لله: كفر) ^{١٠}.

١ زاد في (أ) (ب) (وكذا).

٢ في (ب) (عملت).

٣ في (أ) (وتعلمه).

٤ في (أ) (ب) (فلا).

٥ في (ب) (لي).

٦ (كفر) ليست في (أ) (ب).

٧ في (ب) (لاستخبرناه).

٨ في (ب) (فأعلمنا).

٩ (سبحانه) ليست في (أ) (ب).

١٠ في الأصل: "مكتيني"، وليس بشيء. في (أ) (مكتنى).

١١ ما بين () ليست في (ب).

شِمْ نَهَيَهُ عَنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ فَقَالَ: اسْكُنِي، إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْدِرُ بِي أَنْ يُبَعِّدَنِي^١ عَنْ^٢ تَرْكِ الصَّلَاةِ فَكَيْفَ أَنِّتِ؟ فَظَاهِرٌ هَذَا كُفْرٌ، إِلَّا إِنَّا نَوْيَ أَنْ لَا يَنْتَهِيَ بِنَهْيِهِ، سَيِّدُ: لَا يَكْفُرُ.

عَكَ: قَالَ التَّلَمِيذُ لِأَسْتَادِهِ: أَيِّ شَيْءٍ يَسْتَأْجِرُ الْمُسْتَأْجِرُ فَإِنَّ الثَّوَابَ لِلَّهِ تَعَالَى^٣، فَقَالَ الأَسْتَادُ: وَلَا تُسْلِمُ فَإِنَّ هَذَا مِلْكُ الْمُؤْجَرِ: فَقَدْ أَسَاءَ الْأَدْبَرَ فَنَخَشِيُّ عَلَيْهِ الْكُفْرَ لَكُنْ نَرْجُو إِنْ وَصَلَّ كَلَمَهُ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُلْكُهَا مِنَ الْمُؤْجَرِ [٨٠: ١٦]

عَتَّ: كَانَ يَصِفُّ اللَّهَ عَنْدَ زَوْجِهِ، فَقَالَتْ: كُنْتُ ظَنِنتُ أَنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ: فَلَيْسَتْ بِمُسْلِمَةٍ.

وَلَوْ قَالَتْ: اتَرْكُنِي إِنَّ اللَّهَ آخْذِي^٤، فَقَالَ أَلْفَ أَلْفَ مَرَّةٍ يَوْجُدُ آخْذُكَ^٥: كُفْرٌ وَارْتَدَّ.

جَعَ: قَبِيلٌ: لَوْ عَابَتُ^٦ عَلَى غَيْرِهَا عِبَابًا فِي رَأْسِهَا فَقَالَتْ: اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَكَ كَذَلِكَ، فَقَالَتْ الْغَائِبَةُ: أَصَارَ مَجْنُونًا أَنْ يَجْعَلْنِي كَذَلِكَ؟ كَفَرَتْ إِنْ عَنْتَ أَنَّ خَلْقَ الْعِيْبِ جَنُونٌ، وَإِنْ عَنْتَ أَنَّ سَلَامَتْهَا عَنِ الْعِيْبِ حِكْمَةً وَمُخَالَفَةً لِحِكْمَةِ جَنُونٍ: لَا بَأْسَ بِهِ.

قَالَ أَبُو ذَرَّ: قَالَ لَآخَرَ: أَنْتَ (عَنْدِي كَاللَّهِ) ^٧، فَقَالَ: لَا تَقْلِيلُ هَذَا فَإِنِّي لَا أَصْلِحُ لَدُونِ قَدْمَهُ: كُفْرٌ.

قَالَ رَحْمَهُ اللَّهُ: لَوْ كَرَرَ ذَكْرَ اللَّهِ فَقَالَ الْآخَرُ: هُوَ ابْنُ عَمِّكَ؟ كُفْرٌ، لِلْاسْتَهَانَةِ بِهِ.

فَلَوْ قَالَ: هَذَا مَكَانٌ لَا إِلَهَ فِيهِ وَلَا رَسُولٌ، فَهَذَا يَرَادُ بِهِ أَنْهُ^٨ لَا يُعْمَلُ فِيهِ^٩ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ: لَا يَكْفُرُ.

١ فِي (بِ) (يُعْذِنِي) .

٢ فِي (بِ) (عَلَى) .

٣ (تَعَالَى) لَيْسَ فِي (بِ) .

٤ (وَ) لَيْسَ فِي (أَ) (بِ) .

٥ فِي (بِ) (بِأَنَّ) .

٦ فِي (أَ) (ابْنَة) وَزَادَ فِي (بِ) (تَعَالَى) .

٧ فِي (بِ) (آخْذِي) .

٨ (آخْذُكَ) لَيْسَ فِي (بِ) .

٩ فِي (أَ) (غَابَتِ) .

١٠ مَا بَيْنَ () (عَبْدِي كَأَبِيهِ) فِي (بِ) .

ولو قال: دعْ كثرة الكلام فقد أنزلَ اللَّهُ مِن السَّماءِ، أوٌّ قال: وضعته بين يديك: فهذا غير مُتعارف، وكأنه أراد به ما رُويَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَنْ لِسَانِ كُلِّ قَاتِلٍ.

ولو قال: مَنْعَةُ اللَّهِ تَعَالَى الْوَاجِبَ حَتَّى ماتَ جَوْعًا، أوٌّ عنِ الْوَاجِبِ فِي الْحُكْمِ: كُفْرٌ، وَإِنْ عَنِ حَبْسِ الرِّزْقِ: لَا.

قال أبو ذرٌّ: رأى عَفْوَ اللَّهِ عَنْ "كَافِرٍ" وَلَا يَكْفُرُ فِي إِنْكَارِهِ عَذَابَ الْقَبْرِ، وَإِنْ كَانَ مُخْطَلًا.

بو: قيل له: أتبخلي بأرض الله تعالى فلا تعطيني قطعة أزرعها؟ فقال: ليست هذه بأرض الله^٩ إنما هي الله^{١٠} ملکني^{١١}: لا يكفر.

١) (أَنَّهُ) لَيْسَ فِي (أَ) .

٢) (فِيهِ) لَيْسَ فِي (أَ) .

٣) زَادَ فِي (أَ) (تَعَالَى) .

٤) فِي (بَ) (وَ) .

٥) فِي (بَ) (إِنَّ) .

٦) زَادَ فِي (أَ) (بَ) (تَعَالَى) .

٧) زَادَ فِي (أَ) (كُلَّ) .

٨) زَادَ فِي (أَ) (كَثِيرٍ) .

٩) زَادَ فِي (أَ) (تَعَالَى) .

١٠) زَادَ فِي (أَ) (تَعَالَى) .

١١) زَادَ فِي (بَ) (إِيَاهَا) .

أبو ذر: ماطلة غريمٌ بحيل، فقال^١ أرضي^٢ باليه رضي لك بالرّزق من هذا الوجه القبيح، (فإن قاله رداً لقوله: "رضي لك من هذا الوجه القبيح") ^٣ فلا يكفر، وإلا كفر، (ثو: لا يكفر) .

وَالسَّابُعُ: فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَذْكَارِ وَالْقُرْآنِ

فع: لو قال عند شرب الخمر: الحمد لله: كفر إن ذكره لأجل^٧ الشرب. أنسع: وكذا لو قاله عند الزنا، وكذا لو قال: بسم الله عند الزنا أو عند شرب الخمر.^٨

ق: ولو ذكر تفسير القرآن فقال: ألف ضرط لهذا التفسير: كفر. يت: سمع أشعار العرب فقال:
ما أطيب كلام الله، مريداً به الأشعار: يخاف عليه الكفر.

بو: معْمَ قَالَ لِصَبِيٍّ سَكَتَ عَنِ الْقِرَاءَةِ: قُلْ وَلَا تَقْلِ هَذِيَانَ، أَوْ قَالَ: حَبْ كُنْ، أَيْ: اسْكُنْ^٩، عَلَى وَجْهِ الْأَسْتِهَانَةِ، فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى اسْتِخْفَافِ الصَّبِيِّ دُونَ الْقُرْآنِ. قَلْتُ: بِخَلْفِ قَوْلِهِ: قَوْلُكَ قَوْلُ هَذِيَانَ، فَإِنَّهُ بِكُفْرٍ.

بم^{١٠}: قال لها: ضعي رجلاك على الگراسة^{١١} إن لم^{١٢} تكوني [١٠٩] فعلت كذلك، فوضع^{١٣}

١ زاد فی (ب) (ل) .

٢ (الأرض) في (أ).

٣٦ ما بین () لیست فی (أ) .

۴ فی (ب) (پکفر) .

٥ ما بين () ليست في (ب) .

٦ (و) لیست فی (ب) .

فی (أ) (لا يحل) .

^{٨)} انظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، (ص ١٦)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٣/١).

۹۶ فی (أ) (ب) (اسکت).

١٠ (ب) لیست فی (ب) .

١ اكتب ناسخ الأصل فوق هذه الكلمة بخط دقيق بقلم أحمر: "مصحف"، كأنه يريد البيان.

١٢) لم) لیست فی (ب) .

رجلها: لا يكفر الرجل؛ لأنَّ مراده التخويف^١، وتکفر المرأة. قال رحمة الله^٢: فعلى هذا لو لم يكن مراده التخويف^٣ ينبغي أن يكفر^٤.

نـجـ: لو وَضَعَ رـجـلـهـ عـلـىـ المـصـحـفـ حـالـفـاـ: يـتـوبـ، وـغـيـرـ الـحـالـفـ اـسـتـخـافـاـ: يـكـفـرـ. ظـمـ: مـثـلـهـ.^٥
يـتـ: مـثـلـهـ.^٦

جـعـ: أـنـاـ بـرـيـءـ مـنـ الـقـرـآنـ، لـأـمـرـ خـافـهـ، قـالـ الشـيـخـ الـبـقـالـيـ: أـخـافـ كـفـرـهـ. بـوـ: مـثـلـهـ.^٧

ثـوـ: جـدـ سـوـرـةـ أوـ آيـةـ مـنـ الـقـرـآنـ: كـفـرـاـ وـزـعـمـ أـنـهـ لـيـسـ مـنـ كـلـامـ اللهـ تـعـالـىـ وـكـافـرـ، وـلـاـ يـكـفـرـ
بـكـلـمـةـ وـنـحـوـهـ بـالـسـتـدـلـالـ.^٨

وـالـثـامـنـ: فـيـماـ يـكـفـرـ بـظـاهـرـ الـقـولـ أـوـ الـفـعـلـ وـفـيـماـ لـاـ يـكـفـرـ، وـفـيـماـ يـعـنـيـ غـيـرـ الـظـاهـرـ
شـمـ سـيـ قـعـ: تـوـئـيـ عـلـمـ الـخـرـاجـ، فـقـالـواـ لـهـ: مـبـارـكـ بـادـ.^٩ فـلـيـسـ بـكـفـرـ.

١ في (أ) (التخويف).

٢ (رحمه الله) ليست في (ب).

٣ في (أ) (التخويف).

(٤) ذكرها معزوة للقنية: ابن عابدين، رد المحتار، (٢١٩/٣).

(٥) قال ابن عابدين: (ومقتضاه أن الوضع لا يستلزم الاستخفاف.. وبظهر لي أن نفس الوضع بلا ضرورة يكون استخفافا واستهانة له، ولذا قال لو لم يكن مراده التخويف ينبغي أن يكفر: أي لأنَّ إذا أراد التخويف يكون عمظما له لأنَّ مراده حملها على الإقرار بأنها فعلت، لعلمه بأنَّ وضع الرجل أمر عظيم لا تفعله فقر بما أنكرته، أما إذا لم يرد التخويف فإنه يكفر لأنَّ أمرها بما هو كفر لما فيه من الاستخفاف والاستهانة). ابن عابدين، رد المحتار، (٢١٩/٣).

(٦) ذكرها معزوة للقنية: ابن عابدين، رد المحتار، (٢١٩/٣).

(٧) لأن البراءة من القرآن كفر. انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٢٠٧/٤).

(٨) لأن البراءة من القرآن كفر. انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٢٠٧/٤).

(٩) انظر: بن نجم المصري، البحر الرائق، (٣٣١/١).

٠ أي:

شم: مات ابئها فقالت: كان رسولي: لا تكفر^١، ولو قالت: كان إلهي كفرت، إلا إذا عنت في المحبة: فلا تكفر.

قيل: قولها لزوجها: أنت عندي كالله: ليس بـكـفـر؛ لأنـهـ تـعـنـيـ بـهـ الـمـبـالـغـةـ فـيـ الطـاعـةـ، حـتـىـ لوـ عـنـتـ أـنـهـ مـسـتـحـقـ لـلـعـبـادـةـ: تـكـفـرـ. وـلوـ أـصـابـهـ الـمـطـرـ فـقـالـ: تـكـوـنـ السـمـاءـ عـلـيـنـاـ، أـوـ قـالـ: السـمـاءـ عـلـيـنـاـ: لـاـ يـكـفـرـ. كـبـ: مـثـلـهـ، إـلـاـ إـذـاـ أـرـادـ الـاسـخـافـ بـصـنـعـ اللهـ: فـيـكـفـرـ.

نج: قال: أحبّ الخمر ولا أصبرُ عنها: كفر^٢.

سقى ولده الخمر أولَ مرَّة فنثر أقرباؤه عليه: كفروا.

شرع في شرب الخمر وقال بالفارسية: بـيـاـيـدـ تـايـكـيـ نـوشـ بـزـنـمـ^٣: كـفـرـ، وـكـذـاـ لـوـ قـالـ: شـاذـ مـبـادـانـكـسـكـهـ بـشـاذـيـ ماـ شـاذـنـيـسـتـ^٤.

قب: لو قال لمن يأمر بالمعروف (وينهى عن المنكر: وامر) ° أن تفعل، أو قال: أتفعل ما ثؤمر، على وجه الإنكار: يجدد الإيمان.

قع مت: قيل: من يقول بالخروج من النار وبالرؤيا بلا كيف وبالقدرة مع الفعل: لا يكفر، ولكنه من أهل الأهواء والبدعة، تجوز الرواية عنه.

قع مت: قيل له: إن الله تعالى يلعن على إبليس، فقال: لستُ العن عليه: تحرم عليه أمراته.

خرج: قيل له: في الخروج إلى دار الحرب متجر^٥، فقال: الكفار ودار الحرب خير من دار الإسلام والمسلمين، فإن أراد به أن الربح ثم أكثر: لا يضره، وإن أراد به أن دينهم خير: كفر.^٦. قال رحمه الله: وكلمه هذا وجة أحسن منه أن الكفار خير من المسلمين في المعاملات

١ في (أ) (يـكـفـرـ).

(٢) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٣/٥).

٣ أي:

٤ أي:

٥ ما بين () ليست في (أ).

٦ على () ليست في (ب).

٧ في (أ) (ب) (متجر).

(٨) انظر: ابن نجيم الحنفي، الأشباه والنظائر، (ص ١٦٠)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩١/١).

والتجارات لقلة خيانتهم وغدرهم وقلة الظلم على التجار وعدم أخذ ولايتهم^١ أموالهم بغير ثمن أو بثمن بخس، وهو الظاهر: لا يكفر.

عك: جلس مجلس الفسق فأجلس عن يمينه ويساره مُغيبة ومطربة^٩ [١٠ ب] وأخذ اشرب^٢ الخمر ثم قال: (لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ)، فهذا يدل على أنه لم يسلم بعد. حج: هذه علامة كفره.

بو: قوله: لا يجدوني لعل الله يجدوني، فيه خلاف.

قيل له: أتق الله فلا تفعل، قال: لا أخشى الله غضباً: كفر.

ولو قال: امرأتي أحَبَّ إِلَيَّ مِنَ اللهٌ: كفر، إن أراد الطاعة لها، وإن أراد الشهوة ل فعله: لم يكفر^٣.

ولو قال: اخرج من هذه السورة المشئومة، على التعليم: لم يكفر.

والمجوسية خيرٌ مما أنا فيه، تقبلاً لفعله: لم يكفر^٤.

آخرَكَ الله بلا إيمان: فيه خلاف.

و٧ عبارة^٥ الصنم: كفر، ولا يعتبر باطلاً. ولو صدَّر عيسى عليه السلام ليسجد له: كفر، فكذا اتخاذ الصنم لذلك.

وكذا استخفافه بالقرآن والمسجد ونحوهما مما يعظُمُ^٦.

اكذا في الأصل، ولعله أراد: ولا لهم فلم يتوقف في (أ) (ب) (ولا لهم) .

٢ زاد في (ب) (في) .

٣ في الأصل: "شرب".

٤ زاد في (أ) (تعالي) .

(٥) انظر: ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٠/٥)، الأشباء والنظائر، (ص ١٦٠)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩١/١).

(٦) ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٣/٥).

٧ في (ب) (في) .

٨ في الأصل: "عبارة"، ولا يسوي في (أ) (ب) (عبادة) .

(٩) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٣/١).

بـقـ: فـي قولـهـ: أـحسـنـوا وـهـوـ قـبـحـ: كـفـرـ . قال رـحـمـهـ اللـهـ: فـعـلـىـ هـذـاـ إـذـاـ حـكـىـ عـنـ غـيرـهـ أـنـيـ شـتـمـثـ فـلـاـنـاـ أوـ ضـرـبـهـ أـوـ أـخـذـتـ مـنـهـ كـذـاـ ظـلـمـاـ أـوـ أـخـفـيـثـ مـنـهـ كـذـاـ مـالـهـ: أـوـ قـالـ: دـفـعـتـ فـلـاـنـاـ إـلـىـ الـأـعـوـنـةـ أـوـ الـكـفـوـةـ فـأـخـذـوـ مـنـهـ كـذـاـ أـوـ نـحـوـ مـاـ فـيـهـ حـكـاـيـةـ عنـ ظـلـمـهـ، أـوـ فـعـلـ مـاـ هـوـ قـبـحـ عـقـلاـ أـوـ شـرـعاـ، فـقـالـ الـمـحـكـيـ عـلـيـهـ تـوـدـدـاـ إـلـىـ الـحـاـكـيـ أـوـ لـضـغـيـنـةـ بـيـنـهـماـ: نـعـمـ تـفـعـلـ وـأـحـسـنـ تـفـعـلـ^٣: يـنـبـغـيـ أـنـ يـكـفـرـ.

جـعـ: قـولـهـ: هـيـ لـاـ تـسـتـحـقـ مـهـرـاـ: كـفـرـ، وـالـظـاهـرـ خـلـافـهـ .

لـاـ أـخـافـ اللـهـ تـعـالـىـ، اـعـتـرـافـاـ أـنـهـ لـاـ يـفـعـلـ مـاـ يـفـعـلـهـ الـحـالـفـ^٤: لـمـ يـكـفـرـ، وـيـكـفـرـ إـطـلـاقـاـ لـقـلـةـ مـبـلـاتـهـ^٥.

بـوـ: قـالـ عـنـ يـمـيـنـهـ: هـذـهـ الـأـيـمـانـ ثـلـثـمـائـةـ، تـهـاـوـنـاـ: فـقـدـ كـفـرـ.

فـصـلـ: فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـأـيـمـانـ الـزـوـجـةـ وـالـأـمـةـ فـيـ حـقـ حـلـ الـوـطـءـ وـبـقـاءـ الـزـوـجـيـةـ فـعـ حـجـ: غـلـبـ عـلـىـ ظـنـهـ أـنـ أـيـمـانـهـ عـلـىـ التـقـلـيدـ: لـمـ يـقـرـبـهـاـ وـلـاـ أـمـتـهـ، رـوـيـ عـنـ مـحـمـدـ بـشـحـ خـلـافـهـ.

وـقـيلـ: يـسـتـوـصـفـهـاـ إـلـاسـلـامـ إـذـاـ اـنـهـمـهاـ، وـقـدـ يـعـرـفـ إـلـانـسـانـ الشـيـءـ وـلـاـ يـقـدـرـ عـلـىـ تـعـبـيرـهـ .
بـمـ: إـذـاـ غـلـبـ عـلـىـ ظـنـهـ أـنـهـ لـاـ تـعـرـفـ اللـهـ تـعـالـىـ: فـمـرـتـدـةـ. بـوـ^٦: مـثـلـهـ.

(١) ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣١/٥).

٢ زـادـ فـيـ (ـبـ)ـ (ـمـ)ـ .

ـأـقـولـهـ: نـعـمـ تـفـعـلـ وـأـحـسـنـ تـفـعـلــ كـذـاـ هـوـ فـيـ الـأـصـلـ، وـالـجـادـةـ أـنـ يـقـولـ: نـعـمـ مـاـ تـفـعـلـ وـأـحـسـنـ بـمـاـ تـفـعـلـ، وـالـلـهـ أـعـلـمـ؛ لـأـنـهـمـاـ مـنـ بـنـيـاتـ الـمـدـحـ.

٤ فـيـ (ـبـ)ـ (ـقـالـ)ـ .

٥ فـيـ (ـبـ)ـ (ـاعـتـرـافـ)ـ .

٦ فـيـ (ـأـ)ـ (ـبـ)ـ (ـالـخـائـفـ)ـ .

(٧) ابن نجيم المصري، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣١/٥).

٨ (ـبـ)ـ لـيـسـتـ فـيـ (ـبـ)ـ .

قيل: استُوْصَفَ زوجته الإسلام فأظهرت الجهل بالصفات، وقد طلقها ثلاثة قبل ذلك: فنکاھا صھیح بظاهر إسلامھا ووقع الثلاھ علیھا، ویجوز أن تعلمھا ولا يمكنھا التعبیر عنھا، إلا إذا ظهر بیقین أنها کافرة وقت العقد. عک: مثله.

وسئل بعضھم عن مُخْدَرَة بلغت، فحكاھا أبوها برسالة محمد عليه السلام قامت به، فقال: لا يکفي ذلك ولا بد في المخبرين من كثرة يعلم عندها أنه لا داعي لهم إلى الخبر إلا صدقه.

قيل له: لو سمعت رسالة النبي عليه السلام من الواعظ في المنبر يحكھا على وجهھا وهناك جمع [١١٠] عظيم، وهو سکوت يکفي ذلك.

إذا أدعى الواعظ عليهم العلم بذلك فلم ينكروا عليه^١: صار منزلة إخبارهم، وإن لم يدع العلم عليهم يصير ذلك دلالة أيضاً على صدقه.

إذا علم أنه لو كذب: لا يکفروا^٢ عليه.

١ في (ب) (فإن أظہرت) .

٢ في (ب) (يعلمنھا) .

٣ في (ب) (فحكى لها) .

٤ في (ب) (رسالة) .

٥ في (ب) (فآمنت) .

أقوله: قامت به، كما في الأصل.

٧ في الأصل: "يحكھا"، ولا عامل جزم. في (ب) (يحكھا) .

٨ زاد في (ب) (عليه) .

٩ لعله يريد: إخبار لهم، فلم ينصره التعبير.

١٠ أکذا في الأصل، والجادۃ: يکفرون. في (ب) (لأنکروا) .

ولو آمنت برسول آمن به المؤمنون ولم تعرف (اسمها ولسانه فهي تولده في إيمانها برسول^١، فإن علمت مع ذلك العَجْزَةُ العَجْزَةُ التي لها، آمن به "المؤمنون") فهي عالمة بصدقه مؤمنة به.

شح: يَلْغَى في أقصى بلاد الكفر ولم يبلغه^٧ الدعوة ولم يُقرَّ بِوَحْدَانِيَّةِ اللهِ تعالى ولم يعبد غير الله^٨ حتى مات: فاختلف فيه، وأكثرهم على أنه يُعذَر^٩. قلت: وفيه نظر^{١١} قويّ.

واختلف في وجوب معرفة الله تعالى^{١٢} والنظر فيه بعد كمال العقل قبل البلوغ، أهل الأصول والفروع ومذهب أهل العدل والتوحيد^{١٣}: أنه يجب ذلك^{١٤}.

١ في (ب) (به).

٢ في (ب) (المعجزة).

٣ بعدها في الأصل: "العجزة" مكررة سابقتها، ولا عمل لها. (العجزة) ليست في (ب).

٤ (لها) ليست في (ب).

٥ في (ب) (بها).

٦ ما بين () ليست في (أ).

٧ في (ب) (تلغه).

٨ زاد في (أ) (تعالي).

٩ (و) ليست في (ب).

(١٠) انظر: السغناقي، الكافي شرح البزدوي، (٢١٣٠/٥).

١١ في (ب) (خلاف).

١٢ (تعالي) ليست في (ب).

١٣ المعتزلة.

(١٤) انظر: السغناقي، الكافي شرح البزدوي، (٢١٣٠/٥)، الساعاتي، أحمد بن علي مظفر الدين، بديع النظم، ت: عد غير السلمي، نشر جامعة أم القرى. مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، (٦٨٠/٢).

فصل: في مسائل متفرقة

قع: كافر جاء بولده الصغير إلى دار الإسلام (وباعه فيها: لم يجز، ولو رجع إلى دار)^١
الحرب وترك ولده فيها فولده حـ مسلم تبعاً للدار^٢.

فقي: ^٣ أهل البغي قاتلوا أهل العدل: وجب على أهل العدل أن يقاتلونهم ليرجعوا إلى أمر الله^٤
بالآية^٥.

و^٦ الحديث الذي روي^٧: "قاتل والمقتول في النار"^٨ محمول على البااغيين تقتتلان^٩ لأجل^{١٠}
الدنيا والمملكة.

وكذا إذا اقتل أهل المحلة للحمى أو العصبية^{١١}: لا ينبغي لأحد أن يقاتل أهل أحدهما.

١ ما بين () ليس في (أ) .

(٢) انظر: الكاساني، بداع الصنائع، (١٣٩/٧)، الحموي، غمز عيون البصائر، (٢٣٠/١).

٣ (فقي) ليس في (أ) في (ب) (مع) .

٤ (على) ليس في (أ) .

في الأصل: "يقاتلونهم"، لحن ظاهر في (ب) (يقاتلوهم) .

٥ زاد في (أ) (تعالى) .

٦ في (ب) (للآلية) .

(٨) وهي قوله تعالى: {إِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتَلُوا الَّتِي تَبَغِي} [الحجرات: ٩]، والأمر حقيقة للوجوب،
ولأن الخارجين قصدوا أذى المسلمين وإماتة الأذى من أبواب الدين، وخروجهم معصية، ففي القيام بقتالهم نهي عن
المنكر وهو فرض، لأنهم يبيحون الفتنة. انظر: الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، (٦/١٠٠)، السرخي،
المبسط، (١٠/١٢٤)، السمرقندى، تحفة الفقهاء، (٣/٣١٣).

٧ زاد في (أ) (في) .

٨ زاد في (أ) (وهو) .

(١١) رواه البخاري في كتاب الإيمان، باب {وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما}، برقم (٣١)، وفي
كتاب الديات، باب قول الله تعالى: {ومن أحياها}، برقم (٦٨٧٥)، وفي كتاب الفتنة، باب إذا التقى المسلمان
بسيفيهما، برقم (٨٣/٧٠)، وسلم، في الفتنة، باب إذا توجه المسلمان بسيفيهما، برقم (٢٨٨٨).

٩ قوله: "البالغين (جمع مذكر سالما) تقتتلان" كذا هو في الأصل، وظاهر فيه أن التقدير: الطائفتين الباغين،
أسقط الناصح اللفظ الأول فاختلت العبارة^{١٠} في (أ) (ب) (يقتتلان) .

١١ في (أ) (لأن) .

ولو^٣ اشتري قريبَه من السُّبَايا وأعتقه^٤ عليه بالقرابة وأسلم ويصلِّي^٥، فأراد^٦ أن يرجع إلى دار الحرب: يُمنع إن أراد التوطن هناك^٧.

ط: لا يجب الدعوة في زماننا لإشاعة الإسلام، فعرفه^٨ كلَّ كافر وقام^٩ شيوخه مقام الدعوة، فحلَّ^{١٠} القتال قبل الدعوة.

غر: بيع الحديد من البُغَاة جائز لا من أهل الحرب^{١١}.

دس: ولا يجوز دفع الأسرى بأخذ^{١٢} المال، وعن محمد وأبي يوسف: يجوز^{١٣} دفعهم لأخذ أسرانا^{١٤}.^{١٥}

أسنع: في "السَّيْرُ الْكَبِيرُ": يجوز للإمام أن يُجْبِرَ على مَن لَه دَابَّةٌ يَحْمِلُ^١ الغنائم؛ لأنَّ دفعها "للضرر العام يتحملُ^٢ الضَّرَرُ الْخَاصُّ".

١ في (أ) (ب) (و).

٢ في (أ) (المعصية).

٣ (لو) ليست في (أ).

٤ في (أ) (فأعتق) في (ب) (وأعتق) . . .

مكذا عبارة الأصل: "أسلم ويصلِّي"، وهو فاسد بنية في (أ) (ب) (وصلِّي).

٦ في (أ) (واراد).

٧ لأنه ممنوع من التوطن في دار الحرب.

٨ في (ب) (وعرفه).

٩ في (ب) (فقام).

١٠ في (ب) (وحل).

(١١) لعدم تفرغ البغاء لعمله سلاحاً لقرب زوالهم، بخلاف أهل الحرب. انظر: الرِّيلِيُّ، تبيين الحقائق، (٢٩٦/٣).^{٢٩٧}

٢ أقوله: "بأخذ"، كذا في الأصل، وبعده فيه: "لأخذ"، وهو الصواب.

١٣ (يجوز) ليست في (أ).

٤ في (ب) (الأسرى).

(١٥) انظر: العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن بدر الدين العيني، منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، ت: أحمد عبد الرزاق الكبيسي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، (ص ٣٤٢).

غر: يجوز أن يُرْضَخُ الذمِّيُّ زائداً على سهم المسلم لِدِلَالِتِه على الطريق لا لقتاله، فإنْ ترضيَه في القتال يجب أن لا يبلغ به نصيبَ المسلم.

ط: ولو قتل رجلاً ومعه غلامه فرسٌ قائم بجنبه بين الصَّفين: يكون فرسُه للقاتل^٧.

د س: في "السیر الكبير": أو^٨ قال الإمام للعسكر: ما أصبتُم فهو لكم بعدَ الخمس: لا يجوز^٩.

(أسنع: ولو صدق الكاهن فيما يُخْبِر به عن الغيب: يكفر.^{١٠}

ولو استهزي [١٠١ب] الشريعة^{١١}: يكفر.

أقوله : "أن يجبر على من له دابة يحمل" ، كذا في الأصل ، والاضطراب فيه بين ، ولو كتب الناسخ : أن يجبر من له دابة على [أن] يحمل ، لأصاب **في (أ) (حمل)** .

۲۰ فی (أ) (دعا).

٣ فی (أ) (يحتمل) .

(٤) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٥١/٣)، ابن الهمام، فتح القدير، (٤٨٣/٥)، ملا خسرو، درر الحكم، (٢٨٧/١)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٩١/٥).

٥ (يجوز) ليست في (أ).

٦ فی (ب) (لذمی) .

(٧) انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٣/٢٥٩)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (٥/١٠٢).

• (أ) في (ب) (إذا)

(٩) لأن المقصود من التحريض على القتال، وإنما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشيء، وفيه إبطال تخصيص الفارس على الرجل أو إبطال الخمس فلا يجوز. انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق، (٢٥٨/٣)، ابن عابدين، رد المحتار، (٤/١٥٥).

(١٠) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩١/١)، ابن قاضي سماونه، جامع الفصولين، (١٦٧/٢).

١١ عبارة ناسخ الأصل: "لو استهزي الشريعة"، وهي فاسدة. في (ب) (بالشريعة) .

ولو أدعى) 'رجل' عاقلٌ بالغٌ أنه وصل إلى منزلة سقط عنه الأمرُ والنهي: يكفر، بخلافِ ما إذا كان مبهوتاً ^{بالتجلّي} فادعى ذلك: لا يكفر؛ لأنَّه بمنزلة المجنون.

ومن قال: تبلغ درجة الأولياء إلى درجة الأنبياء: يكفر إن أراد به هداية المؤمن، وإن أراد به القرابة: لا يكفر.

ومن قذف عائشة رضي الله عنها ^{بالزنا}: يكفر؛ لأنَّ تزييهما ^{في القرآن} ثابتٌ وقد ذُهَّبَ إِنكار ^{لهم}.

ومن رأى استحالة رؤية الله ^{إله}: يكفر. وكذا لو سبَّ أبا بكرَ وعُمرَ أو لعنَهما: يكفر.

غر: ولو أنكر وعدَ الله ووَعْدَه: يكفر. وكذا لو وصفَه بوصفٍ لا يليقُ ^{له}: يكفر ^{١٠}.

د س: ولو استحلَّ المعصية صغيرةً كانت أو كبيرةً: يكفر.

وكذا لو شتمَ فمَ مسلم ^{١١}: يكفرُ وتطلق امرأته بائنًا، وهو الأصحُّ مما قاله قبح: من أنها تطلق ثلاثة، (وما قاله البزارِي في فتواه من أنه لا يكفرُ ولا تطلق امرأته أصلًا بهذا الشتم كما لو وطئ

١ ما بين () ليست في (أ) .

٢ في (ب) (منعوتا) .

٣ (رضي الله عنها) ليست في (أ) .

٤ في (أ) (برائتها) .

٥ (في) ليست في (ب) .

٦ في (ب) (بالقرآن) .

٨ زاد في (أ) (ب) (تعالى) .

٩ كذا شبه الجملة في الأصل، ولعل الأنسب استعماله: به. في (ب) (به ذلك) .

(١٠) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٠/١).

١١ في (ب) (مؤمن) .

الفم المزبور فإن قياسه به لا يجوز، لكونه قياساً مع الفارق، إذ المراد منها مغايراً^١، إذ في الشتم أخبار الغضب، بخلاف الوطع.

ولو شتم فم مسلم حال الغيبة: لا يكفر، كما لو قذف مسلماً بالزنا: "لا يلزم حد القذف إن كان المقذوف غائباً حال القذف".^٢

ولو شتم دينه وإيمانه: كفر^٣ ويطلق أمراته ثلاثة عند البعض وبائنا عند البعض، وهو الأشبه.^٤

ولو شتم أنف مؤمن: يكفر، وقيل: لا يكفر.

ولو شتم فم الكفار: يكفر عند أبي حنيفة رحمة الله^٥، لا عندهما. قلت: هذا الخلاف في الكتابي، وأماماً في فم المشرك: لا يكفر إجماعاً.

ولو شتم فم عالم فقيه أو علوى: يكفر وتطلق امراته ثلاثة^٦ إجماعاً.^١

ولو استحل ما ثبت أحراسته بدليل ظن^٧: لا يكفر، كما إذا وطئ جارية أبيه مستحلاً. وعند البعض: يكفر.

١) في (أ) (مغايراً).

٢) في الأصل: "أخبار"، وتمام اللفظ تقدير مني لمراده. في (أ) (أخبار).

٣) زاد في (أ) (و).

٤) ما بين ليست في (ب).

٥) في (أ) (ب) (يكفر).

٦) في (ب) (وطلق).

(٧) وقيل: لا يحكم بکفره لإمكان التأويل، بأن مراده أخلاقه الرديئة ومعاملته القبيحة لا حقيقة دين الإسلام، فينبغي أن لا يكفر حينئذ. انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٧/١)، ابن قاضي سمونه، جامع الفصولين، (١٧٦/٢)، ابن عابدين، رد المحتار، (٤/٢٣٠).

٨) (رحمه الله) ليست في (أ) (ب).

٩) (ثلاثة) ليست في (ب).

(١٠) هذا قول محمد بن الحسن. قال شيخي زاده: «لكن في عاممة المعتبرات: أن هذه الفرقـة فرقـة بغير طلاق عند الشـيخـين، فكيف التـلـاث بـالـإـجـمـاعـ؟!». شـيخـي زـادـهـ، مـجمـعـ الأنـهـرـ، (٦٩٥/١).

ومن كفر بلسانه طائعاً وقلبه على الإيمان: فإنه كافر^٢.

ط: ومن أنكر الأخبار المتواترة الواردة في الشريعة: يكفر، (بأن أنكر) "حرمة" لبس الحرير على الرجال^٣. خ: "لو أنكر حديثاً: يكفر عند البعض، وقال البعض: إن كان متواتراً، وهو الأصح^٤".

أسنع: في "مجمع الفتاوى": لو تكلم الواقع بكلمة توجب الكفر قبل القوم ذلك^٥: كفر^٦، وقيل: إذا سكت القوم وجلسوا عنده: كفروا^٧.

ومن أنكر المشهور: لا يكفر عند عيسى بن أبيان، وهو الأصح لكن يضلل.
ولو أنكر خبر الواحد: لا يكفر إجماعاً، ويأثم^٨.

ط: ومن أكره على شتم النبي عليه السلام^٩، إن قال: شتمت ولم يخطر بيالي [١١١] وأنا غير راض بذلك: لا يكفر، وإن قال: خطر بيالي رجل من النصارى^{١٠} اسمه محمد فأردته

١ في (أ) (وجبت) في (ب) (ثبتت).

(٢) ولا ينفعه ما في قوله؛ لأن الكافر يعرف بما ينطق به بالكفر، فإذا نطق بالكفر طائعاً كان كافراً عندنا وعند الله تعالى. انظر: ملا خسرو، درر الحكم، (٣٢٤/١)، شيخي زاده، مجمع الأئمـ، (٦٨٨/١)، ابن قاضي سماونه، جامـ الفصولين، (١٦٤/٢)، الأوزجندـي، فتاوى قاضيـخـانـ، (٥٧٣/٣).

٣ ما بين () ليس في (أ).

٤ في (أ) (حرمتـه).

(٥) انظر: ابن مازـ البخارـيـ، المحيـطـ البرـهـانـيـ، (٨/٨)، شـيخـيـ زـادـهـ، مـجمـعـ الأـئـمــ، (٦٩٢/١).

٦ زـادـ في (ب) (و).

(٧) انظر: شـيخـيـ زـادـهـ، مـجمـعـ الأـئـمــ، (٦٩٧/١).

٨ (ذلك) ليس في (أ).

٩ في (أ) (ب) (كـفـرـواـ).

(١٠) انظر: شـيخـيـ زـادـهـ، مـجمـعـ الأـئـمــ، (٦٩٨/١).

(١١) انظر: مـلاـ خـسـرـوـ، دـرـرـ الحـكـامـ، (٣٢٤/١)، ابنـ نـجـيمـ الـمـصـرـيـ، الـبـحـرـ الرـانـقـ، (٢٠٧/١).

١٢ في (ب) (صلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ).

١٣ في الأصل: "من النصارى"، وليس يسـوـغـ في (أ) (الـنـصـارـىـ).

بالشَّتَمِ: لَا يُكْفَرُ أَيْضًا، وَإِنْ قَالَ: خَطَرَ بِبَالِي رَجُلٌ (مِنَ التَّصْرَانِي) ^١ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ فَلَمْ أَشْتَمْهُ بِلَ شَتَمُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يُكْفَرُ^٢.

غَرٌّ: وَفِي "الْفَتاوِي الظَّاهِرِيَّةِ": مِنْ "قَالَ: الْقُرْآنُ جَسْمٌ بَقٌ": إِذَا كَتَبَ، وَعَرَضَ إِذَا قَرَى: يُكْفَرُ^٣.

خَعٌّ: لَوْ قَرَا الْقُرْآنَ عَلَى ضَرْبِ الدَّفَّ أَوِ الْقَضِيبِ^٤: يُكْفَرُ^٥.

طٌّ: مِنْ قَرَا الظَّاءَ مَكَانَ الضَّادِ، أَوْ ^٦قَرَا أَصْحَابَ الْجَنَّةَ مَكَانَ: أَصْحَابَ النَّارِ، أَوِ الْعَكْسِ، مَتَعْمِدًا: يُكْفَرُ.

غَرٌّ: فِي "جَوْهِ الرَّفْقَهِ": قَالَ لَاخَرٌ: لَمْ لَا تَقْرَأَ الْقُرْآنَ؟ أَوْ: لَمْ لَا تَكْثُرْ قِرَائِيَّ^٧؟ فَقَالَ: شَبَعْتُ أَوْ: كَرِهْتُ، أَوْ أَنْكَرْ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ عَابَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ عَمْدًا أَوْ خَطَأً، أَوْ أَنْكَرَ الْمُعْوَذَتِينَ مِنَ الْقُرْآنِ غَيْرَ مَعْوَلٍ^٨، أَوْ جَحَدَ الْقُرْآنَ أَوْ سُورَةً مِنْهُ، أَوْ زَعَمَ أَنَّهَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى^٩: كَفَرٌ.

وَكَذَا لَوْ سَمِعَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ فَقَالَ: أَسْتَهْزِئُ صَوْتَ^{١٠}: يُكْفَرٌ.

اَكَذَّلُكَ مَا بَيْنَ () لَيْسَ فِي (أ) فِي (ب) (مِنَ النَّصَارَى) .

(٢) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمَّه، (٦٩٢/١).

(٣) (من) لَيْسَ فِي (ب) .

(٤) (بَقٌ) لَيْسَ فِي (أ) (ب) .

(٥) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمَّه، (٦٩٣/١).

٦ فِي (ب) (الْغَصَبُ) .

(٧) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمَّه، (٦٩٣/١).

٨ فِي (أ) (ب) (و) .

٩ (قَرَا) لَيْسَ فِي (أ) .

١٠ اَكَذَا الْلَّفْظُ فِي الْأَصْلِ فِي (أ) (قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ) فِي (ب) (قِرَائِهِ) .

١١ فِي (ب) (مَتَأْوِلُ) .

١٢ (تَعَالَى) لَيْسَ فِي (ب) .

١٣ فِي الْأَصْلِ: "أَسْتَهْزِئُ صَوْتٍ"، وَهُوَ صَنْيَعٌ فَاسِدٌ.

وفي "الفتاوى الظهيرية": ومن قرأ آية من القرآن على وجه المهزل: كفر^١.
 يف^٢: من قال عند ازدحام الناس: (فَجَمِعْنَاهُمْ جَمِعاً): يكفر^٣.
 لف: في "جواهر الفقه": قال لآخر: طهر^٤ البيت مثل (والسماء والطارق)^٥: يكفر.
 وفي "فوز النجاة": لو قال: جعل بيته مثل (والسماء والطارق)^٦: يكفر.
 وكذا لو قال: طبخ القدر بـ (قل هو الله أحد)^٧: كفر^٨.
 ط^٩: قال لمن يكثر قراءة (الْمُنْشَرَخُ لَك)^{١٠}: أخذت حبيب سورة (الْمُنْشَرَخُ لَك)^{١١}: يكفر.
 وكذا يكفر في "الفتاوى الظهيرية" إذا قال ذلك لقارئ سورة التنزيل^{١٢}.

(١) قال ابن نجيم: (يُكْفَرُ إِذَا أَنْكَرَ آيَةً مِّنَ الْقُرْآنِ أَوْ سَخَرَ بِآيَةٍ مِّنْهُ إِلَّا الْمَعْوذَتَيْنِ؛ فَفِي إِنْكَارِهِمَا اخْتِلَافٌ).
 والصحيح : كفره. وقيل: لا. وقيل: إن كان عامياً يكفر، وإن كان عالماً لا). ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣١/٥). وانظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيXان، (٣٦٠/٣).

(٢) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٣/١).

٣ في (أ) (لف) .

٤ سورة الكهف، الآية: ٩٩ .

٥ في (ب) (كفر) .

٦ في (ب) (جوهرة) .

٧ في (أ) (طهرت) .

٨ سورة الطارق الآية: ١ .

٩ سورة الطارق الآية: ١ .

١٠ سورة الإخلاص، الآية رقم ١ .

١١ في (ب) (يكفر) .

١٢ (ط) ليست في (ب) .

١٣ سورة الانشراح، الآية، ١ .

١٤ سورة الانشراح، الآية، ١ .

١٥ في (ب) (الم تنزيل) .

أو قال لآخر: يا قارئ أقصر من (إنا أَعْطَيْنَاك) ^١: يُكفر ^٢.

أو قال لمن يقرأ عند المريض سورة: لا تلقمها في فم الميت: يُكفر.

أو قال: سلخت أو: تسلخ سورة الإخلاص: يُكفر.

يف: من قال: لا يأتي من لا حول بشيء: يُكفر.

ط: قال لمن قرأ القرآن ولا يتذكر كلمة: (وَالْتَّقِ السَّاقُ بِالسَّاقِ) ^٣، أو ملأ قدحاً وجاء به وقال: (وَكَأسًا دِهَاقًا) ^٤، أو قال: (فَكَانَتْ سَرَابًا) ^٥ بطريق المزاح، أو قال عند الوزنة والكيل: (وَإِذَا كَالَوْهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ) ^٦ (بذلك الطريق:) ^٧ يُكفر ^٨.

يف: معلم قال بيوم ^٩ خنق القرآن: وضع الخميس، أو قال لآخر: خذ أجرة المصحف: يُكفر.

وفي "الفتاوى الظهيرية": قال لآخر: لا حول ليس على أمر، أو: لا يُغنى من جوع أو: من حبز، أو: لا يكفي من الحبز: يُكفر.

ط: ولو قال: القرآن أعمى: يُكفر ^{١٠}.

١ سور الكوثر، الآية ١.

٢ (يُكفر) ليست في (ب).

٣ سورة ق الآية: ٢٩.

٤ سورة النبأ، الآية ٣٤.

٥ سورة النبأ، الآية ٢٠.

٦ في (ب) (الوزن).

٧

٨ ما بين () ليست في (ب).

(٩) انظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، (ص ٤١٦)، ابن نجمي الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣١/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٣/١).

(١٠) قال شيخي زاده: «الحاصل أن من استعمل كلام الله تعالى في بدل كلامه هازلاً كفر». شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٣/١).

١١ في (أ) (منذ) في (ب) (يوم).

(١٢) انظر: ابن نجمي الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣١/٥).

يف: ولو قال: لا أصلي، جحوداً أو استخفافاً، أو أنه لم يؤمِّر بها، أو أنها ليست بواجبة^١: يكفر.

ق: قال للمكتوبة: لا أصليها اليوم [١١١ ب] ردًا، أو قال: لا أصلي أبداً: يكفر^٢.

خ: قال: لو أمرني الله ^{عشرة} صلوات لا أصليها، أو قال: كانت ^{إلى} هذه الجهة لا أصلي إليها: يكفر.

وفي "الفتاوى الظاهرية": من قيل له: صَلَّى فَقَالَ: لا أصلي: يكفر. ولو قال: لا أصلي بأمرك ولم ير فرضاً، أو قال: يصلى الناس لأجلنا، أو قال العبد: لا أصلي فإن الثواب يكون للسيد، أو: أصلي في رمضان لا غير، فقال^٣: هذا كثير: يكفر في الكل^٤.

وفي "فوز النجاة": قال: لمن أصلي؟ لا زوجة لي ولا ولد: يكفر.

١) في (أ) (باجب).

(٢) في فتاوى قاضي Khan: «رجل قال لغيره صَلَّى المكتوبة فقال لا أصليها اليوم اختلفوا فيه: ذكر الناطفي عن محمد رحمة الله تعالى أنه قال: قول الرجل لا أصلي، يحمل وجهاً أربعاً: أحدها: لا أصلي، فقد صليتها.

والثاني لا أصلي بقولك، فقد أمرني من هو خير منك.

والثالث: لا أصلي فسقاً ومجانة.

ففي هذه الوجوه الثلاث لا يكفر.

والرابع: لا أصلي فليس تجب على الصلاة، ولم أمر بها؛ يعني جحودها، يصير كافراً.
قال الناطفي رحمة الله تعالى: فعلى هذا إذا أطلق وقال: لا أصلي، لا يكفر؛ لأن هذا اللفظ محتمل». الأوزجندى، فتاوى قاضي Khan، (٣/٥٧٣).

٢) في (ب) (تعالى).

٤) في الأصل: عشرة صلوات، خطأ محضر. في (ب) (بعشر).

٥) زاد في (ب) (لو).

٦) زاد في (ب) (القبلة).

٧) (فقال) ليست في (ب).

(٨) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (١/٦٩٤).

في "جوهر الفقه": قال: شبعت الصلاة أو: كرهتها، أو قال لآخر: اصبر إلى مجيء شهر رمضان: يكفر^٢.

ط: قال: من يقدر على أن ^٣يبلغه هذا الأمر^٠ إلى نهايته، أو قال: لمن أصلى؟ قد ^٤مات والدai، أو: لمن أصلى وهم ^٥حيٌ^٨، أو قال لآخر: ما زدت أو ما ربحت من صلواتك^٩؟ أو قال: الصلاة وتركتها واحد: يكفر^{١٠}.^{١١}

أسنع: في "جوهر الفقه": قال لفاسق: صل حتى تجد حلاوة^{١٢} الترك: يكفر الفاسق^{١٣}.

في "فوز النجاة": ^٤قال: ما أحسن أو ما أطيب أمراءً أن لا يصلى^{١٥}: يكفر.

فع و"جوهر الفقه": من تحول من جهة التحري وصلى عمداً: يكفر.

^١زاد في (ب) (من) .

(٢) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمـ، (٦٩٤/١).

^٣(ان) ليست في (ب) .

٤شدد ناسخ الأصل لام البلوغ ليجعله من التبليغ، وهو غير سائع ولا مستعمل.

^٥(الأمر) ليست في (أ) .

^٦(قد) ليست في (ب) .

^٧في (ب) (وما والدي) .

٨كذا في الأصل.

^٩في (ب) (صلاتك) .

^{١٠}(يكفر) ليست في (أ) .

(١١) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمـ، (٦٩٤/١).

^{١٢}زاد (الصلاة فقال لا تصل حتى تجد حلاوة) في (أ) (ب) .

(١٣) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمـ، (٦٩٤/١).

^٤زاد في (ب) (من) .

^{١٥}في (أ) (تصلي) في (ب) (تصلي) .

يف: من يفوت الصلواتٍ ويقضى جملة، وقال لمن اعترضه بذلك: إن كل غريم يجب أداؤه مديونه حقوقه جملة واحدة: يكفر. وكذا لو قال: لم أغسل رأس صلاة، أو: ما غسلت رأس صلاة، أو قال: إن الصلاة ليست بشيء إذا بقيت غير مُؤَدَّاتٍ: يكفر.

أسنع: من أبغض عالماً من غير سبب ظاهر: خيف عليه الكفر.

في "الفتاوى الظهيرية": من قال لفقيه أخذ شاربه: ما أعجب قبحاً (أو أشدَّ قبحاً) ١٧ قص الشارب ولف طرف العمامة تحت الذقن: يكفر؛ لأنَّه استخفاف بالعلماءٌ. في "الخلاصة": قال آخر: قصت شاربِك وألقيت العمامة على العنقٌ استخفافاً كفر في "الخلاصة" ١٠ الحميدي قال ما أقبح أمرءاً قص الشارب ولف طرف العمامة على العنقٌ؟ يكفر.

ط: من جلس على مكان مرتفع ويُسألون عنْه ١٣ مسائل بطرق الاستهزاء ثم يضربونه بالوسائل وهم يضحكون: كفروا جميعاً^{١١}.

ومن شتمٍ على وجه السخرية وأخذ الخبيثةٌ ويضرب الصبيان كفر.

١ في (ب) (الصلة).

٢ في (ب) (ويقضيها).

٣ زاد في (ب) (عليه).

٤ زاد في (ب) (إن).

٥ كذا في الأصل، والجاده: مؤديات.

(٦) انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣٤/٥).

٦ ما بين () ليس في (ب).

(٨) قال شيخي زاده: «قال في البزارية: فالاستخفاف بالعلماء لكونهم علماء استخفاف بالعلم والعلم صفة الله تعالى، والاستخفاف بالآشراف والعلماء كفر». شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٥/١).

٧ في (ب) (العنق).

٨ في (ب) (الخلاصة).

٩ في (ب) (العنق).

١٠ في الأصل: "سئلُون"، كذا.

١٣ (عنه) ليس في (أ) في (ب) (منه).

(١٤) انظر: ابن الشحنة، لسان الحكم، (ص ٤١٥).

في "الخلاصة": من رجع من مجلس العلم فقال له آخر: رجع هذا من كنيسة، كفر.

قال آخر^٣: قم نذهب أو: اذهب إلى مجلس العلم، فقال: من يقدر على الإتيان بما يقولون؟ كفر.

في "جوهر الفقه": قال: من يقدر على أن يعمل بما أمر العلماء به؟ يكفر.^٤

يف: من قال لآخر: لا تذهب إلى مجلس العلم (فإن ذهبت إليه تطلق أو تحرم امرأتك، ممازحة [١١٢] أو جدًا: يكفر^٥.

أسنع: من قال لآخر: لا تذهب إلى مجلس العلم)^٦ أو مجلس الذكر فإنه مجلس الشيطان.^٧

فع: ومن قال: أي شيء أعرف العلم: كفر، أو قال: قصعة ثريد خير من العلم: يكفر.^٨ في "الخلاصة": لماذا (يصح لي) ^٩ مجلس العلم أو الثقى أو التفتوى^{١٠}: كفر^{١١}.

١ زاد في (ب) (المعلم).

٢ في (ب) (الخيبة).

٣ في (ب) (لآخر).

٤ (به) ليست في (ب).

(٥) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٦/١).

(٦) انظر: ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٢/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٦/١).

٧ ما بين () ليست في (أ).

٨ زاد في (أ) (ب) (يُكفر).

(٩) انظر: ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٢/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٦/١).

٩ ما بين () (يصلح إلى) في (أ) وفي (ب) (يصلح لي).

١٠ في الأصل: التفتوى، تحريف. في (ب) (التقوى).

١٢ (كفر) ليست في (ب).

ط: مَاذَا أَعْرَفُ الطَّلاقَ وَالْمَلَاقَ؟ أَوْ قَالَ: لَا أَعْرَفُ الطَّلاقَ وَالْمَلَاقَ: يَكْفُرُ،
وَلَوْ قَالَتِ الْعُنَيْةُ أَوْ: لَعْنَتُ اللَّهُ عَلَى الزَّوْجِ الْعَالَمِ: كَفَرَتْ، وَمَنْ قَالَ: لِعَالَمٌ: عَوْيِلَمُ، أَوْ
لِعَلْوَيٍ: عَلْيُوَيٍ،^٧ قَصَدَ بِهِ الْإِسْتَخْفَافَ: كَفْرٌ، وَمَنْ قَالَ لِفَقِيهٍ تَرَكَ كِتَابَهُ وَذَهَبَ: تَرَكَ^٨ الْمِنْشَارَ
هَا هُنَا وَذَهَبَ^٩: كَفْرٌ.^{١٠}

قَالَ الْإِمامُ الْفَضْلِيُّ: يُقْتَلُ، حَتَّى أَمْرَ بِذَلِكَ لِرَجُلٍ قَالَ لِفَقِيهٍ وَضَعَ كِتَابَهُ فِي دُكَانِهِ: نَسِين١١
الْمِنْشَارَ؛ لَأَنَّهُ كَفَرَ بِالْإِسْتَخْفَافِ كِتَابَ الْفَقَهِ. وَمَنْ قَالَ لِفَقِيهٍ يَذْكُرُ شَيْئًا مِنَ الْعِلْمِ أَوْ رَوَى^{١٢} حَدِيثًا
صَحِيحًا: هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ، رَدَّا: يَكْفُرُ.^{١٣}

يَفِ: مَنْ أَهَانَ الشَّرِيعَةَ أَوْ الْمَسَائِلَ الَّتِي مِنْهَا: كَفْرٌ، وَمَنْ ضَحَّكَ مِنَ الْمُتَيَّمِ كَفْرٌ، وَمَنْ قَالَ: لَا
أَعْرَفُ الْحَلَالَ وَالْحَرَامَ: كَفْرٌ.^{١٤}

١ في (ب) (قال ما) .

٢ في (ب) (مَاذَا) .

٣ في (ب) (في) .

٤ في (أ) (لَعْنَةً) .

٥ (الْعَالَمُ) لَيْسَ فِي (أ) .

٦ في الأصل: كَفَرَتْ، وَلَا يُسُوغُ.

٧ زَادَ (وَ) في (أ) .

٨ (تَرَكَ) لَيْسَ فِي (أ) .

٩ في (أ) (ذَهَبَ) .

(١٠) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٥/١).

١١ في الأصل: نَسِين. في (أ) (ب) (نَسِيتَ) .

١٢ في (ب) (يَرْوِي) .

(١٣) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٥/١).

(١٤) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٥/١).

قال قاضٍ لمُدعى عليه حين لجَّ حكمها^١: ما^٢ ترضى لِحْكُمٍ (الله أو)^٣ الشرع؟ قال: لا، يُكفرُ إن لم يكن في حُكمه خطاء، وإنما قيل: لا يُكفر، وقيل: يُكفر كما إذا قال المظلوم: يا رب إن رضيَت بهذا الظلم علىّ وأن^٤ لا أرضي به.

غر^٥: في "الفتاوى الظهيرية": قال لآخر: اذهب معِي إلى الشرع، فقال: لا أذهب حتى تأتي^٦ بالمحضر^٧: كفر^٨.

ط: قال: مَاذَا أَعْرَفُ^٩ الشَّرْعَ، أَوْ قَالَ: مَاذَا أَصْنَعُ^{١٠} الشَّرْعَ؟ وَنَحْوُهُ، لَا يَفِدُنِي، أَوْ: لَا يَفِدُ عَنِي: يُكفر. وَمَنْ ذَكَرَ عِنْدَهُ الشَّرْعَ فَتَجَشَّأَ أَوْ صَوْتُ صَوْتًا كَرِيهًّا وَقَالَ: هَذَا الشَّرْعُ: يُكفر^{١١}. وَس: في "الفتاوى الظهيرية": لو قال: أين كان الشرع – وَنَحْوُهُ – حين أخذت الدرهم؟ يُكفر^{١٢}.

١كذا عبارة الأصل. في (أ) (حكمة) (حكمها) ليست في (ب).

٢في (أ) (ب) (أما).

٣في (ب) (حكم).

٤ ما بين ليست في (ب).

هكذا في الأصل، ولعل صوابه: وأنا. في (أ) (أنا) في (ب) (فأنا).

٦(غر) ليست في (أ).

٧في (أ) (يجيء) في (ب) (تجئي).

٨في (أ) (المحضر).

(٩) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٦/١).

٩كذا العبارة في الأصل.

١١كذا في الأصل.

١٢في (ب) (بالشرع).

(١٣) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٦/١).

(١٤) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٦/١).

في "الخلاصة": "من قال: أنا مؤمنٌ إن شاء الله، أو: أنا مسلمٌ إن شاء الله، من غير تأويل: يكفر". ؛ قال كافر لمسلم: اعرض على الإسلام، (فقال: اذهب إلى الفلان العالم: كفر).

في "الفتاوى الظهيرية": كافر قال لمسلم: اعرض على الإسلام،) فقال: لا أدرى صفتة: كفر.

في "الفتاوى الحاوي": من قيل له: أتعرف التوحيد؟ قال^٨ مريداً بالنفي توحيد الله: كفر^٩. ط: ومن قال: أدرى صفة الإسلام^{١٠} فهو كافر^{١١}.) وقال شمس الأئمة الحلواني^{١٢}: فهذا رجلٌ لا دين له ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح، وأولاده أولاد الزنا.

^١ زاد في (أ) (ط).

^٢ زاد في (أ) (ط).

^٣ في (ب) (كفر).

(٤) وذلك أنهم جعلوه شكّاً، والمؤمن مأموم بتحقيق الإيمان، والاستثناء يضاد تحقيق الإيمان. انظر: الرشيد، ألفاظ الكفر، من الجامع في ألفاظ الكفر، (ص ٥٢)، ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (١/١).

^٥ (مسلم) ليست في (أ) (ب).

^٦ ما بين () ليست في (ب).

^٧ في (ب) (فتاوي).

^٨ زاد في (أ) (ب) (لا).

^٩ في (أ) (يكفر).

(١٠) ولو كانت امرأة، فلا يصح نكاحها. انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٣/٥٧٤).

١ إضافة لازمة من غيرها تفسد المسألة. زاد (لا) في (أ).

(١٢) وصفة الإسلام ما ذكر في حديث جبريل صلوات الله عليه: أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، والبعث بعد الموت، والقدر خيره وشره من الله تعالى. انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهانى، (٢/١٨٦).

(١٣) قال ابن نجيم: (والمراد من عدم المعرفة ليس ما يظهر من التوقف في جواب ما الإيمان؟ ما الإسلام؟ كما يكون من بعض العوام لتصورهم في التعبير بل قيام الجهل بذلك بالباطن مثلاً بأن البعث هل يوجد أو لا؟ وأن الرسل وإنزال الكتب عليهم كان أو لا؟ لا يكون في اعتقاده اعتقاد طرف الإثبات للجهل البسيط). ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٢/٢٠٤).

صغيرة نصرانية تحت مسلم كبرت غير معتوهه^٢ ولا مجنونة، وهي لا تعرف دينًا من الأديان ولا تصفه [١٢ ب] : فإنها^٣ تبين من زوجها، وكذا الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلة وهي لا تعرف الإسلام ولا تصفه: بانت من زوجها.

أسنع: في "جوهر الفقه": من قال: قتل فلان حلال أو مباح قبل أن يعلم منه رده، أو: قتل نفس، بالله جارحة عمداً بغير حق، أو زنا بعد إحسان: كفر، ومن صدق هذا القائل يكفر أيضاً.

في "الخلاصة": قال لآخر: اللعنة عليك وأسلامك: كفر. كافر أسلم فأعطي شيئاً، فقال مسلم: ليست أنا كافر فأسلم حتى يعطون^٤ لي شيئاً: كفر. وفي ط: ولو تمنى ذلك بلقبه^٥ كفر، ولو تمنى الكفر حين مات أبوه على الكفر ليirth منه، كفر. وفي "جوهر الفقه": مثله.

ولو رأى نصرانية فتمنى كونه نصرانياً حتى يتزوجها كفر^٦.

غر: في "فوز النجاة": كافر أسلم، فقال مسلم: لو لم تسلم حتى ترفع^٧ ميراثاً: يكفر.

في "الخلاصة": من قال لمن أسلم: ماذا أضرك^٨ دينك الذي كنت عليه حتى أسلمت؟ كفر. وكذا لو قال: هذا زمان الكفر لا زمان كسب الإسلام.

١ ما بين () ليس في (ب) .

٢ في (أ) (معصومة) .

٣ في (أ) (لأنها) .

٤ في (ب) (نفساً) .

(٥) إلا أن يراد به الشتم، فينبغي أن لا يكفر، بل يعزر. انظر: شيخي زاده، مجمع الأئم، (٦٩٧/١).

٦ زاد في (ب) (على) .

٧ في (ب) (يعطوا) .

٨ في الأصل: "بلقبه"، سبق قلم. في (ب) (بقلبه) .

(٩) انظر: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٣/٥)، الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٥٧٣/٣).

٩ في (ب) (تأخذ) .

١٠ كذا في الأصل مزيداً بالألف. في (أ) (أضر) في (ب) (ضرك) .

في "فوز النجاة": قال لمن شهر إسلامه: ألسنت ب المسلم؟ فقال: لا، كفر.
طبو "جوهر الفقه": قال لضارب: ألسنت ب المسلم؟ فقال: لا، عمداً: كفر. وفي الخطأ: لا يكفر^٦.

يف: قال لآخر: اتق الله ولا تفعل هذا، فقال: لا أسمع كلامك وأ فعل: يكفر^٧.
ولو قال لآخر ارتكب الحرام: خف الله، فقال: لا أخاف، كفر^٨. وكذا لو قيل له: ألا تخاف^٩?
قال: لا^{١٠}.

ولو قال^{١١} لرجل حالة الغضب: ألا تخشى الله؟ فقال: لا، كفر و بانت منه امرأته^{١٢}.
ط: قالت لزوجها: ليس لك حمية ولا دين إذ ترضى خلوتي مع الأجانب؟ فقال: نعم، كفر.
قال لآخر: يا كافر، فقال: أنا كما قلت، أو قال: لو لم أكن كافراً لما سكنت معك، أو قال: لو لم
أكن كما قلت لما أسكتني معك: كفر.

١ في (ب) (أشهر) .

٢ في (ب) (الاسلام) .

٣ حرف الجر زيادة لازمة لاستقامة العبارة. في (ب) (في) .

٤ في (أ) (لصاحب) .

٥ انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمـه، (٦٩٧/١).

وقيل: لا يكفر، إذ معناه عند الناس أن أفعاله ليس أفعال المسلمين. ابن قاضي سماونه، جامع الفصولين،
(١٧٢/٢)، الأوزجندـي، فتاوى قاضيـخـان، (٥٧٢/٣).

٦ (لا) ليست في (ب) .

٧ انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمـه، (٦٩٧/١).

٨ في (ب) (يـكـفـر) .

٩ زاد في (أ) (ب) (الله) .

١٠ زاد في (أ) (يـكـفـر) في (ب) (كـفـر) .

١١ في (أ) (ب) (قـيـل) .

١٢ انظر: الأوزجندـي، فتاوى قاضيـخـان، (٥٧٣/٣).

غر: في "جوهر الفقه": قال لآخر: يا كافر، أو: يا مجوسى، أو: يا يهودي، أو: يا نصرانى، فقال: ليك: يكفر^١.

وفي ط: لو قال: هبني، مكان: ليك: كفر^٢. ولو قال: إذا كنت هكذا فلا تقم معي أو عندي، فاللأظهر أنه يكفر.

قالت لزوجها: ملئت حجة مثل المجوسى، وقال: إذا أقمت أو سكنت إلى هذا اليوم مع المجوسى، كفر. أو على العكس: كفرت.

ولو قال لرجل: يا كافر، فسكت المخاطب: كفر القاذف.

ولو قال لمن ينazuه: أفعلُ أو أخلقُ كُلَّ يوم مثلك عشراً من الطين، أو لم يقول: من الطين، يكفر. وفي "جوهر الفقه" مثلاً.

من قيل له: يا أحمر، فقال: خلقني الله "من [١٣١] سَوِيق التفاح وخلقك من الطين أو الحماة وهي ليست كالسوسيق: يكفر^٣.

أسنع: ومن قال لغيره: خلقه الله ثم طرده: يكفر عند أكثر المشايخ، وفي ط: يكفر عند الكل.

في "الخلاصة": من قال لولده: يا ولد المجوسى أو الكافر: يكفر عند البعض .

في "الفتاوى الظهيرية": لو قال لدابتة: يا دابة الكافر أو: كافر المالك، إن كانت نتجت عنده: كفر، وإلا فلا. قبح: هذا إذا قال لولده أو لدابتة كذلك ولم ينوه شيئاً، وأماماً إذا كان نوى نفسه يكفر اتفاقاً.

(١) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئمـ، (٦٩٧/١).

(٢) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيـ، (٥٧٢/٣).

وذكر الفضولى أنه لا يكفر. انظر: ابن قاضي سماونه، جامـ الفصولـ، (١٧٢/٢).

زاد في (أ) (تعالى) .

(٤) انظر: ابن نجيم المصرى، الـ البحر الرائقـ، (١٣٤/٥)، .

وفي (ب) (خلق) .

٦ زاد في (ب) (و) .

يف: ومن قال: أنا على اعتقاد فرعون أو إبليس، (أو قال: اعتقادي كاعتقاد فرعون أو إبليس:) كفر، ولو قال: أنا فرعون أو إبليس: لا يكفر^٣. ومن قال: كنت كافراً فأسلمت، قيل: يكفر، وقيل: لا. ولو قال: لا أعن، أو: لست أعن في جواب من قال: إن الله يلعن على إبليس: كفر^٤.

طبع: ومن لقن غيره كلمة الكفر ليتكلم بها كفر الملقن وإن كان على اللعب والضحك^٥.

طبع: ومن عُلم الارتداد: كفر المعلم، ارتد الآخر أو لا، قالوا: هذا إذا عُلم ليتردوا، ما^٦ إذا عُلم ليحتذر عنه: يكفر.

غير: من قال: أنا ملحد، يكفر. في ط: وفي "الخلاصة": لا يعذر بهذا لو قال: ما علمت أنها كفر^٧.

غير: في "جوهر الفقه"، قال: لو كان كذا غداً وإلا أكفر (فيها^٨: كفر) من ساعته^٩.
ومثله في "فوز النجاة".

طبع: قال: إن لم يكن كذا فأنا أكفر، أو: فأنا أكفر. قال أبو القاسم: هو كافر من ساعته^{١٠}.

١ في (ب) (ولو).

٢ ما بين () ليست في (أ).

(٣) انظر: ابن نجم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٤/٥)،

٤ في (أ) (يكفر).

(٥) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضي خان، (٥٧٢/٣).

٦ زاد في (ب) (غيره).

٧ في الأصل: "ما" ولا يسوغ. في (ب) (أما).

٨ زاد في (أ) (ب) (فلا).

(٩) انظر: ابن الشحنة، لسان الحكم، (ص ٤١٥)، ابن نجم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (١٣٣/٥)،
شيخي زاده، مجمع الأئمـهـ، (٦٩٧/١).

٩ في (ب) (فيه).

١١ ما بين () ليست في (أ).

(١٢) لأنه رضي في الحال بکفره المستقبل على تقدير حصول كذا. انظر: ابن عابدين، رد المحتار، (٧١٨/٣)،
جامع الفصولين، (١٦٤/٢).

أسنع: "إذا لم يعلم أنه يمين، وإن علم: لا يكفر؛ لأنَّه قصد به ترويج القول لا تحقيق الكفر".
وكذا لو ظَالَ: أنا ليس عبد الله ولا أمة النبي عليه السلام : إن لم أفعل كذا: لا يكفر إن علم أنه يمين، وإلا يكفر.

قال آخر: أتعَبْتني^٥ حتى أردث^٦ أكفر: كفر.

وفي "الفتاوى الحاوي": قيل لمسلم: قل لا إله إلا الله، فلم يقل: كفر. يف: إنما يكفر إذا قال في جوابه: لا أقوله^٧ بلا نية أو على نية التأييد، ولو نوى الآن: لا يكفر.^٨ ط: وفي جوهر الفقه لو قال في^٩ جوابه ما ربحت بقول هذه الكلمة حتى أقوله^{١٠} كفر .

(١) انظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، (ص ٤١٥)، جامع الفصولين، (٢/١٦٤).

٢ زاد (هذا) في (ب) .

(٣) قال القدوسي: (إذا قال: إن فعلت كذا، فأنا كافر. فهذه كنایة عن يمين؛ لأنَّه امتنع فيما حلف عليه وحرمه على نفسه كحرمة الكفر؛ لأنَّ كل ما يصير به كافرا حرام، فكأنَّه قال: هذا الشيء على حرام). القدوسي، التجريد، (١٢/٦٤٦).

وقال ابن عابدين: (من قال إن فعلت كذا فأنا كافر مراده الامتناع بالتعليق ومن عزمه أن لا يفعل فليس فيه رضا بالكفر عند التعليق بخلاف ما إذا باشر الفعل معتقداً أنه يكفر بمباشرته، فإنه يكفر وقت مباشرته لرضاه بالكافر).

وأما الجواب بأنَّ هذا تعليق بما له خطر الوجود فلا يكفر به في الحال، بخلاف قوله إذا جاء يوم كذا فهو كافر فإنه يكفر في الحال لأنَّه تعليق بمحقق الوجود، وفيه أنه لو علقه بما له خطر يكفر أيضاً قوله إن كان كذا غدا فأنا أكفر فإنه يكفر من ساعته، كما في «جامع الفصولين»؛ لأنَّه رضي في الحال بكفره المستقبل على تقدير حصول كذا فافهم). ابن عابدين، رد المحتار، (٣/٧١٨).

٤ في (ب) (إذا) .

٥ الضبط من الأصل.

٦ إضافة ضرورية أسقطها ناسخ الأصل تساهلاً. (أن)

٧ في (ب) (فتاوى) .

٨ في (ب) (أقول) .

٩ زاد في (أ) (ب) (في) .

١٠ (في) ليست في (أ) .

١١ في (ب) (أقولها) .

ط: لو قالت: كُوْنِي كافرَة خَيْرٌ من الكون معك: كفرت. ولو قال: ما أَمَرَنِي فلانْ أَفْعَلَ ولو يَكْفُر، أو قال: ولو كانَ كَلْمَة الْكَفَر: كفر. ومن قال: أنا بريءٌ من الإِسْلَام، قيل: يَكْفُر^١.

غر: في "الفتاوى الحاوي": من مَرَّ عَلَى "مُؤْذِنٌ" يَؤْذِن فَقَال: كَذَبْت: يَكْفُر^٢.

يف: قال لمؤذن استهزاءً: مَنْ هَذَا الْمَحْرُومُ الَّذِي يَؤْذِن؟ يَكْفُر. قال للأذان: هَذَا صَوْتُ غَيْرٍ مَتَعَارِفٍ، أو: صَوْتُ الْأَجَانِب: يَكْفُر^٣. [١١٣ ب]

أسنع: في "الفتاوى الظهيرية": من قال: فلانْ أَكْفَرَ مِنِّي، أو قال^٤: ضاقَ صدْرِي حَتَّى أَرَدْتَ أَنْ أَكْفُر: كفر^٥.

في "فوز النجاة": من تَقْلَسَ بِقَلْنسُوَةِ الْمَجْوُسِيِّ أو خَاطَ خَرْقَةَ صَفْرَاءَ عَلَى العَاتِق^٦ أو شَدَ في الْوَسْطِ خِيطًا، أو شَبَّهَ نَفْسَهُ بِالْيَهُودِيِّ أو النَّصْرَانِيِّ، عَلَى طَرِيقِ الْمُزَاحِ وَالْهَزْل: يَكْفُر. في "الخلاصة": إنْ كَانَ لِبَسِ قَلْنسُوَةِ الْمَجْوُسِيِّ لِضَرُورَةِ الْبَرْدِ أو لَا^٧ تَعْطِي الْبَقَرَةَ لِبَنَهَا: لَا يَكْفُر، وَإِلَّا يَكْفُر^٨.

١ (يَكْفُر) لَيْسَ فِي (أٰ).

٢ فِي (بٰ) (فَتَاوِي).

٣ (عَلَى) لَيْسَ فِي (بٰ).

٤ فِي (بٰ) (بِمُؤْذِنٍ).

(٥) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيچان، (٥٧٣/٣).

٦ (قَال) لَيْسَ فِي (بٰ).

(٧) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٨/١).

٨ فِي (أٰ) (الْأَنْقَ).

٩ فِي (أٰ) (وٰ).

١٠ فِي (بٰ) (لَأْنَ).

١١ فِي (بٰ) (كَفْرٍ).

(١٢) انظر: ابن نجيم الحنفي، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، (٥/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٨/١).

ط: والصحيح أنه يكفر مطلقاً.

ومن شد على وسنه حبلا وقال: هذا زنار: كفر وحرمت عليه الزوجة؛ وفي "الخلاصة" مثله، وكذا في "الفتاوى الظهيرية" و"مجموع الفتاوى". ولو شد المسلم الزنار ودخل في دار الحرب للتجارة؛ كفر.

د س: في "الخلاصة": من قال: صيرورة المرء كافراً خير من الخيانة، أفتى أبو القاسم الصفار أنه كفرٌ. ومن أهدى ^٩ بضة إلى مجوسي ^{١٠} يوم النیروز ^{١١}: كفرٌ.

وفي "مجموع النوازل": اجتمع المجوسي يوم النيروز فقال مسلم: سيرة حسنة وضعوها: كفر.

(١) قال شيخي زاده: (يكفر بوضع قلنسوة المجوس على رأسه على الصحيح، إلا لتخلص الأسير أو لضرورة دفع الحر والبرد عند البعض. وقيل: إن قصد به التشبيه يكفر). شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٨/١).

٢ في (أ) (وسط).

٣ فی (ب) (ه) .

(٤) لأنَّهُ هذَا تصرِيحاً بِمَا هُوَ كُفُرٌ بِخَلْفِ الْأُولَاءِ. انظر: جامِعُ الفَصُولَيْنَ، (١٧٣/٢).

٥ (و) ليست في (أ) .

٦٤ (أ) (للتجار) .

(٧) لأنـهـ هـذـاـ تـصـرـيـحـ بـمـاـ هـوـ كـفـرـ،ـ بـخـلـافـ الـأـوـلـ.ـ انـظـرـ:ـ جـامـعـ الـفـصـولـيـنـ،ـ (١٧٣ـ/ـ٢ـ).

^(٨) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٨/١).

٩) أهدى (ليست في (أ) .

• (أ) في (ب) (المجوسي) .

(١١) وهو أول يوم من نزول الشمس في برج الحمل وابتداء ربيع. انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٣/٢).

(١٢) لأن فيه تعظيم يوم النیروز . انظر : الأوزجندی ، فتاوى قاضیخان ، (٣/٥٧٧).

فع: ومن اشتري (يوم النيروز) شيئاً ولم يكن يشتريه قبل ذلك، أراد به تعظيم ذلك اليوم: كفرٌ. ومن أهدى يوم النيروز إلى إنسان شيئاً وأراد تعظيم ذلك اليوم: كفرٌ.

يف: من اشتري يوم النيروز ما لا يشتريه غيره من المسلمين: كفر. وعن أبي حفص الكبير: من أهدى يوم النيروز بيضة إلى بعض المشركين^٦ يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر وحط عمله الذي عمل^٧ قبل^٨ خمسين عاماً. ومن خرج إلى نيروز المجوسي^٩ فوافقهم فيما يفعلون في ذلك اليوم: ^{١٠}يوجب الكفر^{١١}.

وفي "جوهر الفقه": من قال: هذا الطعام من الحلال أو^{١٢} من الحرام؟ فهو إلى الكفر أقرب من الإيمان. وفي "الفتاوى الظهيرية": من قيل له: كل من الحلال، فقال: الحرام أحب إلى: كفر^{١٣}، أو قال^{١٤}: يجوز لي حرام^{١٥}، كفر^{١٦}. من قال: نعم الأمر أكل الحرام، قيل: يكفر^{١٧}.

١ ما بين () ليست في (أ) .

٢ (به) ليست في (أ) .

٣ في (أ) (لذلك) .

(٤) انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيختان، (٥٧٧/٣).

(٥) وإن لم يرد به تعظيم اليوم وإنما فعل ذلك على عادة الناس لا يكون كفراً، ولكن ينبغي أن لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعله قبل ذلك اليوم ولا بعده وأن يحترز عن التشبه بالكفرة. انظر: الأوزجندى، فتاوى قاضيختان، (٥٧٧/٣)، ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق، (٥٥٥/٨).

٦ في (ب) (المسلمين) .

٧ (عمل) ليست في (أ) .

٨ زاد في (ب) (ذلك) .

٩ في الأصل: "المجوسي". في (ب) (الم Gors) .

١٠ زاد في (ب) (بذلك) .

(١١) انظر: ابن عابدين، منحة الخالق على البحر الرائق، (٥٥٥/٨).

١٢ في (ب) (أم) .

١٣ في (أ) (الكفر) .

١٤ (قال) ليست في (ب) .

١٥ في (أ) (ب) (الحرام) .

ولو قال المطربُ أو شاربُ الخمر لجماعةِ الصَّلَحاءِ: تعالُوا أيها الْكُفَّارُ حتى تروا الإِسْلَامَ: كفر. أو قال: لو صَبَتْ "أو أَرِيقَ" من هذه "الخمر شَيْءٌ لرَفْعَةِ جَبَرَئِيلُ بِجَنَاحِهِ: يَكْفُرُ.

يف: من قال بعد استيقانه بحرمة (أو بحرمة) "أمر": هذا حلال، كفر. ومن أجاز بيع الخمر كفر.^٨ غر: قال: أليست الخمر أو الزنا أو الظلم أو قتل المسلم "حلالاً؟ كفر. وفي "جوهر الفقه" مثله. قع: قال: الخمر حلال: كفر. ط: الخمر ليس بحرام: كفر وإن لم يعلم حرمتها.^٩^{١٠}

ومن قال عند دخول رمضان: جاء الشهْرُ الثَّقِيلُ، أو قال: كم بقي من هذا الصوم فإِنِي ملئت؟ كفر. وفي "الخلاصة": لو قال: جاء الشهْرُ الطَّوِيلُ: كفر.^{١١}.

ط: [١١٤] من قال للمعاصي: هذا طريق ومذهب: كفر، وفي "الخلاصة" مثله.

(١) انظر: ابن الشحنة، لسان الحكام، (ص ٤١٥)، ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣٢/٥)، شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٧/١).

(٢) انظر: شيخي زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٧/١).

٣ في (ب) (صب).

٤ كذا العبارة في الأصل، وهي مداعاة للنظر.

٥ في (ب) (هذا).

٦ ما بين () ليس في (أ) (ب).

٧ في (ب) (شيء).

٨ في (أ) (يَكْفُرُ).

٩ في (ب) (النفس).

١٠ في (ب) (بِحَرْمَتِهَا).

(١١) وقيده بعضهم بما إذا كان يعلم حرمتها. انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣٢/٥).

(١٢) إلا إذا أراد التعب لنفسه، أو أنه يضعف فيه. انظر: ابن نجيم المصري، البحر الرائق، (١٣٢/٥)، شيخ زاده، مجمع الأنهر، (٦٩٤/١).

ومن تصدق على فقير شيئاً من الحرام يرجو الثواب: كفر. ولو علم الفقير بذلك فدعا للمعطي،^٢ يكفر أيضاً. غر: وفي "الفتاوى الظهيرية" مثله. (ومن تصدق من الحرام يرجو الثواب وعلم الفقير حرمته ودعاه وأمن المعطي: كفر. وفي "الخلاصة" مثله) .^٣

(يف: من تمنى عدم حرمة ما يقع في العقل، كالظلم وقول الزور: كفر.)^٤

غر: في "فوز النجاة": من تمنى أن لا يحرم الأكل فوق الشبع: كفر.^٥

ط: من قبل أجنبية وقال: هي لي حلال: كفر^٦. ومن استحل وطء الجارية المبيعة قبل الاستبراء: كفر.

ومن سجد للسلطان بنية العبادة^٧ أو لم تحضره^٨: كفر. أسنع: ومن سجد لهم^٩: إن أراد به التعظيم كفر وإن أراد به التحية، قال بعض العلماء^{١٠}: لا يكفر، وقال بعضهم: يكفر مطلقاً،

١ في (ب) (شيء) .

٢ في (ب) (المعطي) .

(٣) انظر: ابن الشحنة، لسان الحكم، (ص ٤١٥).

٤ ما بين () ليس في (ب) .

(٥) قيده بالحرام القطعي، مع رجاء الثواب الناشئ عن استحلاله. انظر: ابن عابدين، رد المحتار، (٢٩٢/٢).

٦ ما بين () ليس في (أ) .

٧ زاد في (ب) (ومن تصدق من الحرام يرجو الثواب وعلم الفقير حرمته ودعاه وأمن المعطي: كفر. وفي "الخلاصة" مثله).

(٨) الأكل فوق الشبع من السرف في الطعام، «لأنه إنما يأكل لمنفعة لنفسه، ولا منفعة في الأكل فوق الشبع، بل فيه مضره؛ فيكون ذلك منزلة إلقاء الطعام في مزيلة أو شرًا منه، وأن ما يزيد على مقدار حاجته من الطعام فيه حق غيره، فإنه يسُدُّ به جوعته إذا أوصله إليه بعوض أو بغير عوض، فهو في تناوله جان على حق الغير، وذلك حرام». السرخسي، المبسوط، (٢٦٦.٢٦٧.٢٠). وانظر: شيخي زاده، مجمع الأئم، (٦٩٨/١)، الأوزجندى، فتاوى قاضيكان، (٥٧٤/٣).

(٩) انظر: شيخي زاده، مجمع الأئم، (٦٩٨/١).

١٠ زاد في (أ) (حضر) .

١١ في (ب) (يحضره) .

١٢ في (ب) (له) .

هذا إذا سجد لأهل الإكراه مثل الملك عند أبي حنيفة رحمه الله^٣، ومثل^٤ كل قادر على قتل الساجد عندهما. وأمّا إذا سجد لغير أهل الإكراه: يكفر عندهم بلا خلاف. وفي "الخلاصة" مثّله. ولو قبل الأرض^٥ يديهم^٦: يقرب إلى الكفر، ولو قبل أيديهم^٧: يفسق^٨.

فـ: ورخص بعض المتأخرین تقییل يد العالم والمتورع على سبیل التبرک، وعن سفیان: لتقییل^٩ يد العالم سنة، وتقییل يد غيره لا يرخص فيه. قال الصدر الشهید^{١٠}: هو المختار.

وما يفعله الجھال من تقییل يد نفیسہ إذا القی^{١١} غيره فهو مکروہ فلا يرخص فيه، وما يفعلون من^{١٢} تقییل الأرض^{١٣} يدی العالم فحرام^{١٤}.

١ في (أ) (بعضهم) .

٢ (العلماء) ليست في (أ) .

٣ (رحمه الله) ليست في (أ) (ب) .

٤ في (ب) (ومثله) .

٥ الظرف إضافة لازمة أخل بها ناسخ الأصل ولا تستقيم الجملة من غيرها. زاد في (ب) (بين) .

٦ في (ب) (أيديهم) .

(٧) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٣٩٦/٥)، العینی، البنایة شرح الهدایة، (١٩٩/١٢)، ابن نجیم المصری، الأشیاء والنظائر، (ص ٢٤)، الحموی، غمز عيون البصائر، (١٠١.١٩٠/١).

٨ في (ب) (تقییل) .

(٩) لصدر الشهید ٥٣٦ - ٤٨٣ هـ، ١١٤١ - ١٠٩٠ م . (عمر بن عبد العزیز بن مازه البخاری، أبو محمد، برهان الأئمة، حسام الدين المعروف بالصدر الشهید. أصولی حنفی. بلغ مرتبة الاجتہاد .

٩ افي الأصل: "القی"، وليس يسوغ. القی) ليست في (أ) وفي (ب) (لقي) .

١١ زاد (من) في (أ) .

١٢ الظرف إضافة لازمة أخل بها ناسخ الأصل أيضاً ولا تستقيم الجملة من غيرها. زاد في (أ) (ب) (بين) .

(١٣) انظر: ابن مازه البخاري، المحيط البرهاني، (٣٩٦/٥)، الزیلیعی، تبیین الحقائق، (٢٥/٦)، العینی، البنایة شرح الهدایة، (١٩٩/١٢).

وذكر صدر الشهيد أنه لا يكفر بهذا السجود؛ لأنه يريد به التحية^٢.

وقال شمس الأنمة السرخسي^٣: السجود لغير الله على وجه التعظيم كفر^٤. وفي "الكافي"^٥ مثله^٦.

من قال لسلطان^٧ زماننا: عدل، كفر. وفي "الخلاصة"^٨ مثله^٩.

فخ: من قال لدائه: أعطني عشرة أخرى تأخذ يوم القيمة عشرين: كفر.

من قال: لا حشر للحيوان سوى ابن آدم: يكفر^{١٠}، وفي "الفتاوى الحاوي"^{١١} مثله.

ولو قال: إن أعطاني الله الجنة دونك أو دون فلان لا أريدها، أو قال: لا أريدها مع فلان،^{١٢} أو قال: أريده اللقاء لا^{١٣} الجنة: كفر. وفي "الخلاصة" و"جوهر الفقه"^{١٤} مثله.

طبع: من قال حين اشتد مرضه: متني^{١٥} إن شئت مؤمنا وإن شئت كافرا: كفر^{١٦}.

١ في (ب) (الصدر) .

(٢) انظر: الموصلي، الاختيار لتعليق المختار، (٤/٥٧).

٣ زاد في (أ) (رحمه الله) .

٤ زاد في (ب) (تعالى) .

(٥) السرخسي، المبسוט، (٢٤/١٣٠).

(٦) انظر: العيني، البنية شرح الهدایة، (١٢/٢٠٠).

٧ في (ب) (سلطان) .

(٨) وقال بعضهم: لا يكفر. وانظر: ابن الشحنة، لسان الحكم، (ص ٤٦)، ابن نجم المصري، البحر الرائق، (٥/٤٦٠)، ابن عابدين، رد المحتار، (٥/٤٦٣)، ابن عابدين، رد المحتار، (٥/١٣٣).

٩ في (ب) (كفر) .

١٠ في (ب) (فتاوي) .

١١ زاد في (أ) (ب) (أو لا أدخلها مع فلان) .

١٢ في (ب) (إلى) .

١٣ في الأصل: متني في (ب) (امتني) .

(١٤) انظر: الأوزجندی، فتاوى قاضیخان، (٣/٥٧٤).

أسنع: من قال إذا أعطى عالم فقيراً درهماً: يضرب الطبل، أو: يضرب الملائكة الطبل في السموات أو يوم القيامة: كفر. وفي "جوهر الفقه" مثله.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

من أهم النتائج التي توصلت إليها من تحقيقي للقسم المقرر من (حاوي مسائل المُنْيَة) ما يأتي :

١- إن مختار بن محمود الزاهدي هو أحد علماء الحنفية في مدينة خوارزم، وكان متساهلاً بنقل الروايات الضعيفة .

٢- يعد (حاوي مسائل المُنْيَة) من الكتب غير المعترضة في الفتوى، لأنه كان مشهوراً بنقل الروايات الضعيفة .

٣- تميزت فتاواه بكثرة النقولات من الكتب غير المعترضة في الفقه الحنفي .

٤- لم يضف الكتاب شيئاً إلى المكتبة العلمية لأن مؤلفه لم يأتِ بجديد لأنه كان مجرد ناقل ولا يقوم بمناقشة الأدلة والترجيح بينها .

ثانياً: التوصيات

١- على طلبة العلم أن يرددوا ولو الجزء القليل من الإحسان عملاً بقوله تعالى ((هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلَّا الإِحْسَانُ))^(١) لجميع مشايخنا رحمهم الله تعالى- على ما أفسوه من الكتب، وذلك من خلال دراسة وتحقيق كتبهم وإخراجها إلى حيز الوجود .

٢- على طلبة العلم الاهتمام بتحقيق المخطوطات ومعرفة قواعد وأصول التحقيق العلمي .

٣- على المراكز والجمعيات والمؤسسات التي تهتم بالمخطوطات تسهيل سبل الوصول إلى هذه المخطوطات لكي يتسعى لطلبة العلم من سهولة الحصول عليها وتحقيقها لكي يستفاد منه الأئمـ

وأصـلي عـلـى الـمـبـعـوثـ رـحـمةـ لـلـعـالـمـينـ مـحـمـدـ وـعـلـىـ آـلـهـ وـصـحـبـهـ وـأـسـلـمـ تـسـلـيـمـاـ كـثـيرـاـ .

١ - الرحمن: آيه (٦٠) .

قائمة المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

الكتب والمصادر:

- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، (المحقق: إحسان عباس)، دار صادر - بيروت .
- ابن الشحنة، أحمد بن محمد بن محمد، أبو الوليد، لسان الدين ابن الشحنة الحلبي، لسان الحكم، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة، ط٢، ١٣٩٣ - ١٩٧٣م.
- ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد كمال الدين السيواسي، فتح القدير، دار الفكر - بيروت.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، (تحقيق: محمد علي النجار)، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ابن عابدين، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة، ٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ٢٥٢هـ)، العقود الدرية في تنقية الفتاوى الحامدية، دار المعرفة .
- ابن قططوبغا، أبو الفداء زين الدين أبو العدل قاسم السودوني الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، تاج الترافق، (المحقق: محمد خير رمضان يوسف)، ط١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م، دار القلم - دمشق.
- ابن قططوبغا، تاج الترافق، ت: محمد خير رمضان، دار القلم - دمشق، ط١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.
- ابن مازه البخاري، أبو المعالي محمود بن أحمد ابن مازه برهان الدين البخاري، المحيط البرهانى، ت: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الانصارى الرويفى الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، لسان العرب، ط٣/١٤١٤ هـ، دار صادر - بيروت .

- ابن ناصر الدين، محمد بن عبد الله أبي بكر بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسى الدمشقى الشافعى شمس الدين ،(المتوفى: ٤٨٥هـ)، توضيح المشتبه فى ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ([المحقق: محمد نعيم العرقوسى](#)) ، ط١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة -
بيروت.
- ابن نجيم المصرى، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة، ت: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ابن نجيم المصرى، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وفي آخره: تكميلة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفى القادري، وبالحاشية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي، ط٢.
- ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد المصرى (المتوفى: ٩٧٠هـ)، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، ط٢، دار الكتاب الإسلامي.
- الانصارى، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى، ت: أبو الوفا الأفغاني، نشر لجنة إحياء المعرفة النعمانية، الهند، ط١.
- الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، ([تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة](#))، ط١٩٩٧، دار الجيل - بيروت .
- البابرتى، أبو عبد الله محمد بن محمود أكمل الدين الرومى، العناية شرح الهدایة، دار الفكر - بيروت .- المرغينانى ، الهدایة شرح بداية المبتدى، ت: طلال يوسف، دار إحياء التراث العربى - بيروت، (٣١٩/٢)،
- البخارى، عبد العزيز بن أحمد بن محمد علاء الدين البخارى، كشف الأسرار عن أصول البذوى، دار الكتاب الإسلامي - بيروت.
- البغدادى، أبو محمد غانم بن محمد، مجمع الضمانات، دار الكتاب الإسلامي - بيروت.
- البلخى، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخى، الفتاوی الهندیة، ط٢/١٣١٠ هـ، دار الفكر.
- البغدادى ، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى (المتوفى: ١٣٩٩ هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان .

- **الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازى الجصاص الحنفى، الفصول فى الأصول ، ت: عجيل النشمى، نشر: وزارة الأوقاف الكويتية، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.**
- **الحدادى، أبو بكر بن علي بن محمد الحدادى العبادى الرَّبِيدىُّ، الجوهرة النيرة، المطبعة الخيرية - مصر، ط ١، ١٣٢٢ هـ.**
- **الكنوى، أبي الحسنات محمد عبد الحي الكنوى الهندى، الفوائد البهية في تراجم الحنفية، (تحقيق: محمد بدر الدين ابو فراس)، دار الكتاب الاسلامي - القاهرة .**
- **حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني (المتوفى: ٦٧٠ هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ط ١٩٤١ م، مكتبة المثنى - بغداد.**
- **داماد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده (المتوفى: ٧٨٠ هـ)، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي.**
- **صلاح محمد أبو الحاج، المنهج الفقهي للإمام الكنوى، ط ٢٠٠٢ م، دار النفائس، عمان، الأردن .**
- **الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازى الجصاص، شرح مختصر الطحاوى، ت: سائد بدداش وآخرون، دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، ط ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.**
- **الحصكفي، محمد بن علي بن محمد الحصني المعروف بعلاء الدين الحصكفي، الدر المختار شرح تنوير الأبصار للتمرتاشي، مطبوع مع رد المحتار، دار الفكر- بيروت، ط ٢، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.**
- **الحموي، أبو العباس أحمد بن محمد مكي شهاب الدين الحسيني، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.**
- **الحنائى، علاء الدين بن أمر الله الحميدي، طبقات الحنفية، (دراسة و تحقيق: أ. د محى هلال سرحان)، ط ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .**
- **الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب، تاريخ مدينة السلام، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.**

- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات الأعلام، (تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري)، ط١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، دار الكتاب العربي، لبنان - بيروت.
- الرومي، مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الحنفي المتنوفي (١٠٦٧)، إيضاح المكنون ذيل كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ١٤١٣ - ١٩٩٢، دار الكتب العلمية بيروت.
- الزاهدي، نجم الدين مختار بن محمود(ت: ٥٦٨ هـ)، الرسالة الناصرية، (تحقيق: محمد المصري)، ط١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، منشورات مركز المخطوطات والتراجم والوثائق، الكويت .
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦ هـ)، الأعلام، ط١٥ / أيار / مايو ٢٠٠٢ م، دار العلم للملايين .
- الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن فخر الدين البارعي الزيلعي، تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط١٣١٣، ١٤١٤ هـ.
- الساعاتي، أحمد بن علي مظفر الدين، بديع النظام، ت: عد غرير السلمي، نشر جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي، المبسوط، دار المعرفة - بيروت، د.ط، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- السعدي، أبو الحسن علي بن الحسين بن محمد السعدي، النتف في الفتاوى، ت: صلاح الدين الناهي، دار الفرقان - الأردن، ط٢، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
- السغافري، الحسين بن علي بن حجاج بن علي، حسام الدين، الكافي شرح البزدوي، ت: فخر الدين سيد قانت، مكتبة الرشد - الرياض، ط١، ١٤٢٢ هـ.
- السمرقندى، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي أحمد علاء الدين السمرقندى، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، التحبير في المعجم الكبير، ت: منيرة ناجي سالم، نشر رئاسة ديوان الأوقاف - بغداد، ط١، ١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م.
- الشاشي، أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق نظام الدين الشاشي، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي - بيروت.
- الشلبي، أحمد بن محمد بن أحمد شهاب الدين الشلبي ، حاشية منحة الخالق على تبيين الحقائق، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، ط١، ١٣١٣ هـ.
- الشهري، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (المتوفى: ٤٨٥ هـ) الملل والنحل، مؤسسة الحلبي .
- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، الأصل، ت: أبو الوفا الأفغاني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي.
- الشيباني، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد، السير الصغير، ت: مجید خدوری، الدار المتحدة للنشر - بيروت، ط١، ١٩٧٥ م.
- الطالبی، عبد الحی بن فخر الدین بن عبد العلی الحسنه الطالبی (المتوفی: ١٣٤١ هـ)، نزههه الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، ط١٤٢٠ / ١٩٩٩ هـ، دار ابن حزم - بيروت، لبنان.
- العینی، أبو محمد محمود بن أحمد بن بدر الدين الغیتایی العینی، منحة السلوك في شرح تحفة الملوك، ت: أحمد عبد الرزاق الكبیسي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - قطر، ط١، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧ م.
- الغزی، تقی الدین بن عبد القادر التمیمی الداری (المتوفی: ١٠١٠ هـ)، الطبقات السنیة في تراجم الحنفیة، بدون طبعة وتاريخ.
- الفیومی، احمد بن محمد بن علی الفیومی ثم الحموی، أبو العباس (المتوفی: نحو ٧٧٠ هـ)، المصباح المنیر في غریب الشرح الكبير، المکتبة العلمیة - بيروت .
- القدوري، أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان، التجريد، ت: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، إشراف: أ. د محمد أحمد سراج - علي جمعة محمد، دار السلام - القاهرة، ط٢، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

- القرشي، عبد القادر بن محمد بن نصر الله ، أبو محمد، محيي الدين الحنفي (المتوفى: ٧٧٥ هـ)،
الجواهر المضية في طبقات الحنفية، مير محمد كتب خانه - كراتشي، ١٦٦/٢ .
- الكاساني، أبو بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،
دار الكتب العلمية - بيروت، ط٢، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- الكنوي، أبي الحسن عبد الحفيظ الكنوي (ت: ٣٠٤ هـ)، الجامع الصغير مع شرحه النافع
الكبير، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م، دار القرآن للطبعاه والنشر والتوزيع.
- المنجم، إسحاق بن الحسين المنجم، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، ط١١٤٠٨ هـ، عالم الكتب، بيروت .
- الموصلبي، أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود مجد الدين الموصلبي البلاذري، الاختيار لتعليل
المختار، ت: محمود أبو دقique، مطبعة البابي الحلبي - القاهرة، ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ م.
- النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، كنز الدقائق، ت: سائد
بكداش، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط١، ١٤٣٢ هـ - ١١٢٠ م.
- بروكلمان، كارل بروكلمان (ت: ١٣٧٦ هـ)، تاريخ الأدب العربي، (ترجمة: النجار وآخرين)،
١٩٦١ م، دار المعارف - مصر.
- دمامد أفندي، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده (المتوفى: ٧٨٠ هـ)،
مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي.
- زادة، طاش كبرى زادة، مفتاح السعادة و مصباح السيادة، ط١٤٠٥/١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، دار الكتب
العلمية.
- زادة، عبد اللطيف بن محمد رياض زادة، أسماء الكتب، (تحقيق: د. محمد التونجي)، ٤٣ هـ - ١٩٨٣ م، دار الفكر، دمشق - سوريا.
- شيخي زاده، عبد الرحمن بن محمد بن سليمان المدعو بشيخي زاده، يعرف بداماد أفندي، مجمع
الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- كحالة، عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني الدمشقي (ت: ٤٠٨ هـ)، معجم المؤلفين،
مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

- ملا خسرو، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بـملا خسرو، درر الحكم شرح غرر الأحكام، دار إحياء الكتب العربية - بيروت.

Hawi Massael Al-Maneya

Abstract

By

:Najam AL-Dean Abu Al- Rajaa mukhtar Ben Mahmoud Ben Mohamad
AL-Zahidy AL-Gazominy From the Beginning of AL:Eman book to the
end of Al-sayer book

-Study and Authenticity"

student preparation

Firas Saab Saleh al-Dulaimi

.Under the supervision of Prof. Dr
Ahmed Yassin Alaqrallh

Hawi study included issues away to study, and to achieve the section of the decision, Vksmt study into two parts, covered in the first section - section of the study - and the four sections.

First: the author's name, birth and death, and scientific stature, and the sayings of scholars, then the elderly, and his disciples, and his compositions.

The second topic: the proportion of the book to the author, the importance of the book, the sources quoted him, and its importance in the Hanafi Fiqh, his method of composition.

And the third section: translation shortcuts that refer to books and flags.

The fourth section: Description of certified copies of the investigation.

The second section - section Althakiq- and achieved the following books:
Book of Faith, Book border, Book theft, and biographers.

Finally, the conclusion and the most important results of the study and its recommendations.